تقرير المياه والتنمية الخامس

الخدمات والإدارة المستدامة للموارد المائية في البلدان العربية

5

الاسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الخدمات والإدراة المستدامة للموارد المائية في البلدان العربية
تقرير المياه والتنمية الخامس

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/SDPD/2013/4
13 December 2013
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الخدمات والإدراة المستدامة للموارد المائية في البلدان العربية

تقرير المياه والتنمية الخامس

الأمم المتحدة
نيويورك، 2013

13-0333

المحتويات

الصفحة

ملخص تنفيذي ix
مقدمة 1

الفصل

أولاً- المياه والصرف الصحي في إطار الأهداف الإنمائية للألفية 4

ألف- الأهداف الإنمائية للألفية 4
باء- إدارة الموارد المائية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية 5
جيم- إمدادات المياه والصرف الصحي في إطار الأهداف الإنمائية للألفية 7
دال- برنامج الرصد المشترك 8

ثانياً- التقدم المحرز نحو تحقيق الغاية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في إطار الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية 20

ألف- تحليل التقدم المحرز في تحقيق الغاية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية 20
باء- مؤشرات إضافية لقياس التقدم المحرز في تحقيق الهدف المتعلق بالمياه والصرف الصحي في البلدان العربية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية 31
جيم- الطرق البديلة لتقدير التقدم المحرز في تحقيق الغاية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية 36
دال- أوجه القصور التي تعتري برنامج الرصد المشترك في قياس نوعية وموثوقية خدمات المياه والصرف الصحي 37

ثالثاً- المبادرة الإقليمية حول تطوير آلية إقليمية لتحسين الرصد والإبلاغ بشأن الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية (مبادرة +MDG) 41

ألف- الخصائص الإقليمية ومسوغ اعتماد مؤشرات إضافية 41
باء- الإطار المؤسسي وإطار السياسات على صعيد المنطقة العربية 43
جيم- ولاية المبادرة الإقليمية حول تطوير آلية إقليمية لتحسين الرصد والإبلاغ بشأن الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية (مبادرة +MDG) وكيفية تطويرها 44
دال- مسوغ اعتماد مبادرة +MDG 46
هاء- القيمة المضافة لمبادرة +MDG 52
واو- الطابع المؤسسي لنظام إدارة البيانات 54
زاي- طرق التنفيذ 57
حاء- موجز عن التقدم المحرز 59

المحتويات (تابع)

الصفحة

رابعاً- الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي: التغيّر في الاتجاهات 61

ألف- التحول من الطرق الطوعية إلى الطرق الإلزامية لتحقيق الحصول على المياه والصرف الصحي..... 61

باء- التحدي الكامن وراء التحول نحو نهج قائم على الحقوق من أجل ضمان الحصول على مياه مأمونة 63

جيم- القيود المحيطة بتحول نظم الرصد الحالية من الطرق الطوعية إلى النهج القائم على الحقوق..... 64

دال- بعض القضايا المفاهيمية الأساسية حول أهداف التنمية المستدامة 65

هاء- مسألة الوصول إلى المياه والصرف الصحي في صلب المداولات العالمية حول أهداف التنمية المستدامة 67

خامساً- المياه في خطة التنمية لما بعد عام 2015 72

ألف- العناصر الأساسية..... 72

باء- المقترحات المتعلقة بإدارة الموارد المائية في خطة التنمية لما بعد عام 2015..... 73

جيم- المياه والصرف الصحي في الأهداف الإنمائية للألفية..... 76

دال- المقترحات المتعلقة بالحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في خطة التنمية لما بعد عام 2015 78

هاء- المشاورات بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف حول الغايات المتعلقة بالحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الشخصية في الفترة ما بعد عام 2015 80

سادساً- خلاصة 85

المراجع..... 87

قائمة الجداول

1- الأهداف الإنمائية للألفية 4

2- نسبة المياه المستخدمة إلى مجموع الموارد المائية المتجددة في البلدان العربية..... 6

3- موجز حول المسوحات وتعدادات السكان التي يستخدمها برنامج الرصد المشترك لرصد إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية، التحديث الخاص بعام 2012 .. 14

المحتويات (تابع)

الصفحة

4- الغايات الوطنية لزيادة الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في البلدان العربية استناداً إلى الغاية العالمية من الأهداف الإنمائية للألفية 29

5- نسبة النفاذ إلى الحنفيات العمومية في المناطق الحضرية في مصر، وفق ما يُظهره العديد من المسوحات، تحديث عام 2012..... 33

6- مؤشرات +MDG المتعلقة بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي..... 47

7- الغايات المقترحة من قِبل منظمة الصحة العالمية واليونيسف حول الوصول إلى المياه ومرافق الصرف الصحي والنظافة الشخصية 82

قائمة الأشكال

1- الغايات والمؤشرات المتعلقة بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي 7

2- المسار الزمني لبرنامج الرصد المشترك..... 10

3- تصنيف مصادر المياه ومرافق الصرف الصحي "المحسنة" و"غير المحسنة" حسب برنامج الرصد المشترك 11

4- مصادر بيانات مؤشرات برنامج الرصد المشترك..... 12

5- مثال حول الطريقة التي يعتمدها برنامج الرصد المشترك لتقدير نسبة سكان الريف الذين يحصلون على مياه الشرب من مصادر محسنة في مصر..... 16

6- مثال حول الطريقة التي يعتمدها برنامج الرصد المشترك لتقدير نسبة سكان الريف الذين يستخدمون مرافق الصرف الصحي المحسنة في مصر 17

7- الحصول على مياه الشرب من مصادر محسنة ومرافق الصرف الصحي المحسنة في المنطقة العربية، 2011 21

8- الحصول على مياه الشرب من مصادر في المنطقة العربية، 1990 و2011..... 22

9- الحصول على مياه الشرب من مصادر محسنة في المناطق الحضرية والمناطق الريفية في المنطقة العربية، 1990 و2011..... 23

10- نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب من مصادر محسنة في البلدان العربية، 2011 24

11- اتجاهات تغطية خدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية للفترة، 1990 و2011 25

12- اتجاهات تغطية خدمات الصرف الصحي في المناطق الحضرية والريفية في المنطقة العربية، 1990 و2011..... 25

13- تغطية خدمات الصرف الصحي في البلدان العربية، 2011..... 26

المحتويات (تابع)

الصفحة

14- التقدم المحرز في تحقيق الغاية المتعلقة بالمياه من الأهداف الإنمائية للألفية في مختلف مناطق العالم..... 27

15- التقدم المحرز في تحقيق الغاية المتعلقة بالصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية في مختلف مناطق العالم 27

16- نسبة السكان الذين يحصلون على المياه من مصادر محسنة: البلدان العربية التي هي على مسار تحقيق الغاية المتعلقة بمياه الشرب من الأهداف الإنمائية للألفية، 2011..... 30

17- نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق الصرف الصحي المحسنة: البلدان العربية التي هي على مسار تحقيق الغاية المتعلقة بالصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية، 2011..... 30

18- التقدم المحرز في استخدام مرافق الصرف الصحي المحسنة في البلدان العربية، 1995 و2011 31

19- أمثلة حول البيانات الأصلية المتعلقة بمياه الشرب والتي تم جمعها من قبل برنامج الرصد المشترك: الملف الخاص بمصر 32

20- معادلة منحنى الاتجاه العكسي لنسبة سكان المدن الذين يمكنهم الوصول إلى الحنفيات العمومية (مصر)..... 33

21- نسبة سكان المدن والريف الذين يستخدمون الحنفيات العمومية كمصدر لمياه الشرب، 2011..... 34

22- نسبة سكان المناطق الحضرية والريفية الذين يستخدمون صهاريج المياه كمصدر لمياه الشرب، 2011..... 35

23- سكان المناطق الحضرية الذين يستخدمون مراحيض موصولة بشبكات الصرف الصحي، 1990 و2011 35

24- معادلة خط منحنى الاتجاه المتعدد الحدود من الدرجة الثالثة لنسبة سكان المناطق الحضرية الذين يمكنهم الوصول إلى الحنفيات العمومية (مصر) 36

25- نحو نظم رصد مثالية للمياه والصرف الصحي..... 38

26- أوجه القصور التي تعتري مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالمياه، كما تقاس في إطار برنامج الرصد المشترك..... 39

27- أوجه القصور التي تعتري مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالصرف الصحي، كما تقاس في إطار برنامج الرصد المشترك 40

28- تركيبة المؤشرات الإضافية لإمدادات المياه في المناطق الحضرية..... 51

29- تركيبة المؤشرات الإضافية للصرف الصحي في المناطق الحضرية 52

30- مصادر البيانات الخاصة بمؤشرات إمدادات المياه والصرف الصحي 53

المحتويات (تابع)

الصفحة

31- المفهوم المقترح من أجل تقييم المؤشرات الإضافية في إطار مبادرة +MDG..... 53

32- البنية المؤسسية لنظام إدارة البيانات في إطار مبادرة +MDG 54

33- مسار المداولات العالمية والإقليمية حول الغايات والمؤشرات المرتبطة بالمياه..... 70

المرفقات

الأول- النسب المئوية للسكان الذين يستخدمون الحنفيات العمومية كمصدر للمياه في المناطق الحضرية في البلدان العربية 90

الثاني- النسب المئوية للسكان الذين يستخدمون الحنفيات العمومية كمصدر للمياه في المناطق الريفية في البلدان العربية 91

الثالث- النسب المئوية للسكان الذين يستخدمون صهاريج المياه كمصدر للمياه في المناطق الحضرية في البلدان العربية 92

الرابع- النسب المئوية للسكان الذين يستخدمون صهاريج المياه كمصدر للمياه في المناطق الريفية في البلدان العربية 93

الخامس- النسب المئوية للسكان الذين يستخدمون المراحيض الموصولة بشبكة الصرف الصحي كمصدر للمياه في المناطق الحضرية في البلدان العربية 94

السادس- النسب المئوية للسكان الذين يستخدمون المراحيض الموصولة بشبكة الصرف الصحي كمصدر للمياه في المناطق الريفية في البلدان العربية 95

السابع- البيانات المقترحة الواجب الحصول عليها من إمدادات المياه الرسمية - الجزء 1 96

الثامن- البيانات المقترحة الواجب الحصول عليها من إمدادات المياه الرسمية - الجزء 2 97

ملخص تنفيذي

اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مؤتمر قمة الألفية في عام 2000 إعلان الألفية. ومما نص عليه هذا الإعلان مجموعة التزامات سياسية التقى عليها قادة العالم في ما يُعرف بالأهداف الإنمائية للألفية. والغاية من هذه الالتزامات هي التصدّي للتحديات الكبيرة التي تعوّق مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي عبارة عن ثمانية أهداف يجري رصد التقدم نحو تحقيقها وإعداد التقارير حوله على أساس مجموعة من الغايات والمؤشرات التي تقيس ما أنجز بحلول عام 2015، عام انقضاء المهلة المحدّدة لهذه الأهداف.

ويتناول الهدف 7 المعني بكفالة الاستدامة البيئية قضية الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، في إحدى غاياته، إذ تنص الغاية 7-جيم على تحسين الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، وبتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015. وقد خُصص المؤشران 7.8 و7.9 لقياس التقدم الذي يحققه كل بلد عبر رصد "نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر محسنة لمياه الشرب" و"نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق محسنة للصرف الصحي".

وتتضح أهمية إدراج الاعتبارات الخاصة بالمياه في القطاعات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية في مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وهذا ما لم تتسع له الأهداف الإنمائية للألفية لا من حيث المنطق ولا من حيث النطاق. وتشير الغاية 7-ألف بوضوح إلى ضرورة انحسار الاستخدام غير المستدام للموارد المائية، إلا أنها لا تحدد مقياساً كمياً لرصد الإنجازات المحققة على هذا الصعيد. وإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي التي هي موضوع الغاية 7-جيم من الأهداف الإنمائية للألفية، ترتبط ارتباطاً غير مباشر بسائر الأهداف الأخرى. والواقع أن الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي المحسنة يؤثر على قطاعات أخرى كالتعليم، والصحة، والفقر، وبالتالي هو قضية لا تقتصر على قطاع دون آخر.

وتتطلب جهود رصد التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية جمع سلسلة بيانات مكانية وزمنية تدعم حساب المؤشرات المعتمدة. ولكن ما يزيد من صعوبة هذه المهمة هو أن البيانات كثيراً ما تكون مستقاة من مؤسسات حكومية مختلفة. وقد جرى وضع أنظمة وطنية للرصد وإعداد التقارير خلال العقود الماضية، تشمل وزارات ومؤسسات تُعنى بالتخطيط، والإحصاء، والاقتصاد، والشؤون الاجتماعية، والصحة، والبيئة والمياه، في إطار عملية معقدة ومتكررة. ونتيجة لذلك، يجري إعداد دراسات وتقارير دورية تستند إلى بيانات تعداد السكان، والمسوح، والاستبيانات، وغيرها من الأنشطة الإحصائية التي تدقق فيها وتعتمدها المنظمات الإحصائية الوطنية، ومراكز البحوث العلمية، والمنظمات الدولية.

وبعد اعتماد إعلان الألفية، اعتمدت منظومة الأمم المتحدة برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لإمدادات المياه والمرافق الصحية. وهذا البرنامج هو الوسيلة الرسمية لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الغاية المتعلقة بمياه الشرب وخدمات الصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية. ويعتمد برنامج الرصد المشترك حصراً على مسوح الأسر المعيشية لرصد التقدم المحرز في الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي المحسنة وإعداد التقارير حوله. ويبقى من الضروري استكمال البيانات المستمدة من هذا المصدر الأساسي، ببيانات أخرى لتحليل ورصد مدى الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي المحسنة، يجري جمعها من السلطات الوطنية، ومرافق المياه والصرف الصحي، ومزودي الخدمات في كل بلد. ويصدر برنامج الرصد المشترك تقريراً كل سنتين يتضمن

بيانات تقديرية حديثة حول استخدام أنواع مختلفة من مصادر مياه الشرب والمرافق الصحية على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. وقد صدر العدد الأخير في عام 2013. ولدى برنامج الرصد المشترك قاعدة بيانات تشمل البيانات القطرية ويمكن الاطلاع عليها عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالبرنامج.

ونظراً لصعوبة رصد عنصر الأمان والاستدامة في مكونات الغاية 7-جيم من الأهداف الإنمائية للألفية، أشار برنامج الرصد المشترك إلى أن بعض أنواع مصادر المياه ومرافق الصرف الصحي تُعتبر أكثر أماناً أو ملاءمة من غيرها. وتقوم مؤشرات برنامج الرصد المشترك بقياس مدى الحصول على مصادر المياه ومرافق الصرف الصحي "المحسنة". لكن، لا يزال تعريف مصادر المياه ومرافق الصرف الصحي "المحسنة" المعتمد في إطار برنامج الرصد المشترك يركز على رصد التحسّن في الصحة العامة على ضوء الحد من خطر تفشي الأمراض. ولا تتضمن الأهداف أي مؤشرات أخرى ضرورية لرصد وإدارة مستوى هذه الخدمات ونوعيتها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مؤشرات نوعية الخدمات، ومدى موثوقيتها، والقدرة على تحمل كلفتها.

وحسب برنامج الرصد المشترك، كان حوالى 17 في المائة من مجموع سكان المنطقة العربية البالغ 355 مليون نسمة تقريباً في عام 2011، أي قرابة 60 مليون شخص محرومين من الحصول على مياه الشرب من مصادر محسنة فيما 20 في المائة منهم، أي 71 مليون شخص محرومين من مرافق محسنة للصرف الصحي. وتبدو صعوبة ضمان تعميم هذه الخدمات جلية عندما يجري تفصيل الأرقام بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، إذ لا يزال قرابة شخص من أصل خمسة أشخاص من سكان الريف في المنطقة العربية يفتقر إلى مصادر المياه المحسنة وشخص من أصل ثلاثة يفتقر إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة. ولا تزال أقل البلدان نمواً في المنطقة العربية، أي جيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن بعيدة جداً عن تحقيق الغاية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015.

وفيما يتعلق بالصرف الصحي، تجاوزت المنطقة العربية في نسبة الحصول على الخدمات متوسط جنوب شرق آسيا، ومتوسط البلدان النامية، والمتوسط العالمي إذ بلغت هذه النسبة 80 في المائة مقابل 71، و57، و64 في المائة على الترتيب. إلا أن المنطقة العربية لم تتمكن بعد من اللحاق بمناطق أخرى في الحصول على المياه من مصادر محسنة إذ حققت نسبة قدرها 83 في المائة مقابل 89 في المائة في جنوب شرق آسيا، و94 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و87 في المائة في البلدان النامية ومتوسط عالمي قدره 89 في المائة. ومن العوامل الأخرى التي من المرجح أن تكون قد ساهمت في بطء التقدم المحرز على صعيد الحصول على المياه من مصادر محسنة، ندرة المياه، والصعوبات التي يواجهها سكان الريف في الحصول عليها من مصادر محسنة. وقد تساعد هذه الخلاصة في إعادة تحديد ملامح السياسات المائية في بعض البلدان من أجل إيلاء اهتمام أكبر لمسألة تنمية موارد المياه وإعادة تخصيصها وتلبية احتياجات المجتمعات الريفية منها.

وتُظهر التحليلات الإضافية لبيانات برنامج الرصد المشترك نقصاً في البنية التحتية الملائمة لإمدادات المياه في أقل البلدان نمواً في المنطقة العربية، ما يؤدي إلى الاعتماد الشديد على صهاريج المياه للحصول على إمدادات مياه الشرب بحيث يلجأ حوالى 40 في المائة من سكان المدن في موريتانيا إلى هذه الوسيلة، و22 في المائة في الصومال، و19 في المائة في السودان، و17 في المائة في اليمن. ومن شأن ارتفاع معدلات النمو السكاني، في ظل النزوح المتزايد للسكان من الريف إلى المدن أن يسهم في تفاقم أزمة ندرة المياه ويشكل مزيداً من الضغط على الجوانب الفنية والمالية لإمدادات المياه وأنظمة الصرف الصحي، إذ يستلزم تحديثاً وتوسيعاً

للبنى التحتية القائمة. وقد أدى النقص المتزايد إلى انقطاع خدمات المياه بوتيرة متزايدة حتى إن انقطاع المياه بات نمطاً سائداً في العديد من بلدان المنطقة.

وفي انطباع أولي، يبدو أن المؤشرات الحالية للأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه وخدمات الصرف الصحي تقيس مدى الحصول على هذه الخدمات، إلا أنها لا توضح بشكل كاف مستوى ونوعية المياه وخدمات الصرف الصحي التي يحصل عليها السكان. فالتقديرات الواردة في التقرير الأخير لبرنامج الرصد المشترك، مثلاً، تفيد بأن 83 في المائة من السكان في المنطقة العربية يحصلون على المياه من مصادر محسنة، ولكن هذا لا يعني أن 83 في المائة من مجموع السكان يحصلون بشكل منتظم وموثوق على إمدادات المياه ولا أن نوعية المياه التي يحصلون عليها صالحة للشرب. من هنا، تبرز الحاجة إلى تطوير مؤشرات إضافية يمكن أن تعكس على نحو أفضل مدى توفر إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي. ويمكن استخدامها لتحسين عملية قياس التقدم في الحصول على مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي المحسنة، وكذلك في قياس نوعية هذه الخدمات، ومدى استدامتها، وموثوقيتها، وتيسّر كلفتها، فضلاً عن الاعتبارات البيئية مثل جمع المياه العادمة، ومعالجتها، وإعادة استخدامها. ويُعتبر رصد هذه العناصر ضرورياً من أجل إعطاء صورة واضحة لصانعي القرار والجمهور عن مستوى خدمات المياه والصرف الصحي المتوفرة وكذلك عن نوعيتها. ويمكن استخدام هذه المعلومات لوضع مخططات على أسس متينة، تسمح بتويجه الاستثمارات المنتجة، وتوسيع التغطية، والارتقاء بمستوى وفرة الخدمات ونوعيتها وضمان استدامتها.

في إطار السعي إلى تحسين عملية رصد إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية وإعداد التقارير بهذا الشأن، بذل المجلس الوزاري العربي للمياه جهوداً إقليمية من أجل بلورة آلية تستند إلى المعلومات الأساسية التي تولى جمعها برنامج الرصد المشترك من خلال سلسلة من المؤشرات الإضافية التي تستجيب للقضايا والمخاوف الإقليمية المتعلقة بالحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية. وكانت نتيجة هذه الجهود المبادرة الإقليمية حول تطوير آلية إقليمية لتحسين الرصد والإبلاغ بشأن الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية (مبادرة +MDG) التي ترمي إلى وضع آلية إقليمية ذات طابع مؤسسي لرصد الحصول على إمدادات المياه والصرف الصحي في المنطقة العربية وإعداد التقارير عنه على ضوء الظروف والخصوصيات الإقليمية، وذلك سعياً إلى بناء مخزون معرفي يؤمن بيانات موثوقة، ومعلومات وافية، وتحليلات موضوعية عن مستوى ونوعية الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية.

وستشكل المعلومات المستقاة من هذه الآلية والمنشورة عبرها أساساً لصنع القرار، بحيث يعبّر بدقة عن الحاجات التي يجب تلبيتها، والأولويات التي يجب العمل بها، والأهداف التي يجب تحقيقها، في إطار العمل على ضمان حق الإنسان في إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية. وستتيح نتائج المبادرة أيضاً توجيه الحوار حول السياسات والمناقشات الجارية على المستويات الوطنية، والإقليمية، والدولية حول اعتماد نُهج تراعي الاحتياجات والظروف الإقليمية من أجل وضع إطار للغايات الإنمائية في مرحلة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية.

ومبادرة +MDG هي ثمرة سلسلة من القرارات التي اعتمدها المجلس الوزاري العربي للمياه منذ دورته الوزارية الأولى في حزيران/يونيو 2009، وطلب فيها من الإسكوا الإشراف على إنشاء آلية للتنسيق الإقليمي تتولى تحسين عملية رصد مؤشرات إمدادات المياه والصرف الصحي في المنطقة العربية ووضع التقارير عنها، وذلك بالتشاور مع الجمعية العربية لمرافق المياه، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، والمجلس العربي للمياه، والشبكة العربية للبيئة والتنمية. وقد أعادت لجنة الموارد المائية في الإسكوا التأكيد

على مبادرة +MDG في دورتها التاسعة في آذار/مارس 2011، فطلبت إلى الإسكوا تعبئة الموارد اللازمة لدعم تطبيق هذه المبادرة.

واستناداً إلى سلسلة من المعايير وإلى عملية التشاور الحكومية على الصعيد الإقليمي التي شاركت فيها الحكومات والمؤسسات العربية، جرى اقتراح مجموعة من المؤشرات الإضافية. والغرض من هذه المؤشرات توسيع نطاق التحليل والتدقيق في الوقائع الإقليمية التي تؤثر على الحصول على إمدادات المياه، مع الأخذ بعوامل استهلاك المياه، واستمرارية الإمداد، ونوعية المياه، والمسافة الفاصلة بين المستهلك ومصدر المياه، والأعباء المالية المترتبة على الحصول على المياه. وتبين المؤشرات المقترحة الخاصة بالحصول على خدمات ومرافق الصرف الصحي درجة حماية البيئة، وتشمل معالجة المياه العادمة، ونوع المعالجة، وإعادة استخدام المياه المعالجة، والأعباء المالية المترتبة على الاستفادة من خدمات الصرف الصحي.

وبعد أن وضعت الإسكوا المؤشرات الإضافية، وناقشها الشركاء، ووافقت عليها اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه، كان لا بدّ من العمل على إعداد منهجية موحدة ونسق موحد ضمن نموذج استبيان شامل لتسهيل جمع البيانات الأولية والثانوية اللازمة لحساب هذه المؤشرات. وقدّمت الإسكوا النموذج الموحّد بصيغته النهائية إلى اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في دورتها الرابعة المنعقدة في نيسان/أبريل 2011. وقد أقر المجلس الوزاري العربي للمياه لاحقاً النموذج في دورته الثالثة المنعقدة في حزيران/يونيو 2011. ومن أجل تفعيل مبادرة +MDG، طلب المجلس من الدول العربية كافة تعيين جهات مسؤولة عن التنسيق مع الإسكوا وسائر الشركاء لتسهيل مهمة جمع البيانات وتحليلها. كما طلب المجلس الوزاري إلى الإسكوا وغيرها من المنظمات الشريكة السعي إلى إيجاد التمويل اللازم لتنفيذ مبادرة +MDG. وفي هذا الإطار، قامت الإسكوا بإعداد دليل للمستخدم يعرض طرق تجهيز البيانات وحساب المؤشرات. كما عملت على وضع تطوير ورقة عمل على تطبيق Excel لدعم عملية إدخال البيانات وحساب المؤشرات، وذلك سعياً منها إلى توحيد إجراءات إدخال البيانات في البلدان كافة. والجدير بالذكر أن مبادرة +MDG تحظى بدعم مشروع تموله الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وقد أطلق في كانون الأول/ديسمبر 2011.

وتشرف الإسكوا على تنفيذ هذا المشروع، وذلك بالتعاون مع الجمعية العربية لمرافق المياه وبالتشاور مع المنظمات الشريكة الأخرى المذكورة في القرارات المفوضة للمجلس الوزاري العربي للمياه. ومن المتوقع أن يسمح هذا المشروع بتعزيز القدرات الإقليمية والوطنية على الرصد، وإنشاء منصة إقليمية لإدارة البيانات وإضفاء طابع مؤسسي على برنامج الرصد الإقليمي، فضلاً عن تعزيز الحوار الإقليمي والمساهمة في النقاش العالمي حول السياسات الخاصة بإعداد واعتماد أهداف إنمائية لما بعد عام 2015.

وقد سمح طموح المجتمع الدولي، إذ أطلق في الأهداف الإنمائية للألفية، غايات عالمية وسعى إلى اعتماد برنامج رصد عالمي، بإحراز تقدم ملحوظ في العديد من المجالات، لا بل حتى بتحقيق بعض الغايات قبل انقضاء المهلة المحددة لها. ففي الواقع، أعلن المجتمع الدولي في آذار/مارس 2012 عن تحقيق الغاية العالمية المعنية بتخفيض عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه الشرب إلى النصف في عام 2010، أي قبل 5 سنوات من عام 2015، وهو عام انقضاء المهلة المحددة. ولكن من المستبعد تحقيق الغاية العالمية المتعلقة بخدمات الصرف الصحي بحلول عام 2015، ما يعني الحاجة إلى تكثيف الجهود وتنسيقها. والواقع شهد تحولاً جذرياً في النمط السائد إزاء طرق التعاطي مع قضية الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، وذلك بعد أن أقرت الجمعية العامة ومجلس حقوق للإنسان في الأمم المتحدة بضرورة اعتبار الحصول على هذه الخدمات الأساسية حقاً من حقوق الإنسان. وهذا التحوّل يضع الحكومات أمام تحديين كبيرين، أوّلهما تعميم الحصول على هذه الخدمات للجميع؛ وثانيهما تعميم الحق في الحصول على هذه

الخدمات. وخلال العمليات الاستشارية على صعيد الحكومات التي تلت تكريس هذا الحق الجديد بين حقوق الإنسان، أخذت المناقشات منحى ركز على كيفية قياس مدى الحصول على هذه الخدمات الأساسية، وضمانه، وإعداد التقارير حوله. وقد ردّدت هذه المناقشات العالمية صدى الشواغل التي عبر عنها المجلس الوزاري العربي للمياه على المستوى الإقليمي المتعلقة بمدى فعالية استخدام المؤشرات الحالية لبرنامج الرصد المشترك من أجل رصد الحصول الفعلي على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي وإعداد التقارير بهذا الشأن. وبمقتضى قرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، من الضرورة أن تستند مسألة الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي إلى معايير الوفرة، والجودة، والمقبولية، وسهولة الوصول، وتيسر الكلفة، ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها، وهي معايير مشابهة لتلك التي تتناولها مبادرة MDG+.

والإقرار بالموجبات القانونية لاعتبار الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي حقاً من حقوق الإنسان يعطي الجميع الحق في الحصول على خدمات في مياه الشرب والصرف الصحي كافية، ومأمونة، وميسورة التكلفة. وسيؤدي الإقرار بهذا الحق إلى الاعتراف بأن خدمات مياه الشرب والصرف الصحي تصبح حقاً قانونياً، يستوجب من الحكومات بذل جهود كبيرة لتطوير هذه الخدمات وتأمينها لكافة المواطنين من دون تمييز. ويتطلب هذا التحول القاضي باعتبار الحصول على هذه الخدمات حقاً إلزامياً من حقوق كل إنسان، إعادة النظر في مؤشرات الرصد المعتمدة حالياً لتشمل معايير إضافية مثل الوفرة والموثوقية وتيسر الكلفة.

ومع اقتراب الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تتوالى المناقشات حول الإطار والنهج الجديد لما بعد عام 2015. وفيما يلي أبرز المسائل التي يتناولها النقاش: (أ) اعتماد نهج قطاعي أو نهج مشترك بين القطاعات فيما يتعلق بقطاع المياه في الأهداف الإنمائية؛ و(ب) مدى أفضلية الأهداف العالمية على الأهداف الإقليمية و/أو الوطنية التي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات والأولويات التنموية المختلفة؛ (ج) إمكانية اعتماد أهداف مثالية أو عملية وأكثر قابلية للقياس لتحقيق المزيد من التقدم في العقود المقبلة.

ما من شك أن الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الغاية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، قد أعطت زخماً كبيراً لما أنجز من تقدّم على هذا الصعيد. ومع اقتراب عام 2015، انكبت العديد من المنظمات على تقييم أوجه القصور التي تعتري الغاية بصيغتها الحالية ونظام المؤشرات المعني بها وتقديم اقتراحات بديلة. ويقترح برنامج الرصد المشترك تطوير نظام الرصد الخاص بالمياه والصرف الصحي في إطار الأهداف الإنمائية للألفية بحيث يتحوّل من نظام مبسط يرتكز على مؤشرين اثنين إلى نظام يتضمن 14 مؤشراً رئيسياً تتوزع على 28 مؤشراً فرعياً. ويبدو جلياً أن العديد من أصحاب المصلحة يطمحون إلى خطة للتنمية واسعة الأفق والنطاق لما بعد عام 2015 فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة للموارد المائية والحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الشخصية، وفي ذلك تحوّل جذري في التوجهات عن النمط الذي كان سائداً ما قبل عام 2015. وإذا كانت المقترحات القاضية بتخصيص هدف مستقل أو قائم بذاته للمياه في خطة التنمية لما بعد عام 2015 هي ثمرة حماس الخبراء والعاملين على الأرض، قد يحدو السياسيين دوافع سياسية وأخرى مالية، فينضمون إلى هذا الحماس، فتأتي الصيغة أهدافاً أكثر طموحاً. وفي هذا الاتجاه يُخشى أن تكون النتيجة نظام مؤشرات معقداً لأهداف/غايات غير مرحلية، قد يتعذر رصدها لارتفاع الكلفة ويصعب تحقيقها في المستقبل القريب. لذلك، لا يجدر النظر إلى الخطة التي سيصار إلى اعتمادها في عام 2015 على أنها الفرصة الوحيدة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة، بل من الضروري النظر إليها على أنها خطوة تقدمية وإيجابية في مسيرة تحقيق التنمية المستدامة للجميع.

مقدمـة

مهدّت الالتزامات التنموية التي تم الإعلان عنها في مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في عام 2000 ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام 2002 الطريق نحو صياغة واعتماد ما يُعرف بالأهداف الإنمائية للألفية، وهي عبارة عن ثمانية أهداف يجري رصد التقدم في تحقيقها وتقديم التقارير حوله على أساس مجموعة من الغايات والمؤشرات التي وُضعت لقياس الإنجازات المحققة بحلول المهلة المحدّدة، أي عام 2015. ويتضمن الهدف 7 المتعلق بكفالة الاستدامة البيئية غاية واحدة وثلاثة مؤشرات خاصة بالمياه، يُستخدم اثنان منها لرصد الحصول على إمدادات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي.

ويشكل برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف لإمدادات المياه والمرافق الصحية الآلية المؤسسية لرصد التقدم المحرز على صعيد الغاية المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية على المستوى العالمي. ويستند التقرير المحدث لبرنامج الرصد المشترك لعام 2013 إلى بيانات عائدة لعام 2011 ويُظهر أنه من أصل 355 مليون نسمة، وهو المجموع التقديري لسكان المنطقة العربية، لا يحصل حوالى 57 مليون نسمة (أي 16 في المائة) على مياه الشرب من مصادر محسّنة فيما لا يحصل 71 مليون نسمة (20 في المائة) على خدمات مرافق محسنة للصرف الصحي[1]. وفي حين أن العديد من البلدان العربية قد حققت الغاية المتعلقة بالحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي بحلول عام 2015 أو هي على مسار تحقيقها، لا تزال بعض البلدان العربية تواجه تحديات جمة تُعزى في الكثير من الأحيان إلى ضعف الاستثمار والقدرة المؤسسية. غير أن التحاليل المعمّقة حول الموضوع تبين أن واقع الحصول على إمدادات المياه والصرف الصحي في المنطقة العربية أقل بكثير مما تظهره الأرقام. ويعود ذلك إلى أن المؤشرات الخاصة بالغاية 7-جيم من الأهداف الإنمائية للألفية تركز بحكم تعريفها بالصحة وتقيس مدى الوصول إلى البنى التحتية؛ بالتالي لا تعكس بدقة عنصر الجودة والاستمرارية الفعلية لإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة.

وفي انطباع أولي، يبدو أن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه وخدمات الصرف الصحي تقيس مدى الحصول على هذه الخدمات. إلا أن النظر بإمعان في مختلف الفئات التي تعطي تحديدات لـ "مصادر المياه المحسنة" و"مرافق الصرف الصحي المحسنة" يُظهر أن المنطق المتبع في تصنيفها مرتبط بشكل مباشر بالتحسينات المحرزة على صعيد الصحة العامة وخطر انتشار الأمراض بسبب مصادر المياه ومرافق الصرف الصحي غير المحسنة[2]. بالتالي، لا توضح هذه المؤشرات بالقدر الكاف عنصر المستوى والجودة في ما يحصل عليه السكان من إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي. فالتقديرات الواردة في التقرير الأخير لبرنامج الرصد المشترك، مثلاً، تفيد بأن 84 في المائة من السكان في المنطقة العربية يحصلون على المياه من مصادر محسنة، لكن هذا لا يعني أن 84 في المائة من السكان يحصلون على إمدادات المياه على نحو منتظم وموثوق ونوعية جيدة وصالحة للشرب.

من هنا، الحاجة إلى تطوير مؤشرات إضافية خاصة بالمنطقة يمكنها أن تقيس بمزيد من الدقة مدى توفر إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في مختلف البلدان العربية. وقد بُذلت جهود في هذا الصدد على المستوى الإقليمي العربي مع إطلاق المبادرة الإقليمية حول تطوير آلية إقليمية لتحسين الرصد والإبلاغ بشأن

---

1 منظمة الصحة العالمية/اليونيسف، 2013a.

2 يتم تصنيف الأمراض المرتبطة بالمياه ضمن أربع فئات هي الأمراض المنقولة بواسطة المياه، مثل الكوليرا، وحمى التيفوئيد، والزحار؛ والأمراض الناجمة عن قلة النظافة مثل التهابات الجلد والعيون؛ والأمراض من مصادر مائية مثل داء البلهارسيات؛ والأمراض التي تسببها الحشرات المعدية المتعلقة بالماء مثل حمى الدنج والملاريا.

الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية، أي ما يُعرف بمبادرة MDG+. وهذه المبادرة هي ثمرة سلسلة من القرارات التي اعتمدها المجلس الوزاري العربي للمياه منذ حزيران/يونيو 2009، وحدد فيها مجموعة من المؤشرات الخاصة بالمنطقة، والتي يمكن استخدامها في رصد التقدم المحرز على صعيد الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية وإعداد التقارير بهذا الشأن. ويمكن الاستناد إلى هذه المؤشرات لتحسين عملية قياس التقدم المحرز في الحصول على مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي المحسنة. ويُعتبر هذا الجهد مكملاً ومعززاً للجهود الرامية إلى تحقيق الهدف المتعلق بتعميم الحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي كحق من حقوق الإنسان، وكذلك الجهود الهادفة إلى ضمان دمج تعميم الحصول على إمدادات المياه في الإطار الإنمائي لما بعد عام 2015 الذي يتبنى الأهداف التنموية المستدامة الرئيسية[3].

وكرّست الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تعميم الحصول على إمدادات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي في مجموعة من القرارات منذ عام 2010. وهذه القرارات تتضمن إقراراً بالحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة والنظيفة وخدمات الصرف الصحي، كأحد حقوق الإنسان. ويشير مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في قراراته بهذا الشأن إلى ضرورة قياس الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي بالاستناد إلى معايير الوفرة، والجودة، والمقبولية، وسهولة الوصول، وتيسر الكلفة، ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها. وتظهر المقارنة السريعة بين هذه المعايير المقترحة والمؤشرات الحالية أن الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي المحسنة أو غير المحسنة (إمكانية الوصول) هو المعيار الوحيد المُطبق حالياً في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. أما العناصر الأخرى (الوفرة، والجودة، والمقبولية، وتيسر الكلفة، ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها) فلا يجري قياسها. وخلافاً لذلك، تعتمد مبادرة MDG+ العربية مؤشر إمكانية الوصول الخاص ببرنامج الرصد المشترك، إلى جانب مؤشرات خاصة باستهلاك المياه، ونوعية المياه، وتيسر الكلفة، ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها. وتُعتبر المؤشرات المعتمدة في إطار مبادرة MDG+ العربية قريبة مع الأهداف المبيّنة في التوصيات الصادرة لاحقاً عن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ولدى استعراض مواقف بعض الجهات الرئيسية المشاركة في المداولات حول خطة التنمية لما بعد عام 2015 على صعيد قطاع المياه، يتبين وجود توافق حول الحاجة إلى تضمين الخطة المائية ثلاثة عناصر هي التالية: (أ) إدارة الموارد المائية؛ و(ب) الحصول على إمدادات المياه، وخدمات الصرف الصحي، والنظافة الصحية؛ و(ج) إدارة المياه العادمة. لكن الاختلاف في الموقف بين الجهات المعنية يظهر حول موقع كل من هذه العناصر ضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015. ويُلاحظ وجود اتجاهين مختلفين. يدعو مؤيّدو الاتجاه الأول إلى ضم العناصر الثلاثة في هدف واحد، انطلاقاً من ضرورة تخصيص هدف للمياه التي يمليها مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية، فضلاً عن أن الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي وإدارة المياه العادمة هما مكوّنان في إطار شامل لإدارة المياه. أما مؤيّدو الاتجاه الثاني فيعتبرون أن المياه من القضايا التي تعني جميع القطاعات، وتدعو إلى إدراج الغايات المتعلقة بالمياه ضمن مجالات مفاهيمية مختلفة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الفقر، وتغيّر المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والتنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية)، أو توزيعها على قطاعات مختلفة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الزراعة، والتنمية الحضرية/الريفية، والصحة). وسيكون لاختيار أحد هذين الاتجاهين آثاراً بالغة على طريقة الرصد التي ستجري بلورتها حال اعتماد الغايات العالمية الجديدة.

---

3 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 تموز/يوليو 2010 القرار رقم 292/64 الذي يقر بالحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة والنظيفة وخدمات الصرف الصحي كأحد حقوق الإنسان. هذا القرار متوفر على الموقع التالي: http://www.un.org/en/ga/64/resolutions.shtml.

وقد انتقد الكثيرون نظام الرصد الحالي الخاص للغايات الإنمائية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي باعتباره مبسطاً للغاية. لذلك تركز مقترحات عديدة متعلقة بخطة التنمية لما بعد عام 2015 على اعتماد مجموعة واسعة ومتنوّعة من المؤشرات، تضمّ غايات لرصد كفاءة استعمال المياه في الري وغايات لقياس عدد المراحيض الخاصة بالفتيات في المدارس. وسواء تمت معالجة قضية ما بتخصيص هدف قائم بحد ذاته لها يتضمن عدة غايات، أم بإدراجها في القطاعات الأخرى، ستختلف طريقة مواجهة التحديات المائية في خطة التنمية لما بعد عام 2015 اختلافاً جذرياً عن الطريقة المتبعة حالياً في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وما يهم هو الحرص على عدم إغفال عنصر البساطة والطابع العملي في مناقشة الغايات الطموحة. ويتوجب على صانعي السياسات، والعاملين في مجال التنمية، وأصحاب المصلحة اعتماد أهداف عالمية ذات رؤية بعيدة تجسد الالتزام الدولي باعتبار الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي حقاً من حقوق الإنسان مع تجنب المبالغة في اعتماد أهداف ومؤشرات بعيدة المنال ضمن المهلة الزمنية المحددة، تفتقر إلى الوضوح والدقة، وتترتب على رصدها كلفة يتعذر تحمّلها من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. من هنا، يجدر عدم النظر إلى الخطة التي سيجري اعتمادها في عام 2015 على أنها الفرصة الوحيدة المتاحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بل من الضروري النظر إليها على أنها خطوة تقدمية وإيجابية في مسيرة التنمية المستدامة.

والهدف من هذا التقرير هو تسليط الضوء على التطورات الإقليمية الحالية في مجال إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، مع التركيز على الآلية الحكومية الجديدة لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي في المنطقة العربية. ويتضمن التقرير استعراضاً لمسارات التقدم على صعيد المتابعة الإقليمية للأهداف الإنمائية للألفية والاستعدادات الإقليمية لخطة التنمية لما بعد عام 2015 في القطاع المائي، ويتناول التصورات العالمية والإقليمية لضمان الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي كحق أساسي من حقوق الإنسان.

وتقرير الإسكوا حول التنمية المائية هو مطبوعة تصدر مرة كل سنتين لتسليط الضوء على التطورات الإقليمية في قطاع المياه.

أولاً- المياه والصرف الصحي في إطار الأهداف الإنمائية للألفية

يبحث هذا الفصل كيفية تناول إدارة الموارد المائية وخدمات المياه والصرف الصحي في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ويقدم لمحة موجزة حول تاريخ نظام الرصد العالمي للغاية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في الأهداف الإنمائية للألفية والمهمة التي يضطلع بها برنامج الرصد المشترك. وتطرق الفصل أيضاً إلى مصادر البيانات وطرق التقدير المعتمدة لحساب المؤشرات الخاصة ببرنامج الرصد المشترك، مع التركيز على المصادر ومدى توفر البيانات في المنطقة العربية.

ألف- الأهداف الإنمائية للألفية

لمحة عامة

خلال مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2000، اعتمدت الدول الأعضاء مجموعة من الالتزامات السياسية العالمية، في ما يُعرف بالأهداف الإنمائية للألفية، تعهدت بموجبها بوضع خطط عمل قابلة للتطبيق وبتخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة لبلوغ الغايات المتفق عليها. والأهداف الإنمائية للألفية هي عبارة عن ثمانية أهداف يجري رصد التقدم في تحقيقها وتقديم التقارير عنه على أساس مجموعة من الغايات والمؤشرات تقيس ما أنجز بحلول عام 2015، عام انقضاء المهلة المتفق عليها لتحقيق الأهداف. وترد هذه الأهداف في الجدول 1.

الجدول 1- الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف 1	القضاء على الفقر المدقع والجوع
الهدف 2	تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
الهدف 3	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
الهدف 4	تخفيض معدل وفيات الأطفال
الهدف 5	تحسين الصحة النفاسية
الهدف 6	مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا وغيرهما من الأمراض
الهدف 7	كفالة الاستدامة البيئية
الهدف 8	إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

الأهداف الإنمائية للألفية هي أهداف مترابطة غير قابلة للتجزئة، القصد منها تجاوز العوائق الكبيرة التي تؤخر مسيرة التنمية. وهذه الأهداف التي بُنيت انطلاقاً من نهج كلي، موزعة على غايات يجري رصدها بمؤشرات قابلة للقياس ومقيّدة بحدود زمنية معيّنة[4]. والجدير بالذكر أن مسألة الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي يندرج ضمن الغاية جيم من الهدف 7 المتعلق بكفالة الاستدامة البيئية. والقصد من هذه الغاية قياس التقدم المحرز في الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي التي تحتاج إليها جميع الفئات، ومنها الفئات الفقيرة والضعيفة، للمضي قدماً نحو تحقيق التنمية المستدامة[5].

4 المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 2008.

5 الإسكوا، 2009.

وتتطلب عملية رصد الجهود الرامية إلى تقييم التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف والغايات الإنمائية اعتماد وتطبيق مجموعة من المؤشرات والمنهجيات المشتركة التي يمكن استخدامها لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد توفر هذه الطرق قيماً كمية لقياس وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق هدف مشترك. وتتطلب مثل هذه الجهود جمع سجلات بيانات مكانية وزمنية تدعم حساب هذه المؤشرات. ولكن ما يزيد من صعوبة هذه المهمة هو أن البيانات مستقاة من مؤسسات حكومية مختلفة. ولتسهيل المهمة جرى وضع أنظمة وطنية للرصد وإعداد التقارير خلال العقود الماضية، تشارك فيها وزارات ومؤسسات تُعنى بالتخطيط، والإحصاء، والاقتصاد، والشؤون الاجتماعية، والصحة، والبيئة والمياه، في إطار عملية معقدة ومتكررة. ونتيجة لذلك، يتم إعداد دراسات وتقارير دورية ترتكز على بيانات تعدادات السكان، والمسوح، والاستبيانات، وغيرها من الأنشطة الإحصائية التي تدقق فيها وتعتمدها الأجهزة الإحصائية الوطنية، ومراكز البحوث العلمية، والمنظمات الدولية. إلا أن مدى انتظام هذه الأنشطة يختلف من بلد إلى آخر وكثيراً ما يكون رهناً بتوفر الموارد البشرية والمالية، ودرجة الأولوية التي يعطيها البلد للمؤشرات والأهداف الوطنية، أم الإقليمية، أم العالمية في رصد وإعداد التقارير على المستوى الوطني، ومدى تواتر هذه الأنشطة. وتختلف المنهجيات المعتمدة لدى المؤسسات المختلفة في جمع البيانات لبناء المؤشرات المتشابهة أو المتكاملة. ويجب اعتماد نظام منسق وموحد لجمع البيانات على أساس تواتر زمني محدّد لدعم عملية الرصد وإعداد التقارير بانتظام حول المؤشرات.

باء- إدارة الموارد المائية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية

يظهر الجدول 1 أن قطاع المياه ليس هدفاً قائماً بذاته في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، بل هو غاية ضمن الهدف 7، وقطاع المياه هو قطاع يؤثر على جميع القطاعات الأخرى، أي على تحقيق كافة الأهداف الأخرى، كالأهداف المعنية بالحد من الفقر، وتحسين الصحة، وتعميم التعليم.

وتتجسد أهمية تضمين الاعتبارات الخاصة بالمياه في القطاعات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية في مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية الذي يدعو إلى اعتماد نهج شامل في إدارة الموارد المائية والتنمية بالتزامن والتنسيق مع إدارة الموارد الأخرى من أراضٍ وغيرها بهدف تحقيق المستوى الأمثل من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي مع الحرص على عدم إلحاق الضرر باستدامة النظم الإيكولوجية الأساسية[6]. غير أن هذا النهج ليس واضحاً في الأهداف الإنمائية للألفية، حيث يقتصر تناول إدارة الموارد المائية على الغاية 7-ألف التي ترمي إلى "إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية".

أما استخدام المياه، فيُقاس بالمؤشر 5.7 الذي يُعنى برصد "نسبة مجموع الموارد المائية المستخدمة". وبينما تشير الغاية 7-ألف بوضوح إلى ضرورة انحسار الاستخدام غير المستدام للموارد المائية، ما من رقم كمي يجري على أساسه قياس الإنجازات المحققة. ويشكل تحديد مثل هذه المعايير الكمية خطوة هامة في حالة البلدان التي تعاني من شح المياه في المنطقة العربية حيث يؤدي الطلب المتنامي على المياه، مصحوباً بقلة توفر المياه، بهذا المؤشر إلى مسار سلبي (الجدول 2). ويُرجح أن يكون لذلك أثر على الإنجازات في إطار المؤشرات التي تقيس التقدم المحرز في الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي. وقد حد ذلك من أهمية اعتبار إدارة الموارد المائية كعامل أساسي يؤثر على الانجازات المحققة على صعيد الغايات والأهداف الإنمائية للألفية الأخرى لا سيما في المناطق التي تعاني من شح المياه.

---

6 الشراكة العالمية للمياه.

الجدول 2- نسبة المياه المستخدمة إلى مجموع الموارد المائية المتجددة في البلدان العربية (نسبة مئوية)

البلد	1990	1995	2000	2005
الجزائر	38	..	52.7	..
البحرين	161.1	..	..	205.8
جزر القمر	..	..	0.8	..
جيبوتي	..	..	6.3	..
مصر	..	102.3	113.8	..
العراق	56.6	71.9	87.3	..
الأردن	100	..	..	90.5
الكويت	..	0	2075	..
لبنان	..	29.3	31.8	18.6
ليبيا	793.3	766.7	711.3	..
موريتانيا	..	..	14	..
المغرب	38.1	38.8	43.5	..
عُمان	85.5	..	94.1	83.9
قطر	..	537.7	336	381
المملكة العربية السعودية	680.8	..	..	936.2
الصومال	..	..	22.4	22.4
السودان	24	20.1	57.6	..
الجمهورية العربية السورية	..	83.7	94.1	99.8
تونس	66.8	61.6	61.3	..
الإمارات العربية المتحدة	..	1405	1556	1867
اليمن	139.1	..	161.1	168.6

المصدر: الموقع الرسمي للأمم المتحدة الخاص بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية http://mdgs.un.org/unsd/mdg/data.aspx. وفيما يتعلق بالهدف المذكور، لا تتوفر أي بيانات للأعوام ما بعد 2005.

ملاحظات: تم تعديل بعض البيانات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية الواردة في الموقع الإلكتروني من قِبل الوكالات المتخصصة المعنية بهدف ضمان القابلية للمقارنة على المستوى الدولي، وذلك تماشياً مع مهامها المشتركة القاضية بتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستويين الإقليمي والعالمي.

تشير العلامة (..) إلى عدم توفر البيانات أو إلى أنه لم يتم تقديمها بشكل منفصل.

ويقيس المؤشر 5.7 فقط الاستخدام غير المستدام للموارد المائية، بنسبة المياه المستخدمة إلى كمية المياه المتوفرة. ولا يكفي هذا المؤشر لتكوين صورة شاملة عن مجموع العوامل الخارجية والداخلية التي تساهم في خلق وضع غير مستدام. ومن هذه العوامل الجفاف الطبيعي، وتدني كفاءة استخدام المياه، و/أو الاعتماد على الموارد المائية غير التقليدية. ونظراً إلى التأثير الكبير لهذه العوامل الطبيعية بمعظمها والتي تحدد مدى توفر المياه، لا يكفي هذا المؤشر وحده لتقييم الجهود المبذولة على المستويين الوطني أو الإقليمي لتعزيز إدارة الموارد المائية من خلال السياسات، والخطط، والبرامج، والمشاريع. وفي سياق متصل، قد يُظهر هذا المؤشر في المناطق التي تزخر بالموارد المائية اتجاهات إيجابية عبر الزمن، بغض النظر عن الجهود المبذولة على صعيد إدارة الموارد المائية. أما في المناطق التي تعاني من شح المياه، فقد يبدو التقدم محدوداً أو معدوماً على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتحسين إدارة الموارد المائية على المستوى المحلي.

ويمكن اعتبار هذا المؤشر دليلاً على توفر المياه الطبيعية أو ندرتها في إطار الهدف المتعلق بالاستدامة البيئية. لكنه غير كاف لدراسة وقياس التقدم أو الجهود التي توجه أي خطة عمل للتنمية نحو إدارة أفضل لموارد المياه العذبة.

جيم- إمدادات المياه والصرف الصحي في إطار الأهداف الإنمائية للألفية

ترتبط معظم الأهداف الإنمائية للألفية ارتباطاً غير مباشر بقضايا إمدادات المياه والصرف الصحي، إلا أن الهدف 7 المتعلق بالاستدامة البيئية يتناول هذه القضايا مباشرة. وترمي الغاية 7-جيم إلى "تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015". بالإضافة إلى ذلك، اتفق رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام 2002 على إضافة غاية جديدة ترمي إلى "تخفيض نسبة الأشخاص الذين يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي المحسنة إلى النصف بحلول عام 2015".

ويتم قياس هذه الغايات من خلال المؤشرين التاليين[7]: (أ) نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر محسنة لمياه الشرب؛ و(ب) نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق محسنة للصرف الصحي.

ويوضح الشكل 1 الغايات والمؤشرات المتعلقة بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، مع اعتماد عام 1990 كسنة الأساس لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف.

الشكل 1- الغايات والمؤشرات المتعلقة بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي

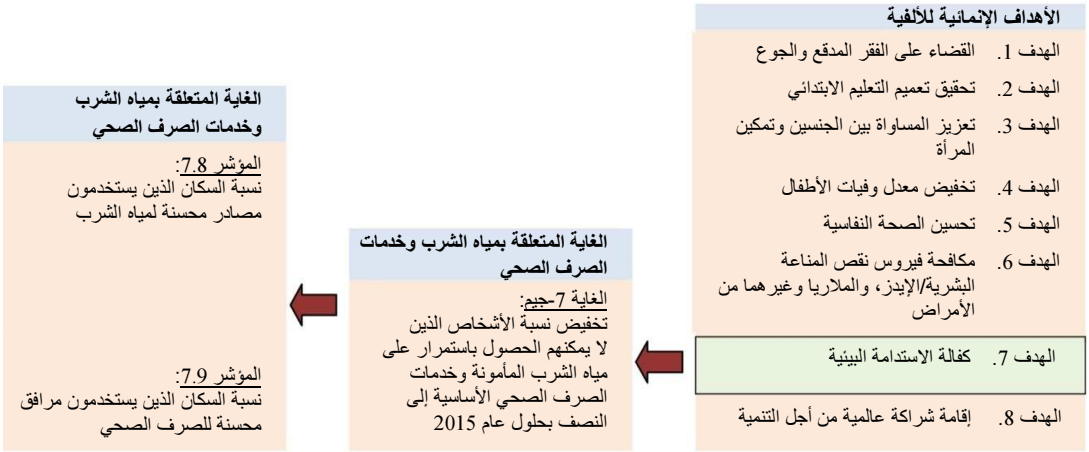

وفي حين أن الغاية المتعلقة بالمياه في الأهداف الإنمائية للألفية تشير بشكل خاص إلى مياه الشرب المأمونة، يقيس نظام الرصد المعتمد مدى الحصول على المياه من مصادر محسنة كمؤشر غير مباشر للتعبير عن مدى الحصول على مياه الشرب. ومن شأن هذا التحول أن يبسط آلية الرصد بافتراض أن كافة مصادر المياه المحسنة تؤمن مياهً بالنوعية الصالحة للشرب، وهو افتراض مشكوك في صحته في الكثير من الحالات. فبينما تُعتبر إمدادات المياه المنقولة بالأنابيب مصدراً محسناً للمياه، كثيراً ما لا تكون المياه الموفرة من شبكات

7 منظمة الصحة العالمية/اليونيسف، 2013b.

التوزيع من النوعية الصالحة للشرب. ويُقصد بالغاية المتعلقة بالمياه، مياه الشرب، وتشمل فعلياً كافة أنواع المياه التي تستخدمها الأسر المعيشية. وما يُظهر ذلك بوضوح هو عدم اعتبار المياه المعبأة مصدراً محسناً للمياه إلا في حال كانت المياه الخاصة بالاستخدامات المنزلية الأخرى مؤمنة من مصدر محسن. ويتناول هذا التقرير قضية الحصول على مياه الشرب من منظور واسع ومجموع كمية المياه المستخدمة داخل المنزل.

والتقدم في تطوير إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي هو من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة في أي بلد من البلدان. وفي الواقع ما يدل على أن الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي المحسنة يترك آثاراً مباشرة وغير مباشرة على التعليم، والصحة، والفقر، تنعكس على معظم الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن توفر المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي في مجتمع معيّن له تبعات إيجابية من حيث الفرص المتاحة للحصول على التعليم الأساسي لا سيما في صفوف الفئات الفقيرة من السكان. فالعديد من الأطفال يمضون ساعات طويلة في جلب المياه، فتزداد معدلات التسرب من المدارس الابتدائية. وترتفع معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية في ظل سهولة الحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وكثيراً ما يكون الرضع والأطفال الصغار أول من يقع ضحية مياه الشرب غير المأمونة وخدمات الصرف الصحي غير الكافية[8]. فالعديد من الدراسات التي أجريت تؤكد أن خدمات الصرف الصحي والنظافة الشخصية هي من الأسباب الرئيسية لأمراض الإسهال[9]. ويزداد دخل الأسر المعيشية المتاح للإنفاق مع تسهيل الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، إذ لن تضطر بعد ذلك لإنفاق مبالغ طائلة على شراء المياه، ولإمضاء وقت طويل وهدر قدر كبير من الموارد على المعالجة الطبية من أمراض مثل الإسهال، والجرب، والديدان المعوية، والتهاب الملتحمة الناجمة كلها عن قلة توفر إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي. كما أن الوقت الذي توفره النساء والفتيات يمكن استثماره للالتحاق بالمدرسة أو زيادة الإنتاج (بما في ذلك مثلاً على صعيد الإنتاج الزراعي، وتجهيز المحاصيل، وتصنيع وبيع السلع، والخدمات، والأشغال اليدوية، إلخ)، وهي أعمال تساعد على دعم مدخول الأسرة.

دال- برنامج الرصد المشترك

1- لمحة موجزة عن الرصد العالمي لإمدادات المياه والصرف الصحي

بدأت عملية رصد إمدادت المياه وخدمات الصرف الصحي حين أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد الثمانينيات عقداً دولياً لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية، وحددت هدفاً واضحاً يقضي بتحقيق التغطية الشاملة بحلول عام 1990. ووضعت منظمة الصحة العالمية إطاراً وإجراءات لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف، مع الإشارة إلى أن المعلومات التي تم جمعها صادرة بشكل أساسي عن السلطات الوطنية المعنية بالمياه والصرف الصحي، وقد ركزت على البنى التحتية، والمرافق، وتأمين الخدمات[10].

وفي عام 1991، قررت منظمة الصحة العالمية واليونيسف الحفاظ على زخم العقد الخاص بتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية من خلال وضع برنامج رصد مشترك لإمدادات المياه والصرف الصحي، وحدّدت أهدافه وأنشطته الرئيسية على النحو التالي:

---

8 منظمة الصحة العالمية/اليونيسف، 2005.

9 Fewtrell and Colford, 2004.

10 منظمة الصحة العالمية/اليونيسف، 2011b.

(أ) رصد الاتجاهات والتقدم المحرز في قطاع إمدادت المياه وخدمات الصرف الصحي، وتعميم البيانات على الجهات المعنية (بما في ذلك على سبيل المثال، التقارير العالمية، والتقارير الآنية الإقليمية، إلخ)؛

(ب) إطلاع صانعي السياسات على المستوى العالمي على الوضع الراهن لمسألة النفاذ إلى إمدادات المياه والصرف الصحي؛

(ج) بناء القدرات الوطنية في قطاع إمدادت المياه وخدمات الصرف الصحي وتعزيز التفاعل بين البلدان وبرنامج الرصد المشترك (أي من خلال ورشات العمل الإقليمية مثلاً)؛

(د) الحفاظ على مصداقية قاعدة البيانات الخاصة ببرنامج الرصد المشترك وتأدية الدور المعياري لهذا البرنامج لدى تطوير المؤشرات، والإجراءات، والمنهجيات المرتبطة بالغايات الرامية إلى تعزيز آليات الرصد.

وبعد اعتماد إعلان الألفية، أصبح برنامج الرصد المشترك الأداة الرسمية المعتمدة في قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الغاية المتعلقة بمياه الشرب وخدمات الصرف الصحي في الأهداف الإنمائية للألفية. وشهد برنامج الرصد المشترك تحولاً نمطياً بعد عام 2000، وبدأ يستخدم البيانات المستقاة من المسوح القطرية حول استخدام مياه الشرب والمرافق الصحية من أجل جمع المعلومات اللازمة حول إمدادت المياه وخدمات الصرف الصحي. ويعني ذلك في الواقع قياس مدى الحصول على المياه على مستوى الأسر المعيشية وليس على مستوى الجهة المعنية بتأمين الخدمة.

وبحسب برنامج الرصد المشترك، لم يكن جمع البيانات من السلطات الوطنية وموفري الخدمات مرضياً في ظل التفاوتات الضمنية على صعيد البيانات وعدم القدرة على المقارنة بين البلدان من جهة، أو ضمن البلد الواحد من جهة أخرى على مر الزمن. ويستوجب التحدي المتمثل في ضمان اتساق البيانات في ترشيد المنهجيات التي تتبعها السلطات الوطنية في مختلف أنحاء العالم. وعلى الرغم من ذلك، تبقى التفاوتات أمراً متوقعاً في غياب أي آلية تنسيق للتدريب على كيفية جمع البيانات، وتنظيمها، وتحديثها دورياً على أساس أدوات القياس نفسها. أضف إلى ذلك أن عملية تطبيق آلية رصد متسقة ومتماسكة قد تترتب عليها تكاليف مرتفعة على الصعيد العالمي.

وكبديل عن ذلك، يعتمد برنامج الرصد المشترك على مسوحات الأسر المعيشية - وهي عبارة عن مصادر البيانات الخاصة بمستخدمي المياه - لرصد وإعداد التقارير حول التقدم المحرز في الحصول على إمدادت المياه والمرافق الصحية المحسنة. وعلى الرغم من الأهمية التي يكتسيها تحليل هذه البيانات، من الضروري استكماله من خلال البيانات التي يتم جمعها من السلطات والمرافق الوطنية المسؤولة عن تشغيل وإدارة وتوفير إمدادات المياه والصرف الصحي. ويُعتبر ذلك مصدراً هاماً للمعلومات بما أن السلطات المعنية بالمياه تملك (بشكل حصري تقريباً) بيانات مرتبطة بالنواحي الفنية والمالية لأنظمة المياه والصرف الصحي مثل عدد المشتركين، وإنتاج المياه واستهلاكها، ومعالجة المياه، ووتيرة توفير المياه، ورسوم المياه، وجمع المياه العادمة ومعالجتها، وإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة، فضلاً عن الفهم الجغرافي المكاني لتغطية الخدمات وغيرها من البيانات.

الشكل 2- المسار الزمني لبرنامج الرصد المشترك

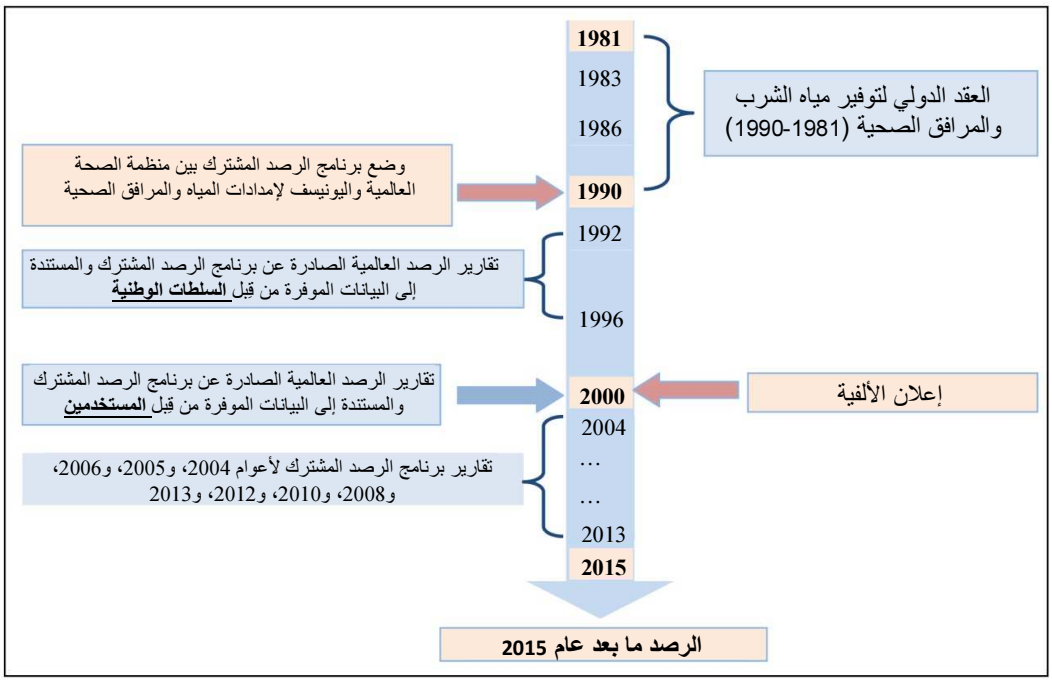

2- مهام برنامج الرصد المشترك وأهدافه

اعتمدت منظومة الأمم المتحدة برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف لإمدادات المياه والمرافق الصحية كأداة رسمية لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الغاية المتعلقة بمياه الشرب وخدمات الصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية (الهدف 7 من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية 7-جيم). وقد وُضع هذا البرنامج قبل اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية حسبما يتضح من الشكل 2.

ويصدر برنامج الرصد المشترك تقريراً كل سنتين حول آخر البيانات التقديرية المتعلقة باستخدام أنواع مختلفة من مصادر مياه الشرب والمرافق الصحية على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. وقد صدر التحديث الأخير في عام 2013[11]؛ مع الإشارة إلى أن برنامج الرصد المشترك يستند إلى قاعدة بيانات شاملة على مستوى البلدان يمكن الاطلاع عليها عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالبرنامج.

3- تعاريف برنامج الرصد المشترك لمصادر مياه الشرب والمرافق الصحية المحسنة/غير المحسنة

يجري قياس مدى الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي باستخدام المؤشرين التاليين[12].

(أ) نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب من مصادر محسنة؛
(ب) نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق محسنة للصرف الصحي.

11 منظمة الصحة العالمية/اليونيسف، 2012b.

12 المصدر نفسه.

وحسب برنامج الرصد المشترك، مصدر المياه المحسن هو المصدر الذي يكون بطبيعة بنائه أو نتيجة لأعمال معينة، محمياً من التلوث الخارجي، وبالأخص التلوث من المخلفات البشرية. أما مرفق الصرف الصحي المحسن فهو المرفق الذي يفصل المخلفات البشرية ويبقيها بعيدة عن ملمس الإنسان.

وعلى أساس التعريفين المذكورين لمصدر مياه الشرب المحسن والمرفق الصحي المحسن، أعدّ برنامج الرصد المشترك قائمة بمصادر مياه الشرب والمرافق الصحية التي يمكن اعتبارها محسنة أو غير محسنة، وهي ترد بالتفصيل في الشكل 3.

الشكل 3- تصنيف مصادر المياه ومرافق الصرف الصحي "المحسنة" و"غير المحسنة"حسب برنامج الرصد المشترك

الحصول على:	استخدام هذه المصادر:	استخدام مرافق	استخدام المرافق التالية:
مياه الشرب المحسنة	• المياه المنقولة بالأنابيب إلى المنازل، أو الفناءات، أو قطع الأرض • الحنفيات العمومية أو سبل المياه • الآبار الأنبوبية أو الآبار المحفورة • الآبار اليدوية المحمية • الينابيع المحمية • تجميع مياه الأمطار	الصرف الصحي المحسنة	• تدفق المياه أو صب المياه في: • التوصيلات بشبكة الصرف الصحي • خزانات التحليل • حفرة المرحاض • حفرة المراحيض المحسنة والمهواة • حفرة المراحيض مع بلاطة • المراحيض السمادية
الحصول على:	استخدام المصادر التالية:	استخدام مرافق	استخدام المرافق التالية:
مياه الشرب من مصادر غير محسنة	• الآبار اليدوية غير المحمية • الينابيع غير المحمية • العربات المزودة بخزان صغير أو ببرميل • صهاريج المياه • المياه السطحية (النهر، والسد، والبحيرة، والبركة، والتيار، والقناة وقناة الري) • المياه المعبأة في عبوات*	الصرف الصحي غير المحسنة	• تدفق المياه أو صب المياه إلى مكان آخر (أي ليس إلى التوصيلات بشبكة الصرف الصحي أو خزانات التحليل أو حفرة المرحاض) • حفرة المراحيض من دون بلاطة/الحفر المفتوحة • المراحيض بدلو • المراحيض المعلقة أو الحفر المعلقة • أي شكل من أشكال المرافق المشتركة • عدم توفر المرافق، التغوط في الهواء الطلق

المصدر: منظمة الصحة العالمية/اليونيسف، 2011a.

الملاحظة: * لا تُعد المياه المعبأة في زجاجات مصدراً لمياه الشرب "المحسنة" نظراً إلى القيود المرتبطة بالكمية المحتملة للمياه الموفرة وليس نوعيتها. وعلى الرغم من أن المياه المعبأة في زجاجات تُعتبر ذات نوعية مقبولة كتلك التي تتمتع بها مصادر المياه المحسنة، ما من ضمانة بأن المياه المستعملة في الاستخدامات المنزلية الأخرى كالاستحمام، والغسيل، والطبخ موفرة من مصادر محسنة.

4- مسوغ الغاية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي

في الفترة ما بين 1990-2000، تضمنت الأرقام المتعلقة بالتغطية في تقييمات برنامج الرصد المشترك إشارة إلى إمدادات المياه "المأمونة" وخدمات الصرف الصحي "الملائمة". وقد استخدم المصطلحان "مأمونة" و"ملائمة" للتشديد على توجه الغايات القائم على النظافة الشخصية. وبعد اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، وفي سبيل تقييم ورصد الغاية 7-جيم من هذه الأهداف، أشار برنامج الرصد المشترك إلى أن بعض أنواع مصادر المياه ومرافق الصرف الصحي تُعتبر أكثر أماناً أو ملاءمة من غيرها. فاستعيض عن مصطلحيْ "مأمونة" و"ملائمة" بمصطلح "محسنة" من أجل التكيف مع الصعوبات والتكاليف المرتبطة بتعريف "مياه الشرب المأمونة" و"خدمات الصرف الصحي الملائمة". وفي هذا الإطار، تقوم مؤشرات برنامج الرصد المشترك بقياس عدد السكان الذين يحصلون على المياه من مصادر محسنة ويستخدمون مرافق محسنة للصرف

الصحي. لكن التعاريف المعطاة لمصادر المياه ومرافق الصرف الصحي "المحسنة" والتي اعتمدها برنامج الرصد المشترك تتجه نحو رصد التحسينات على صعيد الصحة العامة في ظل الحد من خطر تفشي الأمراض. ولا تتضمن الأهداف أي مؤشرات أخرى ضرورية لرصد وإدارة مستوى هذه الخدمات ونوعيتها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مؤشرات نوعية الخدمات ومدى موثوقيتها.

ولا يعدّ برنامج الرصد المشترك أي تقارير حول استهلاك المياه من حيث الكمية، بل يعتبر أن الوصول إلى مصادر المياه المحسنة كاف حين يبلغ الحد الأدنى لحصة الفرد الواحد من الاستهلاك اليومي (الكمية) 20 ليتراً[13]. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى بروز معيار ضمني على صعيد مصادر المياه المحسنة، يتمثل في ضرورة توفر كمية كافية من المياه لإمداد جميع الأشخاص الذين يستخدمون مصدر المياه بالحد الأدنى على الأقل من احتياجاتهم الاستهلاكية. إلا أنه لم يتم التحقق من هذا المعيار في المسوحات الميدانية في ظل غياب أي أسئلة حول استهلاك المياه أو الإمكانات التي يتمتع بها مصدر المياه في الاستبيانات الخاصة بالمسوحات الرئيسية التي يستقي منها برنامج الرصد المشترك أرقامه. كما أن العديد من البلدان والمؤسسات قد احتجت على اقتصار الحد الأدنى لاستهلاك المياه على 20 ليتراً كونه غير كاف بنظرها لاستخدامه كعتبة لقياس إمكانية النفاذ إلى المياه باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان[14].

في الواقع، يبدو واضحاً من خلال اعتبار أن الحد الأدنى لحصة الفرد الواحد من الاستهلاك اليومي يبلغ 20 ليتراً فقط، فإن الأهداف الإنمائية للألفية تسعى إلى تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً من المياه من منظور صحي. بالتالي، جرى التغاضي عن مؤشرات أساسية أخرى مرتبطة بالمياه، وبالأخص تلك التي تسعى إلى تحديد مدى انتظام إمدادات المياه، وتوفرها، ونوعيتها، واستدامتها. ويستعرض الفصل الثاني هذه القيود على نحو أكثر تفصيلاً.

5- مصادر البيانات الخاصة بمؤشرات برنامج الرصد المشترك

يجري إعداد الأرقام التقديرية الخاصة باستخدام مصادر مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي، بالاستناد إلى البيانات التي تتولى جمعها الأجهزة الإحصائية الوطنية وبرنامج المسوحات الدولية، كمسوح الأسر المعيشية وتعدادات السكان الوطنية التي تعطي صورة عن الواقع المحلي في كل بلد.

الشكل 4- مصادر بيانات مؤشرات برنامج الرصد المشترك

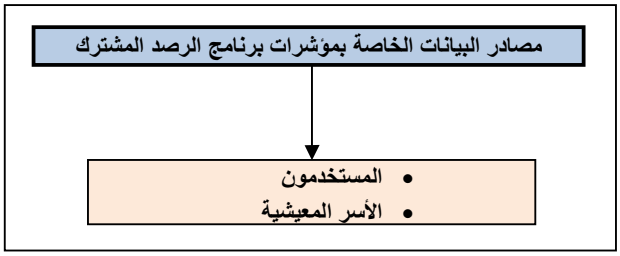

ومن أبرز المسوحات التي تجرى دورياً على المستويات العالمية، والإقليمية، والوطنية:

(أ) المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات، بدعم من اليونيسف[15]؛

13 منظمة الصحة العالمية، 2003.

14 أنظر على سبيل المثال Chenoweth، 2008؛ ومعهد ستوكهولم الدولي للمياه، 2010؛ ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2010b.

15 للمزيد من المعلومات، أنظر http://www.unicef.org/statistics/index_24302.html.

(ب) الاستقصاءات الديمغرافية والصحية وبدعم من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية[16]؛

(ج) المسح الصحي العالمي[17]؛

(د) مشروع الدول العربية للصحة الأسرية[18]؛

(هـ) الدراسة الاستقصائية لميزانية الأسر المعيشية، من إعداد المكاتب الإحصائية الوطنية؛

(و) الدراسات الاستقصائية المتعلقة بدخل الأسر المعيشية ونفقاتها، من إعداد المكاتب الإحصائية الوطنية؛

(ز) تعدادات السكان الوطنية وغيرها من مسوح الأسر المعيشية القائمة على المستخدم.

وبشكل عام، تتضمن استبيانات المسوح المذكورة الأسئلة التالية:

(أ) أسئلة حول مصادر إمدادات المياه للأسر المعيشية:

(1) ما هو المصدر الرئيسي لمياه الشرب التي يستهلكها أفراد أسرتكم؟
(2) ما هو المصدر الرئيسي للمياه التي تستخدمها أسرتكم لأغراض أخرى كالطبخ، وغسل اليدين؟
(3) ما الوقت الذي يستلزمه الوصول إلى المصدر والحصول على المياه ثم العودة؟
(4) من الذي يذهب عادةً إلى هذا المصدر لجلب المياه للأسرة؟

(ب) أسئلة حول نوعية المياه[19]:

(1) هل تقومون بأي معالجة للمياه المتوفرة لديكم لتصبح مأمونة أكثر للشرب؟
(2) ما الذي تفعلونه عادةً بالمياه لتصبح مأمونة أكثر للشرب؟

(ج) الأسئلة المرتبطة بمرافق الصرف الصحي التي تستخدمها الأسر:

(1) ما هو نوع المراحيض التي يستخدمها عادةً أفراد أسرتكم؟
(2) هل تتشاركون هذا المرفق مع أسر أخرى؟
(3) ما هو عدد الأسر التي تستخدم المرفق الصحي المذكور؟

وإلى جانب التقارير الموجزة العالمية والإقليمية، يصدر برنامج الرصد المشترك موجزاً خاصاً بكل بلد، يشتمل على كافة البيانات المتاحة من مصادر مختلفة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المسوح وتعدادات السكان[20]. ويتضمن الجدول 3 ملخصاً حول المسوحات التي أجريت على صعيد المنطقة العربية والتي قام برنامج الرصد المشترك بجمعها واستخدامها لإعداد تقريره المحدث لعام 2012 حول إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة[21].

16 للمزيد من المعلومات، أنظر http://www.measuredhs.com.

17 للمزيد من المعلومات، أنظر http://www.who.int/healthinfo/survey/en.

18 للمزيد من المعلومات، أنظر http://www.papfam.org.

19 مع أنه يتم جمع المعلومات المتعلقة بنوعية المياه على صعيد الأسر المعيشية من خلال الاستبيانات المختلفة، إلا أن التقارير التي يعدها برنامج الرصد المشترك حول التقدم المحرز لم تتضمن أي بيانات خاصة بنوعية المياه.

20 يمكن قراءة وتحميل الملفات الخاصة بالبلدان على الموقع التالي: http://www.wssinfo.org/documents-links/documents.

21 منظمة الصحة العالمية/اليونيسف، 2013c.

الجدول 3- موجز حول المسوحات وتعدادات السكان التي يستخدمها برنامج الرصد المشترك لرصد إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية، التحديث الخاص بعام 2012

البلد	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	DHS							DHS					DHS HIES		CEN			DHS		DHS	
الإمارات العربية المتحدة						GFHS								WHS					FEI		
البحرين	WHO					GFHS															
تونس					CEN						MICS		PAPF	WHS							
الجزائر						MICS					MICS		PAPF				MICS				
جزر القمر		CEN					DHS				MICS			WHS	EIM						
الجمهورية العربية السورية							MICS						PAPF				MICS				PAPF
جيبوتي							EDA M						EPP EDA M	PAPF			MICS				
السودان			PAPC	CEN							MICS						SHHS		CEN		
الصومال										MICS			SES			MICS					
العراق							MICS	CEN			MICS				ILCS		MICS	HSES			
عُمان							GFHS							CEN				HIES			
فلسطين								CEN			HS		NS			MICS	PAPF	CEN			
قطر									GFHS					WHO							
الكويت							GFHS														
لبنان										JMP	MICS				HCS		MICS	HCS			
ليبيا						MCHS															
مصر			DHS			DHS	CEN MICS	EIS			DHS			DHS		DHS	CEN		DHS		
المغرب		ECV	DHS		CEN	DHS			ENV	ENV	ENE	ECM ENE		ENE WHS	EPSF ENE	ENE	ENE	ENE			
المملكة العربية السعودية				CEN			FHS														
موريتانيا			EPCV	EPCV		EPCV CEN	MICS				EPCV	DHS		WHS	EMIP EPCV			MICS			
اليمن			DHS					CEN DHS	HBS						FHS	HBS	MICS				

ملاحظة: تستند المسوح والتعدادات الواردة في الجدول إلى ما يلي:

MICS: Multiple Indicator Cluster Survey
PAPF: Enquête algérienne sur la santé de la famille
WHO: العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية
GFHS: مسح صحة الأسرة في الخليج

JMP: التقييم العالمي لإمدادات المياه والمرافق الصحية الخاص ببرنامج الرصد المشترك (2000) – استبيان (1999) Assessment 2000- Questionnaire (1999)
MCHS: Maternaland Child Health Survey
EPCV: المسح المتكامل للأسر المعيشية
EMIP: Enquête sur la Mortalité Infantile et le Paludisme
ECV: Enquête Nationale des Conditions de Vie

CEN: National Census
DHS: Demographic and Household Survey
WHS: المسح الصحي العالمي
EIM: Enquête intégrale auprès des ménages
EDAM: Enquête Djiboutienne auprès des ménages, indicateurs sociaux
EPP: Enquête préliminaire sur la pauvreté
EDAM: Enquête Djiboutienne auprès des ménages
EIS: Egypt In-depth Study
ILCS: Living Conditions Survey
HSES: Household Socio-Economic Survey
HIES: مسح دخل وإنفاق الأسرة المعيشية
HCS: Household Living Conditions Survey

ENV: Enquête nationale sur les niveaux de vie des ménages
ENE: Enquête nationale sur l'emploi
ECM: Enquête Nationale sur la Consommation et les Dépense des Ménages
EPSF: Enquête algérienne sur la santé de la famille (PAPFAM)
HS: Health Survey
NS: Nutrition Survey
FHS: Family Health Survey
SES: Socio-Economic-Survey
PAPC: المسح الخاص بالمشروع العربي لتنمية ثقافة الطفل
SHHS: Sudan Household Health Survey
FEI: الدراسة الاستقصائية المتعلقة بدخل الأسر المعيشية ونفقاتها
HBS: الدراسة الاستقصائية لميزانية الأسر المعيشية

6- طريقة التقدير

لا تُجرى المسوح سنوياً، وتعود البيانات التي تتوفر لدى معظم البلدان لفترات زمنية تتراوح بين سنتين وخمس سنوات. لذلك من الضروري اعتماد طريقة التقدير التي تسمح بسد النواقص في البيانات بالطرق الإحصائية، واستكمال الصورة في جميع البلدان. ويعتمد برنامج الرصد المشترك منهجية تقوم على توزيع كل البيانات التي تُجمع عن كل بلد من المسوحات الميدانية وتعدادات السكان عن مصادر المياه ومرافق الصرف الصحي المحسنة وغير المحسنة وفق جدول زمني يبدأ من عام 1990 حتى التاريخ الحالي. وفي حال كانت البيانات المتوفرة تعود إلى أربعة أعوام أو أقل، يجري حساب المتوسط المرجح مع إمكانية الاستقراء لمدة أقصاها ست سنوات. أما إذا كانت البيانات المتاحة تعود إلى خمس سنوات أو أكثر، يجري رسم خط اتجاه خطي (استناداً إلى طريقة المربعات الدنيا) من خلال نقاط البيانات المذكورة. ويتم لاحقاً الاستقراء لمدة سنتين على خط الاتجاه الخطي والاستقراء الأفقي لمدة أربع سنوات من أجل توفير أرقام تقديرية لكافة السنوات ما بين 1990 و2013 (حيثما أمكن)[22].

ويعطي الشكل 5 مثالاً حول طريقة التقدير التي يعتمدها برنامج الرصد المشترك والمتعلقة بنسبة سكان الريف الذين يستخدمون مصادر مياه الشرب المحسنة. وقد أخذ هذا الشكل من ملف مصر لدى برنامج الرصد المشترك، وهو يُظهر كافة البيانات المتوفرة حول إجمالي مصادر إمدادات المياه المحسنة والتي تصل عبر الأنابيب. وهذه البيانات عائدة لسنوات مختلفة ومستقاة من مصادر عدة، فضلاً عن خطوط الاتجاه الخطي وعمليات الاستقراء الخطية والأفقية.

الشكل 5- مثال حول الطريقة التي يعتمدها برنامج الرصد المشترك لتقدير نسبة سكان الريف الذين يحصلون على مياه الشرب من مصادر محسنة في مصر

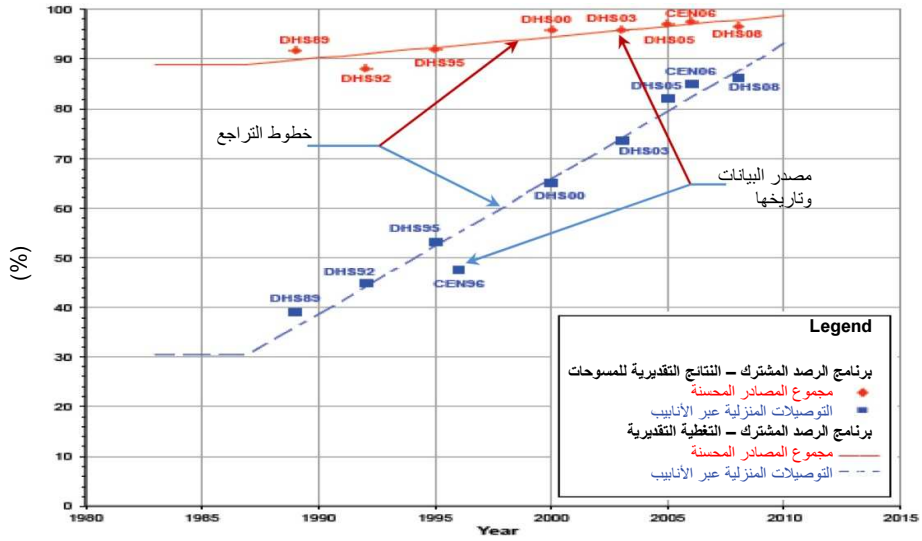

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى الملفات الإلكترونية الخاصة بكل بلد لدى برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف، تحديث عام 2012. وثائق برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف، متوفرة على الموقع التالي: http://www.wssinfo.org/documents-links/documents/?tx_displaycontroller[type]=country_files.

ملاحظة: إن الرقم الوارد بعد عنوان المسح على الخطوط المرسومة يشير إلى السنة الي أجري فيها المسح.

22 Hossain, 2013.

ويعطي الشكل 6 مثالاً آخر حول طريقة التقدير التي يعتمدها برنامج الرصد المشترك والمتعلقة بنسبة سكان الريف الذين يستخدمون مرافق محسنة للصرف الصحي. وقد أخذ هذا الشكل من ملف مصر لدى برنامج الرصد المشترك، وهو يُظهر كافة البيانات المتوفرة حول مجموع مصادر المياه المحسنة، مع أو بدون مرافق الصرف الصحي المشتركة. وهذه البيانات عائدة لسنوات مختلفة ومستقاة من مصادر عدة، فضلاً عن خطوط الاتجاه الخطي وعمليات الاستقراء الخطية والأفقية.

الشكل 6- مثال حول الطريقة التي يعتمدها برنامج الرصد المشترك لتقدير نسبة سكان الريف الذين يستخدمون مرافق الصرف الصحي المحسنة في مصر

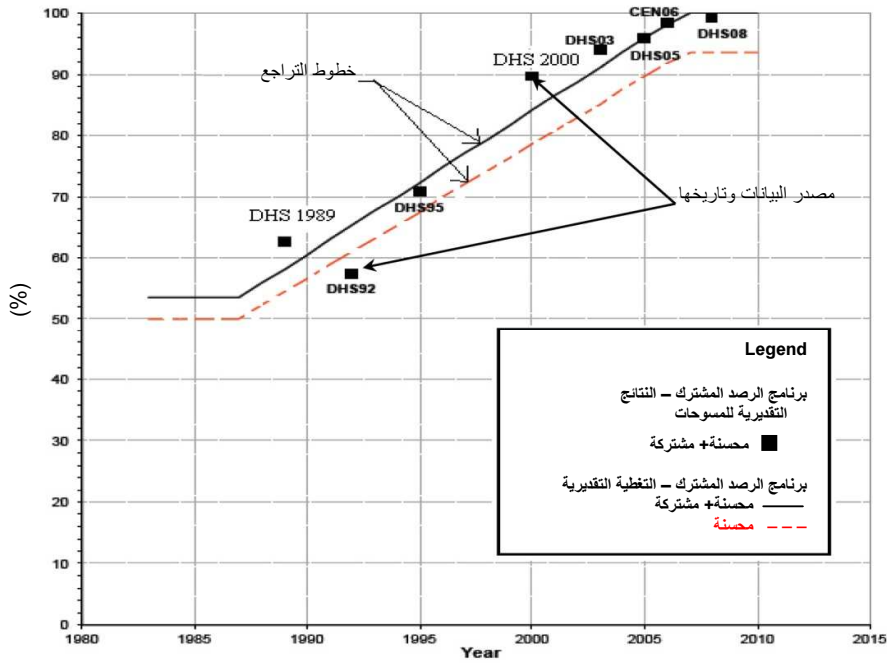

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى الملفات الإلكترونية الخاصة بكل بلد لدى برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف، تحديث عام 2012. وثائق برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف، متوفرة على الموقع التالي: http://www.wssinfo.org/documents-links/documents/?tx_displaycontroller[type]=country_files.

في إطار نظام البيانات الخاص ببرنامج الرصد المشترك، يتم تحليل اتجاهات مياه الشرب على المستوى القطري في المجالات التالية: (أ) المياه المنقولة عبر الأنابيب؛ و(ب) مصادر محسنة أخرى؛ (ج) المياه السطحية. وتتدنى الأرقام التقديرية العائدة إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة بفعل نسبة السكان الذين يتشاركون أحد أنواع مرافق الصرف الصحي المحسنة.

وقد تناولت تحاليل اتجاهات الصرف الصحي ما يلي: (أ) مرافق الصرف الصحي المحسنة؛ (ب) مرافق الصرف الصحي المشتركة؛ (ج) التغوط في الهواء الطلق. وبالتالي يجري تقدير المتوسط الوطني الناتج من هذه التحاليل من خلال حساب المتوسط المرجح لأرقام الوصول على صعيد المناطق الريفية والحضرية. ويستخدم برنامج الرصد المشترك التراجع الخطي لتقدير البيانات العائدة لسنة محددة في بلد معين، حتى ولو لم يُجرى أي مسح أو تعداد خلال هذه السنة، وذلك بهدف التمكن من مقارنة البيانات العائدة لعام معين بين البلدان.

وفيما يلي النواقص التي تعتري طريقة التقدير باستخدام منهجية المربعات الدنيا الخطية: (أ) حدود الأشكال التي يمكن اعتمادها في النماذج الخطية في فترات طويلة؛ (ب) احتمال تدني نوعية الاستقراءات؛ (ج) شدة التأثر بالأرقام الخارجية. في حال لم يتم التخلص من هذه النواقص على صعيد مجموعة البيانات، قد يؤدي وجود نقاط بيانات محرّفة ضمن البيانات المستخدمة لمواءمة نموذج ما إلى أخطاء خارج السيطرة. ومن شأن وجود قيمة خارجية واحدة أو اثنتين أن يؤدي في بعض الأحيان إلى تحريف نتائج التحليل القائم على طريقة المربعات الدنيا. وتطرح هذه العقبات في طريقة التقدير التي يتبعها برنامج الرصد المشترك تساؤلات حول هامش الخطأ في الأرقام المتعلقة بالتقدم المحرز.

7- التضارب في الإنجازات المحققة بين آليات التقارير الوطنية والعالمية

الأرقام الواردة في التقارير المرحلية الوطنية حول الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي لا تلتقي دائماً مع تلك الواردة في تقارير برنامج الرصد المشترك. ويُعزى ذلك في العديد من الحالات إلى الفوارق في التعاريف المستخدمة على المستوى الوطني مقارنة مع تلك التي يعتمدها نظام الرصد الخاص ببرنامج الرصد المشترك على الصعيد العالمي. أما في حالات أخرى، فيُعزى ذلك إلى اعتماد نظم إعداد التقارير الوطنية على مصادر بيانات مختلفة عن تلك التي يعتمدها برنامج الرصد المشترك. ويمكن للأسباب التالية تفسير حالات التضارب التي كثيراً ما تُلاحظ بين الأرقام الوطنية والأرقام العالمية على صعيد الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي:

(أ) الفوارق في التعاريف؛

(ب) الاختلاف في مصادر البيانات (البيانات المستقاة من مزودي الخدمات أو تلك المستقاة من المستخدمين)؛

(ج) التفاوت في طرق التقدير؛

(د) التفاوت في تقديرات السكان؛

(ه) الاختلاف في تعريف المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

ولمواجهة هذه التحديات، يركز برنامج الرصد المشترك جهوده على تحقيق التطابق بين البيانات العالمية والبيانات الوطنية للتغطية[23]. ويسعى إلى تحقيق ذلك من خلال العمل على توضيح المنهجيات التي يستخدمها والتعاريف التي يستخدمها البرنامج في الأوساط الوطنية، فضلاً عن الحد من الفوارق بين بيانات التغطية، العالمية والوطنية. ويشرف برنامج الرصد المشترك على مجموعة من أنشطة التطابق والتنسيق منها:

(أ) سد النواقص في البيانات من قاعدة بيانات برنامج الرصد المشترك، بالاستناد إلى نتائج المسوح الوطنية المختلفة؛

(ب) تنظيم ورشات عمل مشتركة بين البلدان بهدف توضيح المنهجيات وتنسيق البيانات الصادرة بين الهيئات الوطنية المعنية بالمياه والصرف الصحي والمكاتب الإحصائية الوطنية؛

23 منظمة الصحة العالمية/اليونيسف، 2009.

(ج) عقد اجتماعات خاصة بأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني؛

(د) شرح المنهجيات؛

(ه) تعزيز استخدام أدوات موحدة لجمع البيانات متفق عليها دولياً.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق التطابق بين البيانات التي يجري رصدها دولياً والبيانات المحلية، لا تزال الفوارق بين مجموعات البيانات الوطنية والعالمية قائمة. ومن شأن إنشاء آليات متخصصة إقليمية أو محلية لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي المساهمة في تقارب الحصيلة الإحصائية، على نحو يستوفي متطلبات الرصد الدولية (المؤشرات والبيانات) ومتطلبات الرصد على المستويين الوطني والإقليمي.

ثانياً- التقدم المحرز نحو تحقيق الغاية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في إطار الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية

الهدف من هذا الفصل هو عرض التقدم الذي أحرزته البلدان العربية في تحقيق الغاية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي ضمن الأهداف الإنمائية للألفية. ويرتكز التحليل الذي يتضمنه هذا الفصل على أحدث مجموعة من البيانات عائدة لبرنامج الرصد المشترك لعام 2011، وقد صدرت في آذار/مارس 2013[24]. ونظراً إلى أن التحديث الخاص ببرنامج الرصد المشترك لعام 2013 لا يعالج موضوع الحصول على المياه من مرافق محسّنة ومرافق الصرف الصحي بطريقة مفصلة، استعين بمعلومات إضافية بهدف استكمال صورة التقدم الذي أحرزته البلدان العربية، لا سيما على صعيد الوصول إلى مصادر المياه عبر "سبل المياه" و"صهاريج المياه"، فضلاً عن إمكانية استخدام المراحيض الموصولة "بشبكات الصرف الصحي"[25]. وبعد تسليط الضوء على بعض خصائص المنطقة العربية، تبرز الحاجة إلى مؤشرات إضافية قائمة على الخدمات لاستكمال المؤشرات الأساسية العائدة لبرنامج الرصد المشترك، فضلاً عن ضرورة توضيح مستوى خدمات المياه والصرف الصحي ونوعيتها. وسيجري التطرق إلى ذلك في الأقسام الأخيرة من هذا الفصل.

ألف- تحليل التقدم المحرز في تحقيق الغاية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية

يصدر برنامج الرصد المشترك تقارير مرحلية كل سنتين حول مياه الشرب والصرف الصحي بهدف تبيان التقدم المحرز على المستوى القطري من حيث نسبة السكان (في البلد ككل، وفي المناطق الحضرية والريفية) الذين يحصلون على مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي. وتُدرج المعلومات في التقارير المرحلية مصنّفة في الفئات التالية:

(أ) مياه الشرب

(1) الحصول على المياه من مصادر محسنة؛
(2) التوصيلات المنزلية عبر الأنابيب؛
(3) مصادر محسنة أخرى؛
(4) مصادر غير محسنة؛
(5) المياه السطحية.

(ب) الصرف الصحي

(1) خدمات محسنة؛
(2) خدمات مشتركة؛
(3) خدمات غير مشتركة؛
(4) التغوط في الهواء الطلق.

تتوفر هذه البيانات للعموم عبر قاعدة بيانات إلكترونية خاصة ببرنامج الرصد المشترك. وتبرز بعض الفوارق الطفيفة بين النتائج الواردة في التقارير المحدثة وتلك التي يجري تحميلها على قاعدة البيانات

24 أنظر http://www.wssinfo.org/data-estimates/table (أيار/مايو 2013).

25 يتم احتساب هذه الأرقام من خلال البيانات الأولية المتوفرة للعموم والمأخوذة من المسوحات الخاصة ببرنامج الرصد المشترك على الرغم من أنها غير مدرجة كلها في تقارير برنامج الرصد المشترك بحد ذاتها.

الإلكترونية. وتُعزى هذه الفوارق إلى استخدام تدوير التقديرات لأقرب عدد صحيح في التقارير المنشورة، في حين أن قاعدة البيانات الإلكترونية تتضمن الأرقام من غير تدوّير، توخياً للمزيد من الدقة. وتجنباً لأي التباس، يُشار إلى النقاط التالية:

(أ) البيانات المستخدمة في هذا التحليل مأخوذة من قاعدة البيانات الإلكترونية الخاصة ببرنامج الرصد المشترك للفترة ما بين آذار/مارس وتموز/يوليو 2013؛

(ب) البيانات المستخدمة في إعداد الأشكال 7 و8 و9 و11 و12 و14 و15 إلى متوسطات مرجحة لتغطية مصادر مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي المحسنة/غير المحسنة المأخوذة مباشرة من قاعدة البيانات الإلكترونية الخاصة ببرنامج الرصد المشترك؛

(ج) المتوسط المحسوب للمنطقة يغطي المنطقة العربية ككل، لكن مجموعات البيانات لسلسلة زمنية كاملة غير متوفرة لبعض البلدان[26].

وحسب برنامج الرصد المشترك، من أصل مجموع سكان المنطقة العربية البالغ 355 مليون نسمة تقريباً في عام 2011، كان حوالى 17 في المائة، أي حوالى 60 مليون نسمة لا يحصلون على إمدادات مياه الشرب من مصادر محسنة فيما 20 في المائة أي 71 مليون لا يستخدمون مرافق محسنة للصرف الصحي.

الشكل 7- الحصول على مياه الشرب من مصادر محسنة ومرافق الصرف الصحي المحسنة في المنطقة العربية، 2011

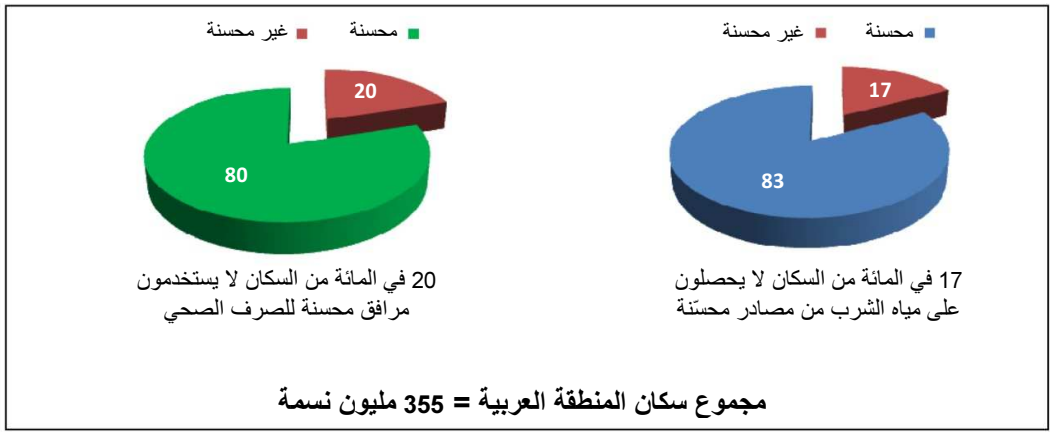

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى قاعدة البيانات الإلكترونية لبرنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف - البيانات المحدثة لعام 2011 (حزيران/يونيو 2013).

1- اتجاهات تغطية مياه الشرب

ازدادت نسبة الحصول على مياه الشرب من مصادر محسنة في المنطقة العربية من 82 في المائة من مجموع السكان في عام 1990 إلى 83 في المائة في عام 2011. وهذه الزيادة، التي تعتبر متواضعة بالنسبة المئوية، هي زيادة ملحوظة من حيث التغطية عندما تؤخذ كرقم صافٍ. ويتبيّن من هذا التطوّر مدى ارتفاع معدل النمو السكاني في البلدان العربية وأهمية تعزيز الاستثمارات المرتبطة في قطاع المياه من أجل تأمين

26 يقصد في هذا التقرير ببلدان المنطقة العربية الدول الأعضاء الـ 22 في جامعة الدول العربية: الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وعمان، وفلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والصومال، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن.

الخدمات بمستويات تكفي لتلبية حاجات الفئات المحرومة، ولمواكبة اتجاهات النمو السكاني[27]. ويتضمن الشكل 8 مقارنة بين الحصول على مياه الشرب من "التوصيلات المنزلية عبر الأنابيب" (أو التوصيلات المنزلية)، وغيرها من المصادر المحسنة والمصادر غير المحسنة في عامي 1990 و2011. وعلى الرغم من النقص في مجموعات البيانات التي تغطي جميع البلدان العربية، استعين بالمتوسطات الوطنية المتوفرة لحساب المتوسط الإقليمي لغايات المقارنة وإعداد التقارير حول التقدم المحرز في الحصول على مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي في المنطقة العربية في الفترة من 1990 إلى 2011. والجدير بالذكر أن الأرقام الواردة في هذا التقرير حول عدد السكان الذين تتوفر لهم إمكانية الحصول على المياه من مصادر محسنة واستخدام مرافق الصرف الصحي المحسنة على مستوى المنطقة هي أرقام تقديرية.

ويتضح من الشكل 8 أن أكبر المكاسب المحققة في الحصول على مياه الشرب من مصادر محسنة كانت من نصيب الأشخاص الذين لديهم توصيلات إلى شبكات توزيع إمدادات المياه، إذ تمكن حوالى 125 مليون شخص في المنطقة العربية من الحصول على إمدادات المياه من خلال "التوصيلات المنزلية عبر الأنابيب" منذ 1990. وهذا الرقم يبيّن الزيادة الملحوظة في الاستثمارات في تنمية الموارد المائية وإنشاء شبكات التوزيع. وبينما تراجع عدد السكان الذين يعتمدون على مصادر مياه "محسنة أخرى" حوالى 18 مليون شخص، ازداد عدد الذين يعتمدون على مصادر المياه "غير المحسنة" حوالى 20 مليون شخص بين عامي 1990 و2011. ويمكن التعويض عن الزيادة في الحصول على المياه من مصادر "غير محسنة" بالارتفاع الكبير في عدد الذين يحصلون على المياه من خلال "التوصيلات المنزلية عبر الأنابيب".

الشكل 8- الحصول على مياه الشرب من مصادر في المنطقة العربية، 1990 و2011 (النسبة المئوية وعدد السكان)

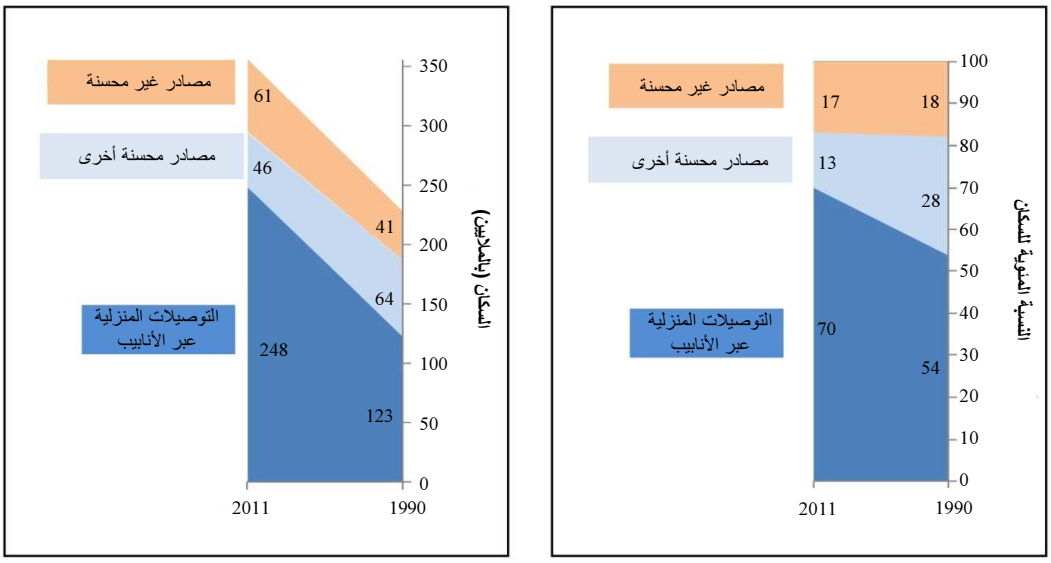

ملاحظة: لا تتوفر البيانات الخاصة بفلسطين والصومال لعام 1990. ولا تتوفر البيانات الخاصة بجزر القمر، وليبيا، وقطر، ولبنان، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وتونس لعام 2011.

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى قاعدة البيانات الإلكترونية لبرنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف - البيانات المحدثة لعام 2011 (حزيران/يونيو 2013).

27 بحسب شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، من أصل البلدان العربية الـ 22، إن المغرب وتونس هما البلدان الوحيدان حيث تتدنى نسبة النمو السكاني مقارنة مع المعدل العالمي للفترة ما بين 2005 و2010. تم الحصول على البيانات من الموقع الإلكتروني الخاص ببيانات الأمم المتحدة، متوفر على http://data.un.org/Data.aspx?d=PopDiv&f=variableID%3A47.

والتقدم المحرز في الحصول على مياه الشرب في المنطقة العربية هو تقدم متعدد الأوجه. فبينما بقي الحصول على المياه من مصادر محسنة على حاله تقريباً من حيث النسبة المئوية للتغطية بين عامي 1990 و2011، حصل تقدم ملحوظ ضمن فئة "الوصول إلى المصادر المحسنة". أما فيما يتعلق بعدد الأشخاص، فتمكن 107 ملايين شخص إضافي من الحصول على المياه من مصادر محسنة خلال الفترة نفسها. إلا أن عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على المياه من مصادر محسنة ازداد حوالى 20 مليون نسمة ليصل العدد الإجمالي إلى 61 مليون نسمة في عام 2011. ويظهر ذلك الحاجة إلى إعادة توجيه الاستثمارات في قطاع إمدادات المياه بإعطاء الأولوية للفئات المحرومة من هذه الخدمة قبل الاستثمار في تحسين مستوى الخدمات للفئات التي تحصل أصلاً على مستوى مقبول من الخدمات الأساسية. ومن العوائق الظاهرة أمام تعزيز خدمات إمدادات المياه خصوصاً والتنمية المستدامة عموماً، ارتفاع معدلات النمو السكاني إلى مستويات تحجب أي تقدم.

وتتضح صعوبة ضمان تعميم الحصول على المياه عند تفصيل الأرقام بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. ويظهر الشكل 9، أن 92 في المائة من سكان المدن لغاية عام 2011 كان بإمكانهم الحصول مياه الشرب من مصادر محسنة مقابل 73 في المائة فقط من سكان الريف. والجدير بالذكر أن تحسنات كبيرة تحققت على صعيد استخدام توصيلات المياه عبر الأنابيب في المناطق الريفية منذ عام 1990. وبما أن شخص من أصل خمسة يعيشون في المناطق الريفية لا يحصل على المياه من مصدر محسن، ومع ارتفاع تزايد النزوح من الريف إلى المدينة في العديد من البلدان العربية، وفي ظل تفاقم الاستياء الشعبي، تبدو الحاجة ملحة إلى قيام الحكومات والجهات المانحة بتضمين مسألة تحسين الحصول على مياه الشرب من مصادر محسنة في حافظات الاستثمارات الإنمائية في المناطق الريفية، نظراً لما يحققه الحصول على المياه النظيفة من آثار مضاعفة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والصحة، وتعليم الفتيات في المناطق التي تعاني من عدم توفر الخدمات أو من النقص فيها.

الشكل 9- الحصول على مياه الشرب من مصادر محسّنة في المناطق الحضرية والمناطق الريفية في المنطقة العربية، 1990 و2011

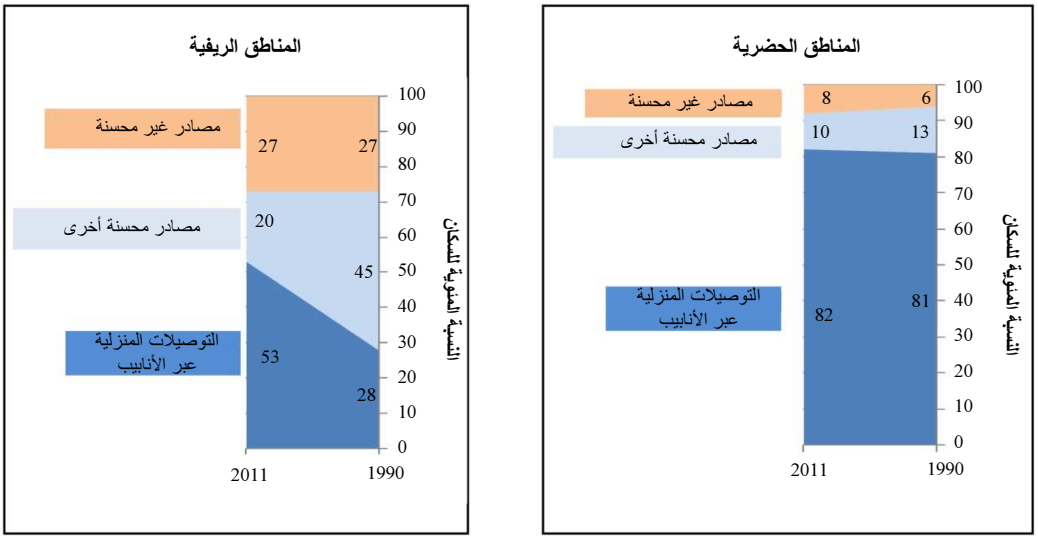

ملاحظة: لا تتوفر البيانات عن الإمارات العربية المتحدة، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا لعام 1990. ولا تتوفر البيانات عن الإمارات العربية المتحدة، وتونس، وجزر القمر، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، لعام 2011.

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى قاعدة البيانات الإلكترونية لبرنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف - البيانات المحدثة لعام 2011 (حزيران/يونيو 2013).

ويتضح من الشكل، الذي يبيّن بالتفصيل وضع الحصول على مياه الشرب من مصادر محسنة على صعيد البلدان، أن الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، ولبنان، فقط تمكنت من تأمين التغطية الشاملة لجميع السكان بإمدادات مياه الشرب من مصادر محسنة. أما في السودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن، فلا يزال أكثر من 40 في المائة من السكان يعاني من النقص في الحصول على المياه من مصادر محسنة. ولا يتضمن تقرير برنامج الرصد المشترك أي بيانات حول جزر القمر وليبيا.

الشكل 10- نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب من مصادر محسنة في البلدان العربية، 2011

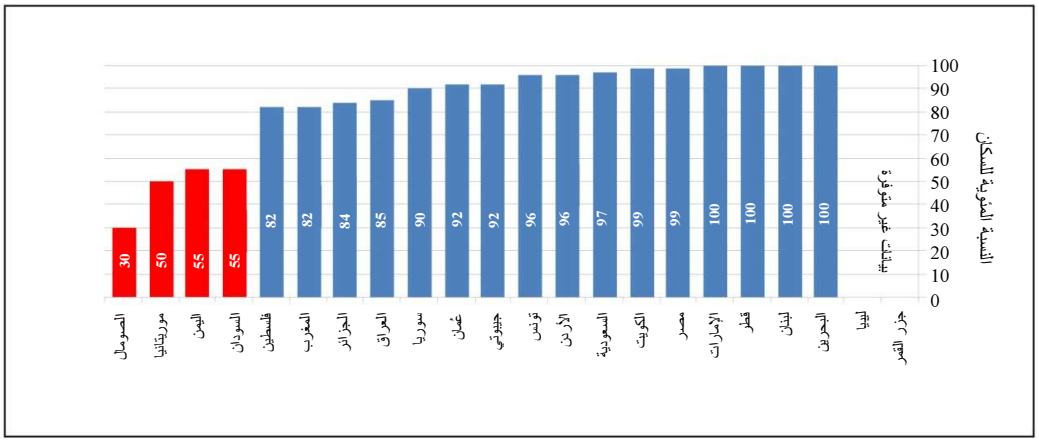

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى قاعدة البيانات الإلكترونية لبرنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف - البيانات المحدثة لعام 2011 (حزيران/يونيو 2013).

2- اتجاهات تغطية خدمات الصرف الصحي

ازدادت نسبة استخدام مرافق الصرف الصحي المحسنة في المنطقة العربية من 67 في المائة في عام 1990 إلى 80 في المائة في عام 2011، ما يعني أن 131 مليون شخص إضافي انضمّوا إلى مستخدمي المرافق المحسنة. وعلى الرغم من هذا التقدم، يُظهر الشكل 11 أن تراجع عدد السكان الذين يعتمدون على مرافق الصرف الصحي غير المحسنة اقتصر على حوالى 4 ملايين شخص بين عامي 1990 و2011، ويُعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير في معدلات النمو السكاني.

ويبدو أن الفوارق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية هي أكثر اتساعاً في استخدام مرافق الصرف الصحي المحسنة مقارنة مما هي عليه في الحصول على مياه الشرب من مصادر محسّنة. وكما هو مبين في الشكل 12، يستخدم حوالى 91 في المائة من سكان المدن مرافق الصرف الصحي المحسنة، بينما يقتصر استخدام هذه المرافق على 65 في المائة من سكان الريف. أما من حيث الأعداد الصافية للسكان، أصبحت مرافق الصرف الصحي المحسنة متاحة لحوالى 83 مليون شخص إضافي في المناطق الحضرية في البلدان العربية بين عامي 1990 و2011، مقابل 47 مليون شخص فقط في المناطق الريفية. ويبرز انعدام المساواة بين الريف والمدينة من جديد كشاغل من الشواغل الأساسية ومؤشر إلى ضرورة وضع سياسات أكثر توازناً للاستثمار والتنمية.

الشكل 11- اتجاهات تغطية خدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية للفترة، 1990 و2011

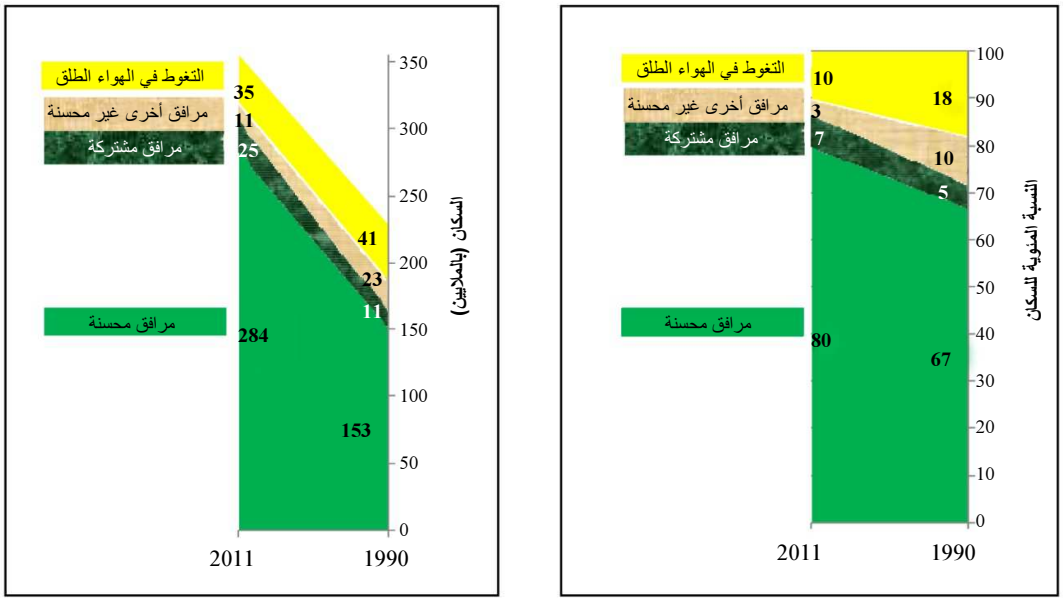

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى قاعدة البيانات الإلكترونية لبرنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف - البيانات المحدثة لعام 2011 (حزيران/يونيو 2013).

ملاحظة: لا تتوفر البيانات الخاصة بالعراق، ولبنان، وفلسطين، والصومال لعام 1990. ولا تتوفر البيانات الخاصة بلبنان وجزر القمر لعام 2011.

الشكل 12- اتجاهات تغطية خدمات الصرف الصحي في المناطق الحضرية والريفية في المنطقة العربية، 1990 و2011

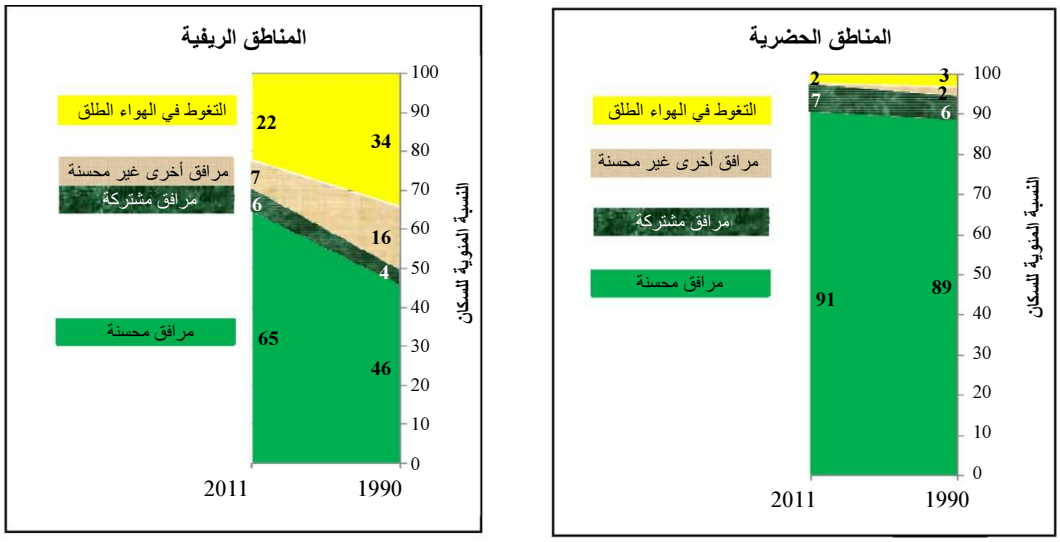

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى قاعدة البيانات الإلكترونية لبرنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف - البيانات المحدثة لعام 2011 (حزيران/يونيو 2013).

ملاحظة: لا تتوفر البيانات الخاصة بالعراق، ولبنان، وفلسطين، والصومال لعام 1990. ولا تتوفر البيانات الخاصة بلبنان وجزر القمر لعام 2011.

وبالمقارنة مع عام 1990 المتخذ كعام أساس لقياس التقدم المحرز، حققت بلدان عدة من المنطقة العربية تحسينات كبيرة. فقد شهدت مصر على سبيل المثال تراجعاً ملحوظاً في عدد الأشخاص الذين لا يستخدمون مرافق الصرف الصحي المحسنة من أكثر من 16 مليون شخص في عام 1990 إلى أقل من 5 ملايين في عام 2011. أما السودان، فشهد زيادةً ملحوظة في عدد الأشخاص الذين لا يستخدمون مرافق الصرف الصحي المحسنة، من 19 مليون شخص في عام 1990 إلى 26 مليون في عام 2011. ويظهر الشكل 16، أن كل من جيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن، (على نحو تصاعدي) يعاني من نواقص كبيرة، إذ لا تزال أعداد كبيرة من السكان خارج نطاق تغطية مرافق الصرف الصحي المحسنة

الشكل 13- تغطية خدمات الصرف الصحي في البلدان العربية، 2011

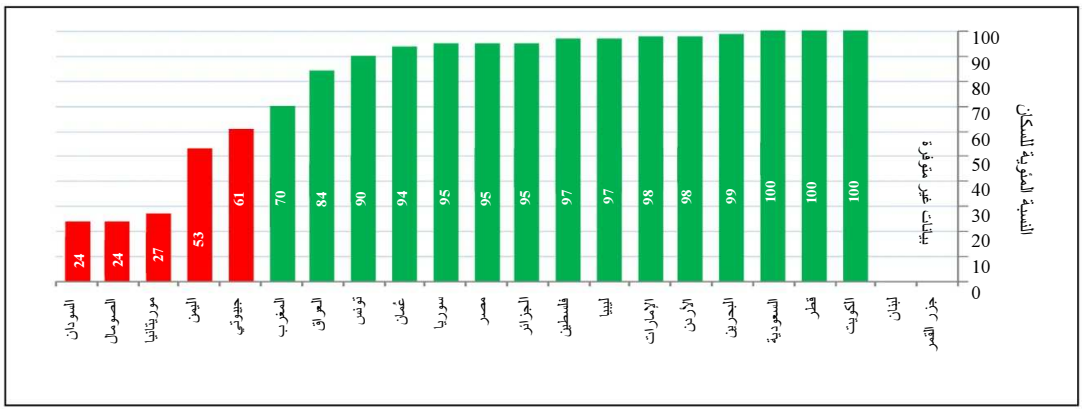

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى قاعدة البيانات الإلكترونية لبرنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف - البيانات المحدثة لعام 2011 (حزيران/يونيو 2013).

لا ترد في تقارير برنامج الرصد المشترك أي معلومات مفصلة حول التوصيلات بشبكة الصرف الصحي. ونظراً إلى أهمية هذه المعلومات بالنسبة للصحة العامة والبيئة، سيتم تناول التقدم الذي أحرزته البلدان العربية على هذا الصعيد في القسم التالي.

2- مقارنة اتجاهات التغطية داخل المنطقة وفي العالم

بعد التوقف عند التقدم الذي أحرزته البلدان العربية، منفردة ومجتمعة، في سعيها إلى تحقيق الغاية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية، يبدو من المجدي إجراء مقارنة بين التقدم الذي أحرزته المنطقة والتقدّم الذي سجلته مناطق أخرى. ومن بين المناطق المصنفة في إطار برنامج الرصد المشترك، تم اختيار ثلاث مناطق هي جنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمجموعة المصنفة على أنها من البلدان النامية، إضافة إلى المتوسط العالمي. ويُظهر الشكلان 14 و15 أن المنطقة العربية قد سجلت مستويات أعلى في عام 1990 مقارنة بجنوب شرق آسيا والبلدان النامية والمتوسط العالمي في الحصول على المياه من مصادر محسّنة واستخدام مرافق الصرف الصحي المحسنة. وفي حين لم تشهد المنطقة العربية أي تقدم من حيث زيادة النسبة المئوية للحصول على المياه من مصادر محسنة بين عامي 1990 و2011، يُظهر الشكل 14 أن هذه المنطقة قد أحرزت نسبة التقدم التي سجلتها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الحصول على إمدادات المياه عبر الأنابيب، وتجاوزت بذلك المناطق الأخرى.

الشكل 14- التقدم المحرز في تحقيق الغاية المتعلقة بالمياه من الأهداف الإنمائية للألفية في مختلف مناطق العالم

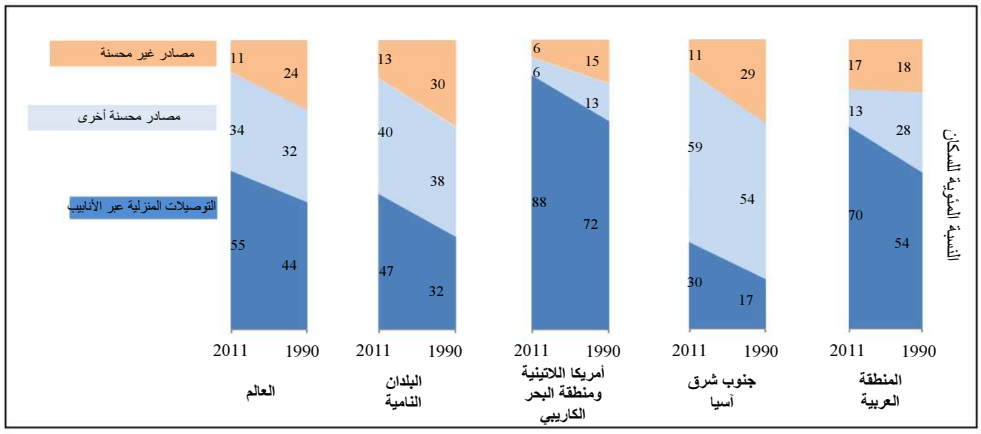

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى قاعدة البيانات الإلكترونية لبرنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف - البيانات المحدثة لعام 2011 (حزيران/يونيو 2013).

ملاحظة: في هذا الإطار، يتم استخدام التصنيف التالي للمناطق لدى احتساب المؤشرات: (أ) المنطقة العربية التي تضمّ جميع البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية والبالغ عددها 22 بلداً، بما في ذلك خمسة من أقل البلدان نمواً (أي جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، وموريتانيا، واليمن)؛ و(ب) جنوب شرق آسيا أي بروناي دار السلام، وكمبوديا، وإندونيسيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا، وميانمار، والفيليبين، وسنغافورة، وتايلاند، وتيمور الشرقية، وفييت نام؛ و(ج) أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تشمل الأرجنتين، وأروبا، والإكوادور، وأنتيغوا وأنجويلا، والأوروغواي، والباراغواي، وباناما، والبرازيل، وبربادوس، وبربودا، وبليز، وبورتوريكو، وبوليفيا، والبيرو، وترينيداد وتوباغو، وتشيلي، وكولومبيا، وجامايكا، وجزر الأنتيل الهولندية، وجزر البهاما، وجزر العذراء الأمريكية، وجزر العذراء البريطانية، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فوكلاند، وجزر كايمان، وجمهورية الدومينيكان، وجوادلوب، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسورينام، وغرينادا، وغواتيمالا، وغويانا، وغويانا الفرنسية، وفنزويلا، وكوبا، وكوستاريكا، ومارتينيك، والمكسيك، ومونتسيرات، نيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس؛ و(د) البلدان النامية التي تضم 167 بلداً موزعة على أكثر من تسع مناطق. للحصول على قائمة مفصلة بهذه البلدان، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني الخاص ببرنامج الرصد المشترك.

الشكل 15- التقدم المحرز في تحقيق الغاية المتعلقة بالصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية في مختلف مناطق العالم

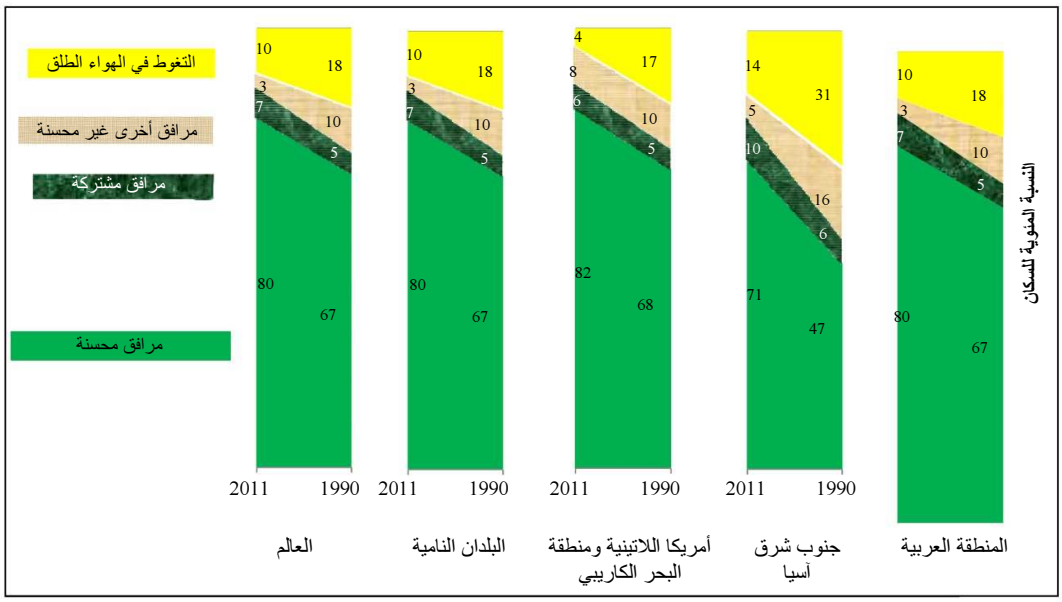

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى قاعدة البيانات الإلكترونية لبرنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف - البيانات المحدثة لعام 2011 (حزيران/يونيو 2013).

أما على صعيد الصرف الصحي، فسجلت المنطقة العربية نسبة مئوية أعلى من تلك التي سجلتها جنوب شرق آسيا، والبلدان النامية، ومن المتوسط العالمي، إذ بلغت هذه النسبة 80 في المائة مقابل 71، و57، و64 في المائة على الترتيب. إلا أن المنطقة العربية لم تتمكن بعد من اللحاق بمناطق أخرى في مجموع الحصول على المياه من مصادر محسنة، إذ حققت نسبة قدرها 83 في المائة مقابل 89 في المائة في جنوب شرق آسيا، و94 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و87 في المائة في البلدان النامية والمتوسط العالمي البالغ 89 في المائة. ومن العوامل التي يُرجح أن تكون قد ساهمت في بطء التقدم على صعيد الحصول على المياه من مصادر محسنة، ندرة المياه، والصعوبات التي يواجهها سكان الريف في الوصول إلى مصادر المياه المحسنة. ويدلّ ذلك على ضرورة أن تعيد بعض البلدان تركيز اهتمامها على تطوير موارد المياه وتوفير الخدمات في سبيل الوفاء باحتياجات المجتمعات الريفية من المياه.

4- التقدم المحرز في تحقيق الغاية المتعلقة بالمياه من الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني

يحمل الإعلان عن بلوغ الغاية المتعلقة بالمياه نظرياً تفسيرات عدة، تختلف حسب نطاق القياس على الصعيد العالمي أو الوطني. فالنظر إلى هذا الإنجاز من منظور عالمي لا يحدد ما إذا كانت البلدان كافة قد أحرزت تقدماً ما دام المعدّل المحدّد قد تحقق، حتى ولو سلمنا جدلاً بأن هذا التقدم قد حصل في قلة من البلدان المكتظة بالسكان مثل إندونسيا، والبرازيل، والصين، والهند. أما النظر إلى هذا الإنجاز من منظور وطني، فيعني تحقيق هذه الغاية في كلّ بلد على حدة، وبالتالي نجاح البلدن مجتمعة على المستوى العالمي أيضاً. ومن الواضح أن الإعلان الذي صدر في عام 2012 حول تحقيق الغاية المتعلقة بالمياه يستند إلى المنظور العالمي، مثلما يبينه تصريح الأمين العام للأمم المتحدة ومفاده أنه منذ عام 1990، تمكن أكثر من ملياري شخص إضافي من الحصول على مياه الشرب من مصادر محسّنة[28]. والواقع أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ليست على مسار تحقيق الغاية المتعلقة بالمياه بحلول عام 2015. وفي سبيل تبيان التقدم المحرز في المنطقة العربية، من الأهمية بمكان إجراء التقييم على نحو يسمح بتوضيح وضع كل بلد من بلدانها. وهذا ضروري لأن المنطقة العربية، حسب تقييم برنامج الرصد المشترك لعام 2010، يتوقع أن تحقق الغاية المتعلقة بالصرف الصحي بحلول عام 2015 ولا يتوقع أن تحقق الغاية المتعلقة بالمياه، وذلك خلافاً للاتجاه العالمي.

واستناداً إلى قاعدة البيانات الخاصة ببرنامج الرصد المشترك والمعلومات المتوفرة لعام 1990، جرى حساب الغايات الوطنية المعنية بتخفيض عدد السكان الذين لا يمكنهم الحصول على مصادر المياه ومرافق الصرف الصحي المحسنة إلى النصف من أجل تحقيق الغاية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك وفقاً لما هو مبيّن في الجدول 4[29].

---

28 المرجع نفسه.

29 يتم احتساب الغايات على النحو التالي، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن TU تعني الغاية المتعلقة بنسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الأساسية: TU = 0.5 * (نسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الأساسية خلال سنة 1990 المتخذة كسنة أساس. عندما لا تكون البيانات العائدة لعام 1990 متوفرة في بعض البلدان، يتم استخدام تلك العائدة لأعوام 1991، أو 1992، أو 1993) الغاية المتعلقة بنسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الأساسية = TU-100.

الجدول 4- الغايات الوطنية لزيادة الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في البلدان العربية استناداً إلى الغاية العالمية من الأهداف الإنمائية للألفية (النسبة المئوية)

البلد	مصادر مياه الشرب المحسنة		مرافق الصرف الصحي المحسنة	
	1990 أ/	الغاية الوطنية (2015)	1990 أ/	الغاية الوطنية (2015)
الجزائر	94	97	89	94.5
البحرين	95	97.5	99	99.5
جزر القمر	87	93.5	18	59
جيبوتي	75	87.5	62	81
مصر	93	96.5	72	86
العراق ب/	78	89	72 (1991)	86
الأردن	97	98.5	97	98.5
الكويت	99	99.5	100	100
لبنان ب/	100	100	98 (1993)	99
ليبيا	54	77	97	98.5
موريتانيا	30	65	16	58
المغرب	73	86.5	53	76.5
عُمان	79	89.5	82	91
فلسطين ب/	96 (1991)	98	86 (1991)	93
قطر	100	100	100	100
المملكة العربية السعودية	92	96	92	96
الصومال ب/	19 (1993)	59.5	21 (1993)	60.5
السودان	67	83.5	27	63.5
الجمهورية العربية السورية	86	93	85	92.5
تونس	82	91	73	86.5
الإمارات العربية المتحدة	100	100	97	98.5
اليمن	66	83	24	62

المصدر: الإسكوا.

ملاحظات: أ/ تعتبر سنة 1990 السنة الأساس لقياس التقدم المحرز على صعيد المؤشرات الخاصة بإمدادات مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي.

ب/ لا تتوفر أي بيانات عائدة للعام 1990 بالنسبة للعراق، ولبنان، وفلسطين، والصومال؛ تم استخدام البيانات المتوفرة للسنة الأقرب التي تلي عام 1990.

تبدو البلدان العربية على مسار تحقيق الغاية المتعلقة بالصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية، ولكنها لا تبدو كذلك في الغاية المتعلقة بمياه الشرب (الشكلان 16 و17)[30]. وإذا كانت الغاية المتعلقة بالمياه قد تحققت على الصعيد العالمي في عام 2010، حسب تقارير برنامج الرصد المشترك، من المستبعد أن تتحقق الغاية المتعلقة بالصرف الصحي بحلول عام 2015.

وكما هو مبين في الشكل 16، حققت الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والعراق، ومصر، وعُمان، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية الغاية المتعلقة بالحصول على مياه الشرب من الأهداف الإنمائية للألفية أو هي على مسار تحقيقها؛ في حين لا تزال الجزائر، والسودان، والصومال، وفلسطين، وموريتانيا، واليمن تواجه تحديات جمة كثيراً ما تُعزى إلى شح المياه، وسوء إدارة المياه، والنقص في الموارد المالية، وعدم كفاية الاستثمار. ولا تتوفر تقديرات كاملة حول جزر القمر وليبيا.

30 منظمة الصحة العالمية/اليونيسف 2011a.

الشكل 16- نسبة السكان الذين يحصلون على المياه من مصادر محسنة: البلدان العربية التي هي على مسار تحقيق الغاية المتعلقة بمياه الشرب من الأهداف الإنمائية للألفية، 2011

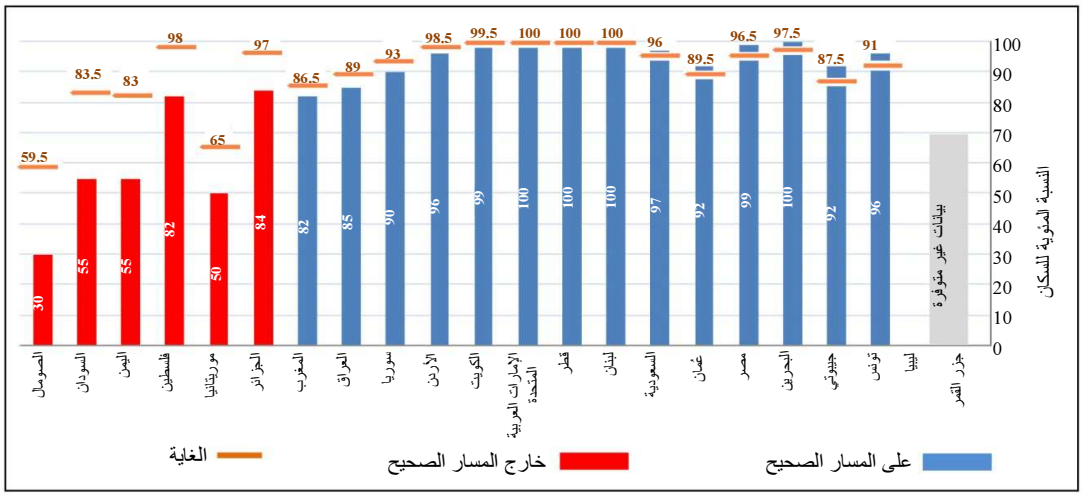

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى قاعدة البيانات الإلكترونية لبرنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف - البيانات المحدثة لعام 2011 (حزيران/يونيو 2013).

وفي حين حققت معظم البلدان العربية الغاية المتعلقة بالصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية أو هي على مسار تحقيقها بحلول عام 2015؛ من غير المتوقع أن تحقق جيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن هذه الغاية بحلول عام 2015 كما هو مبين في الشكل 17. ولا تتوفر تقديرات كاملة في قاعدة البيانات الإلكترونية الخاصة ببرنامج الرصد المشترك حول جزر القمر ولبنان.

الشكل 17- نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق الصرف الصحي المحسنة: البلدان العربية التي هي على مسار تحقيق الغاية المتعلقة بالصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية، 2011

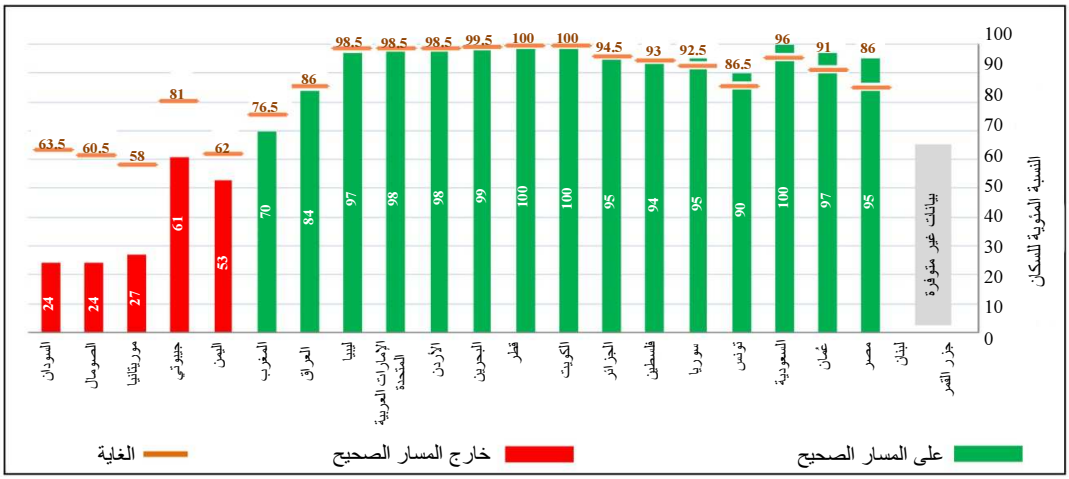

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى قاعدة البيانات الإلكترونية لبرنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف - البيانات المحدثة لعام 2011 (حزيران/يونيو 2013).

5- تقييم الأداء استناداً إلى صافي أرقام السكان

قد لا يكفي مؤشر التقدم المعياري الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية لإعطاء صورة وافية عن التقدم المحرز في البلدان التي تسجل نمواً سكانياً بمعدّلات مرتفعة وتفتقر إلى الموارد المالية الكافية للاستثمار في تطوير خدمات المياه والصرف الصحي. وهذه حال أقل البلدان نمواً في المنطقة العربية. لذلك يجدر عرض النتائج الواردة في القسم السابق بطريقة تتجنب التركيز على معدلات التغطية، وتبين التقدم المحرز على أساس عدد الأشخاص.

يبين الشكل 18 نسبة السكان الذين تمكنوا من استخدام مرافق الصرف الصحي المحسنة في الفترة من 1995 إلى 2011. ويبدو جلياً أن مصر قد أحرزت تقدماً ملحوظاً على الرغم من معدل النمو السكاني المرتفع الذي شهدته. كما أحرز العراق تقدّماً على هذا الصعيد رغم الاضطرابات السياسية والنزاعات التي عصفت بالبلد خلال تلك الفترة. وبين أقل البلدان العربية نمواً، سجل اليمن تقدماً جيداً، ولو لم يجار ارتفاع النمو السكاني الذي بلغ معدّله 3.09 في المائة بين عامي 1995 و2000، و2.78 في المائة بين عامي 2000 و2005، و2.45 في المائة بين عامي 2005 و2010[31].

الشكل 18- التقدم المحرز في استخدام مرافق الصرف الصحي المحسنة في البلدان العربية، 2011-1995

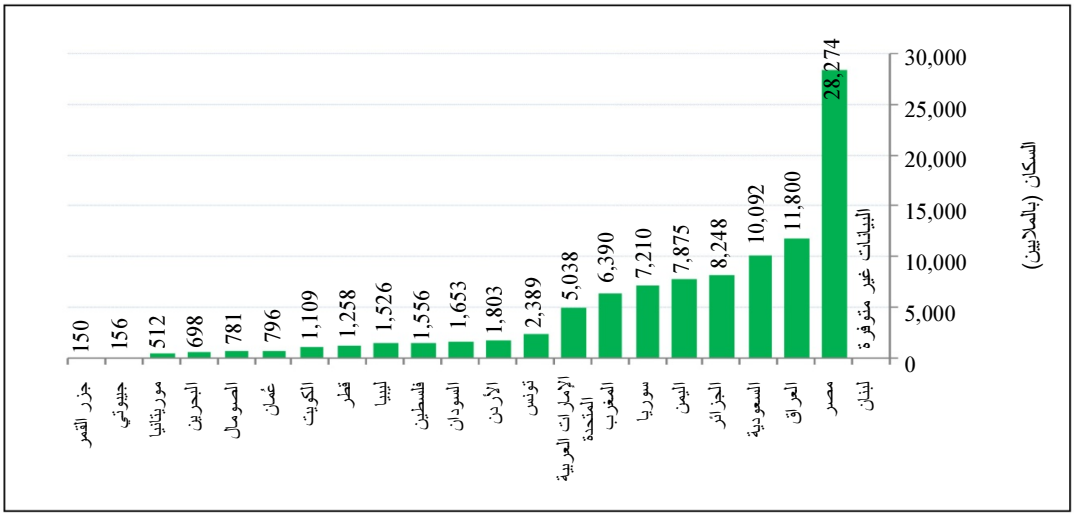

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى قاعدة البيانات الإلكترونية لبرنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف - البيانات المحدثة لعام 2011 (حزيران/يونيو 2013).

ملاحظة: لم يتم تناول الفترة ما بين 1990 و1995 بسبب النقص في البيانات المتوفرة على صعيد بعض البلدان العربية في قاعدة البيانات الخاصة ببرنامج الرصد المشترك.

باء- مؤشرات إضافية لقياس التقدم المحرز في تحقيق الهدف المتعلق بالمياه والصرف الصحي في البلدان العربية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية

يتولى برنامج الرصد المشترك إعداد ملف خاص لكل بلد يتضمن البيانات الأصلية المرتبطة بنسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على مياه الشرب من مختلف المصادر واستخدام مرافق الصرف الصحي. وتُجمع هذه البيانات من استبيانات ومسوح ميدانية عدة متوفرة على الموقع الإلكتروني الخاص ببرنامج الرصد

31 المرجع نفسه.

المشترك (الجدول 3)[32]. ومن مؤشرات الحصول على مياه الشرب واستخدام مرافق الصرف الصحي المحسنة وغير المحسنة، تُعتبر المؤشرات الإضافية التالية جديرة بالتقدير مع أن تقارير برنامج الرصد المشترك لم تتناولها بشكل منفصل:

(أ) مصادر مياه الشرب:
(1) الحنفيات العمومية؛
(2) صهاريج المياه.
(ب) الصرف الصحي: المراحيض الموصولة بشبكات الصرف الصحي.

تتوفر البيانات الأصلية لهذه المؤشرات في الملفات الوطنية التي يعدها برنامج الرصد المشترك، ولكن لا يجري حسابها أو عرضها في التقارير المحدثة لبرنامج الرصد المشترك التي تصدر كل سنتين. ويسمح استعراض الملفات العائدة لكل بلد بتقدير نسبة الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على مياه الشرب من الحنفيات العمومية ونسبة السكان الذين تتوفر لديهم توصيلات بشبكة الصرف الصحي، وهما مؤشران يعطيان صورة أوضح عن الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، قد تسهم في توجيه وضع السياسات اللازمة على هذا الصعيد. ومن الأمثلة على ذلك، يُظهر الشكل 19 كيفية الحصول على هذه البيانات من الملف الخاص بمصر.

الشكل 19- أمثلة حول البيانات الأصلية المتعلقة بمياه الشرب والتي تم جمعها من قِبل برنامج الرصد المشترك: الملف الخاص بمصر

مياه الشرب البيانات الأصلية المقدّمة إلى برنامج الرصد المشترك	DHS95 المسح الديمغرافي والصحي	مصر 1995		
التصنيف حسب النوع	الفئة الأصلية	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	المجموع
ماء الحنفيّة: المجموع				
ماء الحنفيّة: الموصولة بالأنابيب إلى المباني	المياه الموصولة بالأنابيب - المسكن	92.4	53.2	73.2
ماء الحنفيّة: الموصولة بالأنابيب إلى المساكن				
ماء الحنفيّة: الموصولة بالأنابيب إلى قطعة الأرض				
ماء الحنفيّة: حنفيّة عامة	حنفيّة عامة	4.1	16.2	10.1
بئر أو نبع محمي: المجموع				
الآبار: المجموع				
الآبار: الخاصة	بئر في المسكن	0.7	13.3	6.9
الآبار: العامة	بئر عام	0.4	12.2	6.2
الآبار الأنبوبية: المجموع				
البئر التقليدي: المجموع				
البئر المحمي: الخاص				
البئر المحمي: العام				
البئر غير المحمي: المجموع				
البئر غير المحمي: الخاص				
البئر غير المحمي: العام				
الينبوع المحمي: المجموع				
الينبوع غير المحمي: المجموع				
المياه المعبّأة في زجاجات، المجموع				
المياه المعبّأة في زجاجات: من دون خدمات أخرى محسنة				
المياه السطحية: المجموع				
الأنهار	النيل/القناة	0	0.3	0.1
مصادر محسنة أخرى: المجموع				
عربة مع خزان صغير				
شاحنة صهريج				
خدمات أخرى غير محسنة: غيرها	غيرها	2.3	4.7	3.5
مياه الشرب: معلومات غير متوفرة				
المجموع	مجموع	99.9	99.9	100

المصدر: الملف الخاص بمصر، متوفر على الموقع الإلكتروني الخاص ببرنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف، تحديث عام 2012.

32 أنظر http://www.wssinfo.org/documents-links/documents (أيار/مايو 2013).

يلخص الجدول 5 البيانات المتعلقة بنسبة السكان الذين يعولون على الحنفيات العمومية، وهي بيانات مستقاة من الملف الخاص بمصر.

الجدول 5- نسبة النفاذ إلى الحنفيات العمومية في المناطق الحضرية في مصر، وفق ما يُظهره العديد من المسوحات، تحديث عام 2012

تاريخ المسوحات ومصدرها	الاستقصاء الديمغرافي والصحي 1992	الاستقصاء الديمغرافي والصحي 1995	تعداد السكان الوطني* 1996	الاستقصاء الديمغرافي والصحي 2000	الاستقصاء الديمغرافي والصحي 2003	الاستقصاء الديمغرافي والصحي 2005	تعداد السكان الوطني* 2006	الاستقصاء الديمغرافي والصحي 2008
نسبة السكان	5.1	4.1	2.8	2	1.2	0.9	2	0.7

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى تحديث عام 2012 لبرنامج الرصد المشترك.

ملاحظة: * تعدادات السكان.

يتم تحديد معادلة خط الاتجاه الخطي لنقاط البيانات الواردة في الجدول 5 باستخدام التحاليل الاحصائية، وفقاً لما هو مبيّن في الشكل 20.

الشكل 20- معادلة خط الاتجاه الخطي لنسبة سكان المدن الذين يمكنهم الوصول إلى الحنفيات العمومية (مصر)

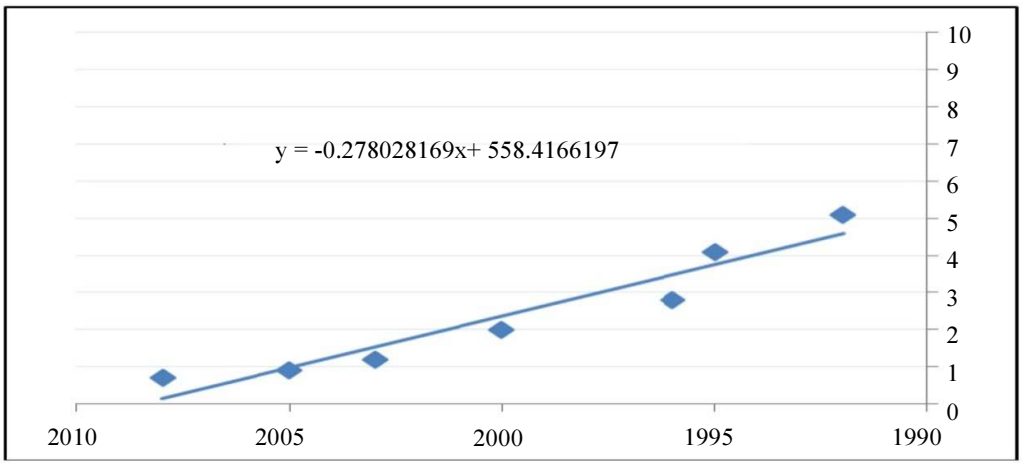

المصدر: الإسكوا.

استناداً إلى معادلة منحنى الاتجاه الخطي، يمكن تحديد نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى الحنفيات العمومية للسنوات كافة من 1990 إلى 2008، مع الإشارة إلى أن هذين العامين يشكلان الحد الأدنى والأعلى للبيانات المتوفرة. ويُمكن إجراء عملية استقراء خارجي مدتها سنتين على منحنى الانحدار الخطي فضلاً عن استقراء خارجي متواصل لغاية أربع سنوات (أفقياً).

وبناءً على البيانات المستقاة من نتائج المسوحات التي أجريت في إطار الملفات الوطنية لبرنامج الرصد المشترك، جرى حساب نسب السكان الذين يعتمدون على "الحنفيات العمومية " و"صهاريج المياه" كمصدر

لمياه الشرب في المناطق الحضرية والريفية، وذلك باستخدام المنهجية المبينة سابقاً. ويبين المرفق الأول والمرفق الثاني نسبة السكان في البلدان العربية الذين يستخدمون الحنفيات العمومية كمصدر للمياه في المناطق الحضرية والمناطق الريفية على الترتيب؛ أما المرفقان الثالث والرابع فيبيّنان نسبة السكان الذين يستخدمون الصهاريج كمصدر للمياه في المناطق الحضرية والمناطق الريفية على الترتيب. ويجري استخدام المنهجية نفسها لحساب نسب سكان الريف والمدن الذين يستخدمون المراحيض الموصولة "بشبكات الصرف الصحي"، وفقاً لما هو مبين في المرفق الخامس عن المناطق الحضرية والمرفق السادس عن المناطق الريفية.

وكما هو مبين في الشكل 21، كان سكان المدن في جيبوتي، والصومال، وموريتانيا، يعتمدون بنسبة كبيرة على الحنفيات العمومية كمصدر لمياه الشرب في عام 2011. ويمكن أن تُستخلص من هذا الوضع ملامح هامة تساعد في توضيح وضع نظم توزيع المياه في بلدان أخرى أيضاً. فعلى سبيل المثال، تستخدم السلطات العمانية الحنفيات العمومية الواقعة في مناطق وسطية كمحطات لتعبئة صهاريج المياه وتوزيع حمولتها على السكان. إلا أن بيانات هذا المؤشر غير متوفرة في الملفات القطرية العائدة لبعض البلدان.

الشكل 21- نسبة سكان المدن والريف الذين يستخدمون الحنفيات العمومية كمصدر لمياه الشرب، 2011

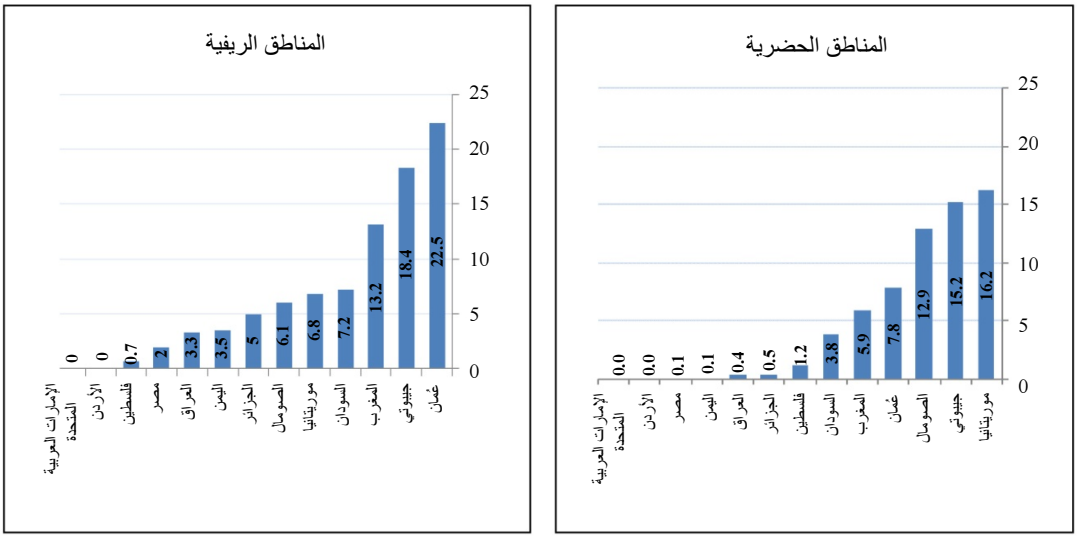

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى منظمة الصحة العالمية/اليونيسف - الملفات الخاصة بالبلدان في إطار برنامج الرصد المشترك.

ملاحظة: لا تتوفر البيانات الخاصة بالبحرين، وجزر القمر، والكويت، ولبنان، وليبيا، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وتونس.

ويبين كل من المرفقين الثالث والرابع نسب السكان الذين كانوا يستخدمون صهاريج المياه للتزود بمياه الشرب في المناطق الريفية والحضرية في الفترة من 1990 إلى 2011. ويلخص الشكل 22 ما تقدم إذ يظهر أن حوالى 40 في المائة من سكان المدن في موريتانيا كانوا يعتمدون على الصهاريج للتزود بالمياه في عام 2011، وهي نسبة كبيرة جرى رصدها أيضاً، وبمستويات أعلى، في السودان، والصومال، واليمن. وحتى في البلدان الأكثر تقدماً، لا تزال الصهاريج مصدراً هاماً للمياه. فعلى سبيل المثال، كان 14 في المائة من سكان الجزائر يعتمدون على صهاريج المياه في المناطق الريفية في عام 2011. ومن المعروف أيضاً أن نسبة كبيرة من السكان في الأردن، وفلسطين، ولبنان تعتمد على الصهاريج للتزود بالمياه، مع أن هذا الواقع لم ترصده الملفات الخاصة بالبلدان التي يعدها برنامج الرصد المشترك.

الشكل 22- نسبة سكان المناطق الحضرية والريفية الذين يستخدمون صهاريج المياه كمصدر لمياه الشرب، 2011

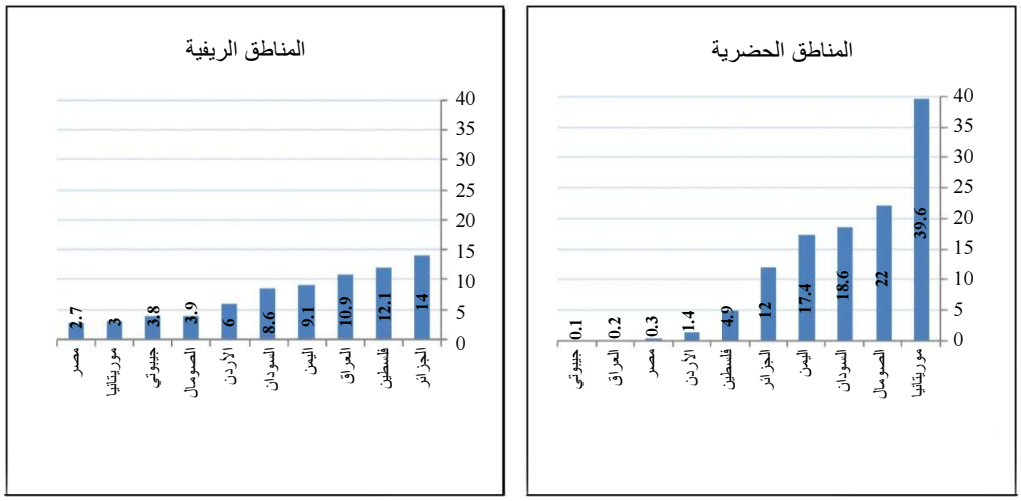

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى منظمة الصحة العالمية/اليونيسف - الملفات الخاصة بالبلدان في إطار برنامج الرصد المشترك.

ملاحظة: لا تتوفر البيانات الخاصة بالبحرين، وجزر القمر، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة.

ويُظهر المرفقان الخامس والسادس نسب السكان الذين يستخدمون المراحيض الموصولة "بشبكات الصرف الصحي" في المناطق الحضرية والمناطق الريفية في الفترة من 1990 إلى 2011. ويلخص الشكل 23 ما تقدم إذ يُظهر أن 19.4 مليون شخص إضافي يعيشون في المناطق الحضرية في مصر تمكنوا من الاستفادة من شبكات الصرف الصحي العامة منذ عام 1990 في حين لم يتمكن سوى 21000 شخص يعيشون في المناطق الحضرية في جيبوتي من الاستفادة من شبكات الصرف الصحي العامة خلال الفترة نفسها.

الشكل 23- سكان المناطق الحضرية الذين يستخدمون مراحيض موصولة بشبكات الصرف الصحي، 1990 و2011

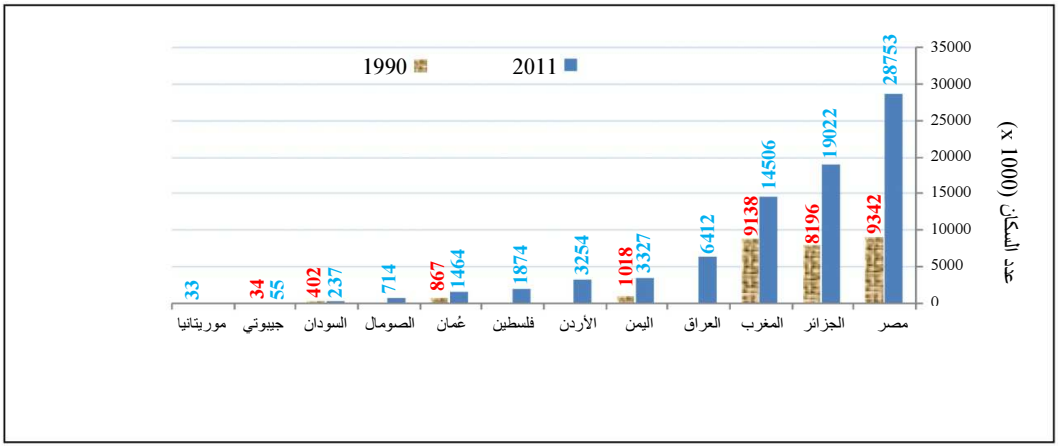

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى منظمة الصحة العالمية/اليونيسف - الملفات الخاصة بالبلدان في إطار برنامج الرصد المشترك.

ملاحظة: لا تتوفر البيانات الخاصة بالبحرين، وجزر القمر، والكويت، ولبنان، وليبيا، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة.

جيم- الطرق البديلة لتقدير التقدم المحرز في تحقيق الغاية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية

من الأهمية بمكان إظهار تداعيات المنهجية التي يعتمدها برنامج الرصد المشترك لتقدير البيانات غير المتوفرة خلال فترة معينة من الزمن. وفي حين يستخدم هذا البرنامج الانحدار الخطي لتقدير البيانات الناقصة خلال فترة زمنية معينة، يظهر الشكل 24 أن خط الاتجاه المتعدد الحدود من الدرجة الثانية أو الثالثة قد يلائم بشكل أفضل نقاط البيانات الأصلية مقارنة مع منهجية الدرجة الأولى التي يطبقها برنامج الرصد المشترك.

ويظهر الانحدار الخطي على بساطته اتجاهاً واحداً فقط لأي توجه (تصاعدياً أم تنازلياً). بالتالي، تُعتبر هذه الطريقة مبسطة للغاية وغير ملائمة لإظهار التغيّرات في الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي عبر الزمن. والجدير بالذكر أن الاتجاهات المتعلقة بالحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي قد تتغير في فترات زمنية معينة فتتحول من تصاعدية إلى تنازلية. وفي هذه الحالة، لا يمكن للمعادلات الخطية سوى تمثيل البيانات التصاعدية، بينما تستطيع المعادلة المتعددة الحدود أن تظهر الاتجاهات التصاعدية والتنازلية على حد سواء. ويكتسب ذلك أهمية خاصة في حالة بلدان المنطقة العربية التي شهدت تقلبات في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي جراء التغيرات في معدلات السكان التي قد تكون تخطت معدلات الاستثمارات في قطاع المياه؛ وكذلك في حالة البلدان التي عانت من النزاعات أو الأزمات أو الاحتلال حيث دُمّرت البنى التحتية الخاصة بالمياه أو تعرضت لأضرار كبيرة.

الشكل 24- معادلة منحنى الاتجاه المتعدد الحدود من الدرجة الثالثة لنسبة سكان المناطق الحضرية الذين يمكنهم الوصول إلى الحنفيات العمومية (مصر)

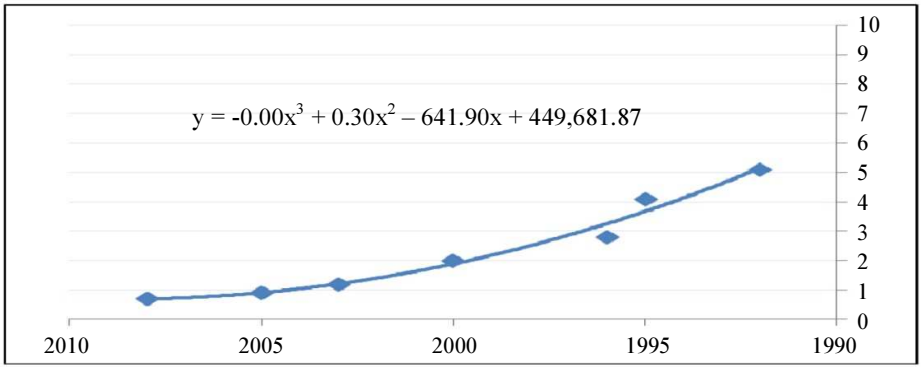

المصدر: الإسكوا.

وعلى سبيل المثال، يظهر الشكل 24 أن الاستعانة بالمعادلة المتعددة الحدود للتعبير عن نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يمكنهم الوصول إلى الحنفيات العمومية يبيّن التقدم المحرز على صعيد التغطية عبر الزمن على نحو أفضل من المعادلة التي يعتمدها برنامج الرصد المشترك حالياً. أضف إلى ذلك أن المنحنيات المتعددة الحدود تسمح برصد أي تغيرات سريعة في التغطية عبر الفترات الزمنية.

والجدير بالذكر أن برنامج الرصد المشترك قد تطرق إلى مدى ملاءمة استخدام أنواع أخرى من المنحنيات بدلاً من منحنى الاتجاه الخطي في التقرير المرحلي المحدث لعام 2013؛ ومما ورد في هذا التقرير: كثيراً ما تُطرح تساؤلات حول مدى ملاءمة اعتماد منحنى الاتجاه الخطي. ويمكن القول إن الأنواع الأخرى من المنحنيات قد تبيّن بشكل أفضل التقدم المحرز على صعيد التغطية عبر الفترات الزمنية. غير أن النقص في نقاط البيانات في العديد من البلدان يجعل من استخدام اجراءات أكثر تعقيداً خياراً منافياً للممارسات الإحصائية الجيدة. فعندما بدأ رصد الأهداف الإنمائية للألفية، اعتُبر الانحدار الخطي الطريقة الفضلى التي يمكن استخدامها في ظل قلة البيانات، وصعوبة مقارنتها على مستوى الملفات (لا تملك بعض البلدان سوى قدر قليل من البيانات لا تتعدى النقطتين لفترة تمتد على سنوات عدة)، لا سيما وأن الإطار الزمني الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية قصير نسبياً. ففترة 25 عاماً ليست سوى حيز من الوقت اللازم للانتقال من مرحلة عدم التغطية إلى مرحلة التغطية الكاملة. ولا يتيح الاستخدام الحالي للانحدار الخطي من أجل استخلاص التقديرات رصد التغيرات السريعة في التغطية. ويتيح توفر المزيد من البيانات القابلة للمقارنة حالياً استكشاف طرق نمذجة أكثر تطوراً تمهيداً لاعتماد غاية جديدة تتعلق بمياه الشرب لما بعد عام 2015.

ويمكن التوصل إلى خلاصة مفادها أن النهج المتعدد الحدود أكثر موثوقية من النهج الخطي، إلا أن برنامج الرصد المشترك لم يتمكن من اعتمادها على صعيد البلدان كافة بسبب النقص في البيانات، لا سيما وأن بعض البلدان لم تقدم سوى نقطتي بيانات بين عاميْ 1990 و2011. ويبدو أن برنامج الرصد المشترك يدرس على الأرجح إمكانية اعتماد منهجيات أكثر موثوقية لتخمين البيانات لدى حساب الغايات والمؤشرات الخاصة بالمياه والصرف الصحي، كما جرت بلورتها في خطة التنمية لما بعد عام 2015.

دال- أوجه القصور التي تعتري برنامج الرصد المشترك في قياس نوعية وموثوقية خدمات المياه والصرف الصحي

يبدو في الظاهر أن مؤشرات المياه والصرف الصحي في إطار الأهداف الإنمائية للألفية تقيس بدقة مدى الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وعند التعمق في مختلف التصنيفات التي تحدد "مصادر إمدادات المياه المحسنة" و"مرافق الصرف الصحي المحسنة"، يتبين أن المنطق الذي تنطلق منه عملية التصنيف يرتبط مباشرة بالتحسينات على صعيد الصحة العامة وبخطر تسبب مصادر المياه ومرافق الصرف الصحي غير المحسنة بانتشار الأمراض. وتخفق هذه المؤشرات في توضيح مستوى ونوعية خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي التي يحصل عليها السكان. ففي حين تظهر التقديرات الواردة في التقرير الأخير لبرنامج الرصد المشترك أن 83 في المائة من السكان في المنطقة العربية يحصلون على المياه من مصادر محسنة، فهذا لا يعني أن 83 في المائة من مجموع السكان يحصلون على إمدادات المياه بانتظام ولا أن المياه التي يحصلون عليها هي بالجودة الصالحة للشرب. ويُعزى ذلك إلى أن المؤشرات الخاصة بالغاية 7-جيم من الأهداف الإنمائية للألفية تقيس بحكم التعريف المعطى لها الوصول إلى المرافق (المنشآت)، ولا تقيس بدقة وفعالية نوعية واستمرارية إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية. من هنا، تبرز الحاجة إلى تطوير مؤشرات إضافية يمكن أن تقيس بمزيد من الدقة مدى توفر إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي. وتُستخدم هذه المؤشرات الإضافية لتحسين عملية قياس التقدم المحرز في الحصول على مياه الشرب النظيفة واستخدام مرافق الصرف الصحي المحسنة، ما يسمح بتوفر معلومات أكثر موثوقية حول مدى التغطية بالخدمات، تقيس أيضاً نوعية الخدمات واستدامتها وكفاءتها، وتأخذ في الحسبان الاعتبارات الاقتصادية كتجميع المياه العادمة، ومعالجتها، وإعادة استخدامها (الشكل 25).

الشكل 25- نحو نظم رصد مثالية للمياه والصرف الصحي

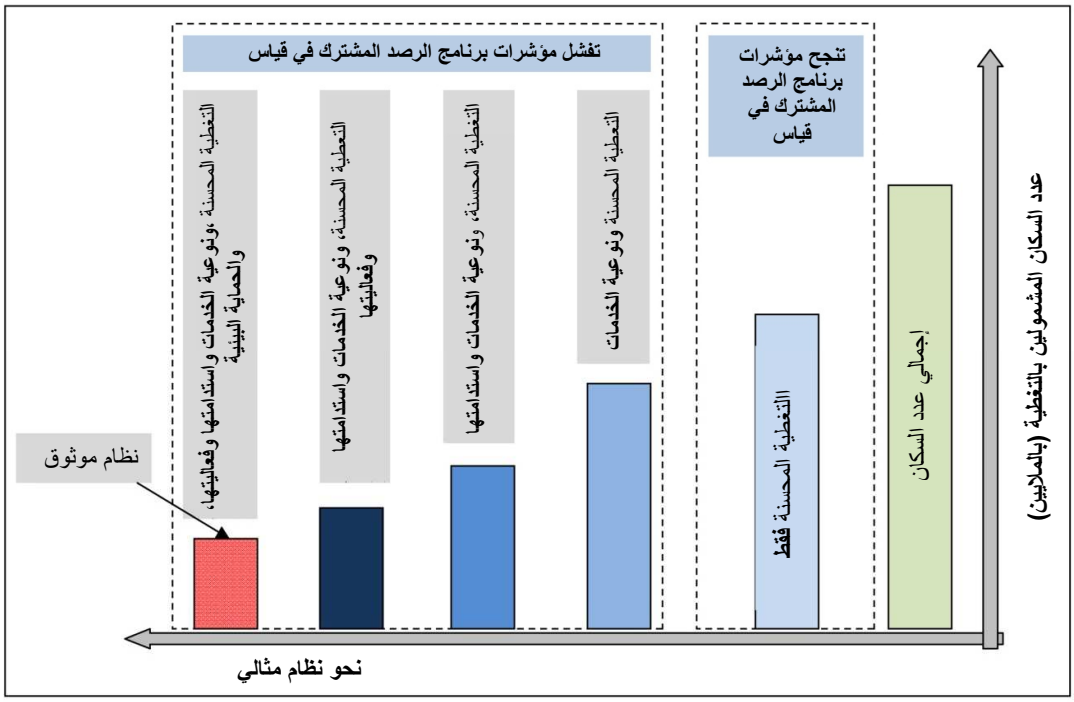

المصدر: الإسكوا.

1- أوجه القصور في قياس تغطية إمدادات المياه

خلال الأعوام الماضية، خضعت المؤشرات المعتمدة في إطار برنامج الرصد المشترك للتدقيق، ما دفع ببعض الخبراء والمؤسسات إلى إبداء آراء تفيد بضرورة تطوير هذه المؤشرات لتضمينها بعض العناصر والمسائل التي تشملها المؤشرات بصيغتها الراهنة على النحو التالي (الشكل 26):

(أ) نوعية الخدمات: لا تشمل المؤشرات معلومات عن استهلاك المياه (عدد الليترات للشخص الواحد يومياً)، ونوعية المياه، والمسافة التي تفصل مصدر المياه عن المستهلك، واستمرارية الإمدادات، فضلاً عن الكفاءة المؤسسية، وحالة البنى التحتية والمنشآت، وغيرها من الجوانب المرتبطة بنوعية الخدمات؛

(ب) استدامة الخدمات: لا تتضمن المؤشرات معلومات حول استرداد الكلفة، وتكاليف الصيانة والتشغيل، وتركيبة التعرفة، والعبء المالي لكلفة المياه كنسبة من الدخل (تيسّر الكلفة)، فضلاً عن رضا المستهلك؛

(ج) الكفاءة: لا تشمل المؤشرات معلومات حول الكفاءة الفنية والمالية للخدمات. والمؤشر الأبرز في هذا الإطار هو كلفة إنتاج الوحدة، ومعدلات التسرب الفعلي، والمياه غير المحسوبة.

الشكل 26- أوجه القصور التي تعتري مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالمياه، كما تقاس في إطار برنامج الرصد المشترك

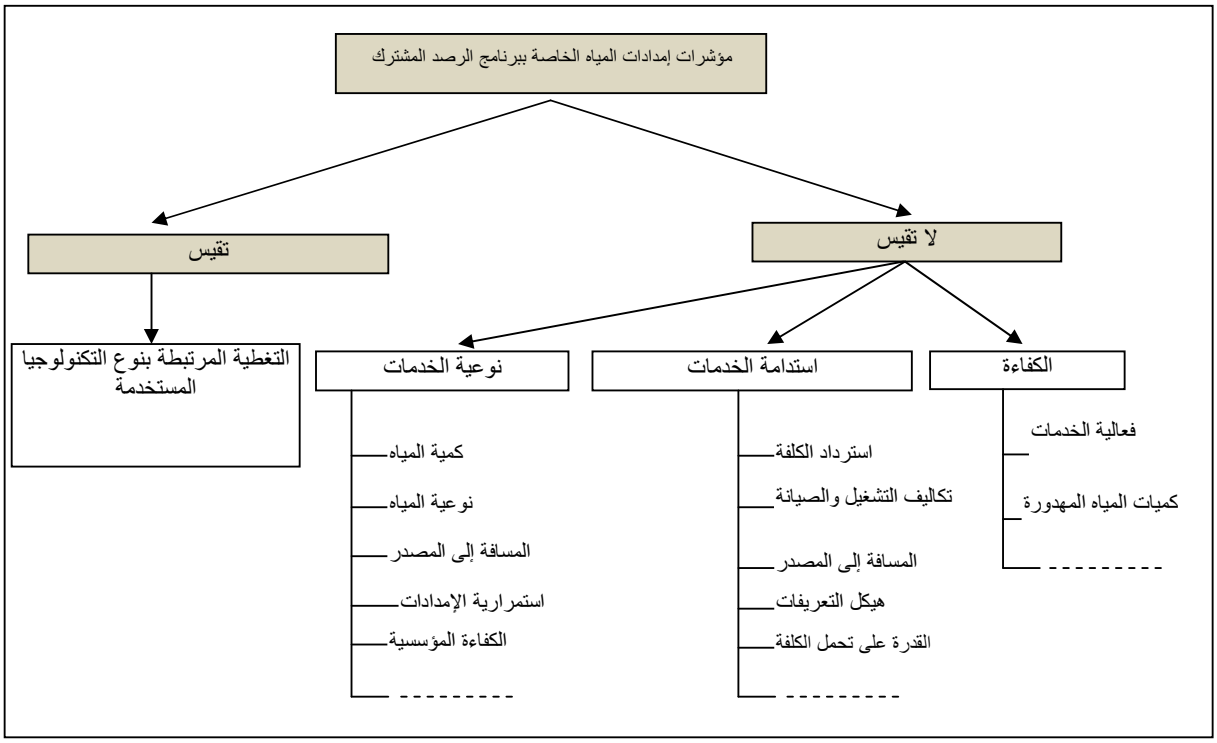

المصدر: الإسكوا.

2- أوجه القصور في قياس تغطية الصرف الصحي

المؤشرات المعتمدة في إطار برنامج الرصد المشترك لقياس التقدم نحو تحقيق الغاية المتعلقة بخدمات الصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى الرغم من بساطتها ووضوحها، لا توفر معلومات كافية حول المسائل (أنظر الشكل 27).

(أ) المعالجة: لا تتضمن المؤشرات معلومات حول كميات المياه العادمة المعالجة قبل تصريفها، ولا توفر أي معلومات حول نوع المعالجة؛

(ب) التخلص من المياه العادمة بشكل نهائي: لا تشمل المؤشرات معلومات متعلقة بمدى ونوع إعادة استخدام المياه العادمة؛

(ج) الاستدامة: لا تشمل هذه المؤشرات معلومات حول الجوانب المادية، والمؤسسية، والمالية، والبيئية لنظم الصرف الصحي/المياه العادمة.

الشكل 27- أوجه القصور التي تعتري مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالصرف الصحي، كما تقاس في إطار برنامج الرصد المشترك

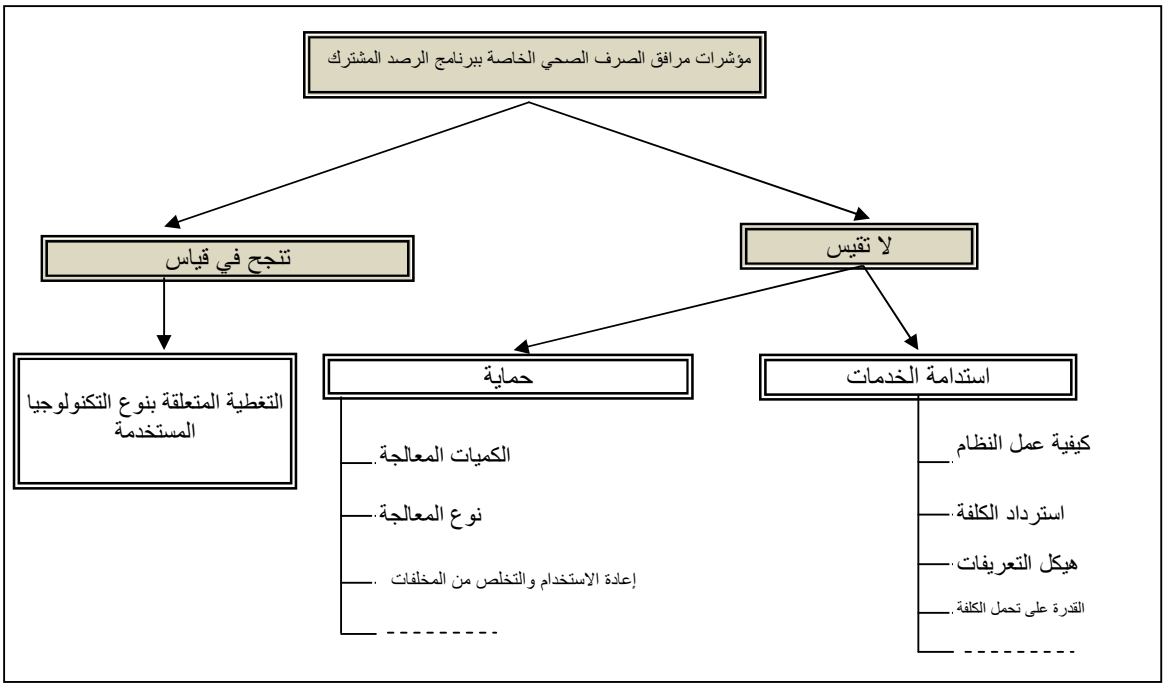

المصدر: الإسكوا.

يُعتبر رصد هذه النواحي من نظم المياه والصرف الصحي ضرورياً من أجل إعطاء صورة وافية لصانعي القرار والجمهور حول مستوى ونوعية خدمات المياه والصرف الصحي المتوفرة. ويمكن استخدام هذه المعلومات لوضع المخططات على أسس متينة، تسمح بزيادة الاستثمارات الهادفة، وتوسيع التغطية، وبالتالي، تحقيق مستويات عالية ومستدامة من الخدمات.

ثالثاً- المبادرة الإقليمية حول تطوير آلية إقليمية لتحسين الرصد والإبلاغ بشأن الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية (مبادرة MDG+)

في إطار السعي إلى تحسين عملية رصد إمدادات المياه والصرف الصحي في المنطقة العربية وإعداد التقارير بهذا الشأن، بُذلت جهود إقليمية من أجل بلورة آلية تستند إلى المعلومات الأساسية. وتولى برنامج الرصد المشترك جمع هذه المعلومات من خلال سلسلة من المؤشرات الإضافية التي تستجيب للقضايا والشواغل المتعلقة بالحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية.

وانبثقت من هذه الجهود مبادرة MDG+ التي ترمي إلى وضع آلية إقليمية ذات طابع مؤسسي لرصد الحصول على إمدادات المياه والصرف الصحي في المنطقة العربية وإعداد التقارير بهذا الخصوص انطلاقاً من خصائص المنطقة، وذلك سعياً إلى بناء مخزون معرفي يتضمن بيانات موثوقة، ومعلومات وافية، وتحليلات موضوعية عن المستوى والنوعية في الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة.

وستشكل المعلومات المستقاة من هذا المخزون والتي يجرى نشرها عبره أساساً لصنع القرار بشأن الحاجات التي يجب تلبيتها، والأولويات التي يجب العمل بها، والأهداف التي يجب تحقيقها، في إطار العمل على تكريس الحق في إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية ضمن حقوق الإنسان. وخلال مرحلة التطبيق، ستتيح المبادرة توجيه المناقشات الجارية على المستويات الوطنية، والإقليمية، والدولية حول اعتماد نُهُج تراعي الاحتياجات والظروف الإقليمية من أجل وضع إطار للأهداف الإنمائية لما بعد الأهداف الإنمائية للألفية أي بعد عام 2015.

ألف- الخصائص الإقليمية ومسوغ اعتماد مؤشرات إضافية

في ظل علاقة الترابط المباشر بين الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من الصعب معالجة قضايا التنمية المستدامة في المنطقة العربية بمعزل عن الإطار السياسي. ولا تزال المنطقة تعاني من تبعات الاحتلال، وانعدام الاستقرار، والنزاعات كونها شهدت أعمال عنف وأزمات حادة في العديد من البلدان لا سيما في فلسطين وبلدان الحراك الشعبي. وقد ازداد منسوب الخيبة في صفوف الجماعات المهمشة وارتفعت معدلات البطالة لدى الشباب، فتفاقمت مشكلة الفقر جراء عدم قدرة الأطراف السياسية على التصدّي للتحديات وتهيئة الظروف المناسبة للوفاء بالاحتياجات الأساسية أو الاستفادة فعلياً من الفرص المتاحة لتحقيق الرفاه الإنساني[33].

ويرتبط تطوير الأهداف والغايات اللازمة لرصد التقدم المحرز في الحصول على إمدادات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على المستويات الوطنية، والإقليمية، والعالمية. وفي هذا القسم التمهيدي، سيجري تسليط الضوء بإيجاز على خصائص المنطقة العربية من حيث الظروف البيئية، والاتجاهات الديمغرافية، وندرة المياه، وتلوث المياه، وتغيّر المناخ.

---

33 في عام 2013، تخطت معدلات البطالة في المنطقة العربية المستويات التي بلغتها في عام 1990 إذ بلغ 25 في المائة في صفوف الشباب العربي و20 في المائة في صفوف النساء العربيات. وفي سبيل مواجهة هذا التحدي، اقترحت تونس هدفاً متعلقاً باستحداث الوظائف، الرجاء مراجعة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، 2013.

1- الظروف البيئية

تعتبر ندرة المياه من أكثر المشاكل إلحاحاً في المنطقة العربية. القسم الأكبر من هذه المنطقة يعاني من الجفاف التام أو الجزئي، إذ تغطي الطبيعة الصحراوية حوالى 80 في المائة من مساحتها، بدءاً من موريتانيا والمغرب وصولاً إلى عُمان والإمارات العربية المتحدة. كما إن ارتفاع معدلات النمو السكاني، والاستغلال المفرط للموارد، والتوسع العمراني السريع، كلها عوامل تساهم في التدهور الحاد للبيئة[34]. ويستعرض هذا القسم الخصائص البيئية للمنطقة العربية على ضوء ندرة المياه، وتلوث المياه، وتغيّر المناخ، لتناول النتائج المتوقعة على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة.

2- الاتجاهات السكانية

تُعتبر معدلات النمو السكاني السريع في البلدان العربية من القضايا العابرة للقطاعات، إذ تشكل ضغوطاً على توفر المياه والاستدامة البيئية. وقد وصل مجموع عدد السكان في المنطقة العربية إلى 355 مليون نسمة في عام 2011، أي بزيادة بلغت 127 مليون نسمة مقارنة بما كان عليه العدد في عام 1990 (وهو سنة الأساس المعتمدة في إطار الغاية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية). وقد بلغت نسبة سكان المدن في المنطقة العربية 56.6 في المائة عام 2011، أي تجاوزت نسبة سكان الأرياف، ما يدل على أن الطابع الحضري يغلب على الطابع الريفي في المنطقة[35]. ومن المتوقع أن يشهد عدد سكان المناطق الحضرية ارتفاعاً حيث سيبلغ 284 مليون نسمة أو 61.6 في المائة من مجموع السكان بحلول عام 2025[36]. ومن شأن هذا الواقع أن يترك تداعيات على العناصر الفنية والمالية لنظم إمدادات المياه ويستوجب تحديث البنى التحتية المتوفرة. بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي التوسع العمراني في المنطقة في الوقت نفسه إلى ازدياد كميات المياه العادمة، فتبرز بالتالي الحاجة إلى اعتماد تقنيات مكلفة لتجميع المياه العادمة ومعالجتها.

3- ندرة المياه

تواجه المنطقة نقصاً حاداً في المياه يتفاقم بفعل عوامل عدة، لا سيما الزيادة السريعة في الطلب على المياه في البلديات والقطاعين الزراعي والصناعي، فضلاً عن اتساع رقعة الجفاف بسبب تقلّب المناخ، وتغيّر المناخ والتصحّر. والجدير بالذكر أن نصيب الفرد من المياه العذبة الداخلية المتجددة في العديد من بلدان المنطقة هو من أدنى المستويات في العالم. ويقع 60 في المائة من البلدان العربية تحت "عتبة ندرة المياه المطلقة" التي تحدد عند 500 متر مكعب للفرد سنوياً، حيث نصيب الفرد 7 أمتار مكعبة في الكويت، و19 متراً مكعباً في الإمارات العربية المتحدة، و31 متراً مكعباً في قطر، و85 متراً مكعباً في المملكة العربية السعودية، و88 متراً مكعباً في البحرين[37].

ويُظهر تدني مستويات توفر المياه العذبة إلى أقصى الدرجات في المنطقة العربية أن هذه الكميات لا تكفي حتى لتغطية احتياجات المياه المنزلية في بعض البلدان. وتصطدم التنمية المستدامة في ظل هذا التدني

---

34 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009.

35 المرجع نفسه.

36 الإسكوا، 2011b.

37 نظام المعلومات المتعلقة بالمياه والزراعة، المعلومات المتوفرة على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.fao.org/nr/water/aquastat/data/query/index.html?lang=en.

الكبير في مستويات توفر المياه بعقبات كبيرة في ظل ما يتطلبه تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من مياه في أنشطة مثل الزراعة والصناعة. وفي ظل الندرة الحادة للمياه، وجدت بلدان مجلس التعاون الخليجي نفسها مضطرة لإنتاج مياه الشرب باستخدام إمدادات المياه غير التقليدية مثل تحلية المياه واستخراج المياه الجوفية الأحفورية، مع ما يترتب على هذا النمط من تكاليف باهظة وما يلحقه من أضرارٍ بالبيئة.

4- تلوث المياه

يُعتبر تلوث المياه من التحديات التي تزداد خطورة في المنطقة العربية. ومن أهم الأسباب الكامنة وراء تلوث المياه في المنطقة الاستخدام المتزايد للأسمدة الكيميائية والمبيدات، وتفاقم ظاهرة التخلص غير المنظم من المياه العادمة المنزلية والصناعية غير المعالجة أو المعالجة جزئياً. ويمكن للمخاطر التي يطرحها تلوث المياه في المنطقة أن تفرض قيوداً شديدة على الحصول على إمدادات مياه الشرب بسبب تلوث العديد من مصادر المياه التي يسهل الوصول إليها (المياه السطحية والجوفية) والتي يعتمد عليها السكان في الاستخدامات المنزلية.

5- تغيّر المناخ

يواجه قطاع المياه في المنطقة تحديات متزايدة بفعل تغيّر المناخ الذي يؤدي إلى أحداث مناخية شديدة كالفياضانات وموجات الجفاف، فضلاً عن ارتفاع مستويات سطح البحر. وهذه الأحداث تؤدي إلى إتلاف الإنتاج الزراعي وتراجع المداخيل، وارتفاع في معدلات النزوح من الأرياف إلى المدن. ويؤثر ذلك خصوصاً على المجتمعات الساحلية في المنطقة العربية حيث يقطن القسم الأكبر من السكان.

وتشير الدراسات إلى أن المناخ بدأ يتغيّر فعلاً. وبات من الواضح أن درجات الحرارة في العالم قد ارتفعت خلال الأعوام الـ 150 الماضية، وأن هذا الارتفاع يغير الأنماط المناخية كثيراً ويؤثر على استدامة النظم البرية والبحرية ونظم المياه العذبة[38]. وستتأثر البلدان العربية، شأنها شأن غيرها من المناطق بشكل كبير بتغيّر المناخ خلال العقود المقبلة. وحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قد يكون كل من مصر، ولبنان، وفلسطين، والسودان، وبلدان شمال أفريقيا من أشد البلدان تأثراً في المنطقة جراء تغيّر المناخ وتراجع كمية الأمطار المتساقطة[39]. وتشير التقارير إلى أن ارتفاع درجات الحرارة بمتوسط قدره 1.2 درجة من شأنه أن يؤدي إلى تراجع في كمية المياه المتاحة في لبنان بنسبة 15 في المائة نتيجة للتغيرات الطارئة على أنماط المتساقطات والتبخر[40]. وقد نجم عن النقص الحاد في المياه في المنطقة والذي تفاقم بسبب النمو السكاني وتغيّر المناخ ارتفاع في وتيرة تقطع خدمات المياه، وهي ظاهرة باتت مألوفة في العديد من بلدان المنطقة.

باء- الإطار المؤسسي وإطار السياسات على صعيد المنطقة العربية

المجلس الوزاري العربي للمياه هو مجلس مشترك بين الحكومات على المستوى الوزاري أنشئ بموجب قرار صادر عن رؤساء الدول العربية في مؤتمر القمة العربية لعام 2008. ويدعم عمل المجلس

38 الإسكوا، 2011a.

39 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008.

40 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011.

مكتب تنفيذي مؤلف من مجموعة من الوزراء، فضلاً عن لجنة فنية علمية استشارية تضم ممثلين رفيعي المستوى عن الوزارات التي تعنى بموارد المياه في البلدان العربية، إلى جانب ممثلين عن المنظمات الدولية والإقليمية الناشطة في المنطقة العربية. وتتولى الشعبة المعنية بشؤون البيئة، والإسكان، والموارد المائية في جامعة الدول العربية دور الأمانة العامة للمجلس الوزاري والهيئات التابعة له.

وقد أوكل مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الذي عُقد في الكويت في عام 2009 إلى المجلس الوزاري العربي للمياه مهمة إعداد استراتيجية خاصة بالأمن المائي للمنطقة العربية، وقد بُحثت بإعداد هذه الاستراتيجية واعتمادها ومتابعتها كبند أول على جدول الأعمال، لتجري مناقشتها في اجتماعات المجلس الوزاري والهيئات التابعة له منذ انعقاد الاجتماع الأول في عام 2009. وفي عام 2011، اعتمد المجلس الوزاري العربي للمياه رسمياً استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة 2010-2030.

وتهدف استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية إلى توجيه الجهود العربية المشتركة المبذولة في مجالات مختلفة من إدارة الموارد المائية من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك تأمين خدمات المياه لأغراض الشرب والاستخدام الزراعي والصرف الصحي[41]. ويجري العمل حالياً على إعداد خطة عمل تهدف إلى وضع برنامج لتطبيق الاستراتيجية ومتابعتها. وقبل اعتماد هذه الخطة وصياغة البرنامج الخاص بها، ركز المجلس الوزاري العربي للمياه على ضرورة تحسين رصد إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية وإعداد التقارير بشأنها ضمن المجالات الرئيسية التي يجب العمل عليها. ويتجلى ذلك من خلال القرارات التي اعتمدها المجلس الوزاري منذ انعقاد دورته الأولى في عام 2009 والصلاحيات التي نصت عليها من أجل تطوير مبادرة +MDG.

وتوجد آليات أخرى مشتركة بين الحكومات وبين المؤسسات على المستوى الإقليمي، وقد أمنت الإطار السياسي اللازم لوضع مبادرة +MDG وتنفيذها. ومن هذه الآليات لجنة الموارد المائية في الإسكوا التي تضم ممثلين عن وزارات المياه في 17 بلداً عضواً وتعقد دوراتها مرة كل سنتين، وتتولى استعراض برنامج عمل الإسكوا والمساهمة فيه ومتابعته. ومن الآليات الفاعلة أيضاً الجمعية العربية لمرافق المياه ومجلس إدارتها، وهي تضم رؤساء لمرافق المياه في البلدان العربية، ينتخبهم نظراؤهم على الصعيد المحلي ليمثلوا بلدانهم في مجلس إدارة الجمعية العربية لمرافق المياه.

جيم- ولاية المبادرة الإقليمية حول تطوير آلية إقليمية لتحسين الرصد والإبلاغ بشأن الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية (مبادرة +MDG) وكيفية تطويرها

مبادرة +MDG هي ثمرة سلسلة من القرارات التي اعتمدها المجلس الوزاري العربي للمياه منذ دورته الوزارية الأولى في حزيران/يونيو 2009، وطلب فيها من الإسكوا الإشراف على إنشاء آلية للتنسيق الإقليمي تتولى تحسين عملية رصد مؤشرات إمدادات المياه والصرف الصحي ووضع التقارير عنها، وذلك بالتشاور مع الجمعية العربية لمرافق المياه، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، والمجلس العربي للمياه، والشبكة العربية للبيئة والتنمية. والمسوغ لإنشاء آلية إقليمية من هذا القبيل هو حصيلة شكوك أعرب عنها ممثلون رفيعو المستوى عن وزارات المياه العربية خلال الدورة الأولى للجنة الفنية العلمية الاستشارية التابعة للمجلس

41 جامعة الدول العربية، 2011a.

الوزاري العربي للمياه إزاء دقة وعدم ملاءمة الأرقام الصادرة عن برنامج الرصد المشترك عن مدى الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في بلدانهم، لا سيما في البلدان التي تعاني من ندرة شديدة في المياه. وقد أدى ذلك إلى اعتماد قرار وزاري يدعو إلى تطوير مجموعة من المؤشرات الخاصة بالمنطقة لرصد مدى الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، على أن تتخطى هذه المؤشرات الغاية الخاصة بإمدادات المياه والصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية، وتأخذ في الحسبان نوعية الخدمات وتستند إلى مجموعة منسقة من المؤشرات والمعايير لأغراض التقييم والمقارنة على امتداد المنطقة العربية[42].

وقد أعادت لجنة الموارد المائية في الإسكوا التأكيد على المصادقة على مبادرة +MDG في دورتها التاسعة في آذار/مارس 2011 (بيروت)، فطلبت إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا "تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذها، ولا سيما لبناء القدرات، وجمع البيانات، وحساب المؤشرات، وإدارة المعرفة". كما أبدت اللجنة دعمها لمتابعة تنفيذ المبادرة في دورتها العاشرة في آذار/مارس 2013، إذ اعتمدت سلسلة من التوصيات بشأن ضرورة الإسراع في عملية تعيين نقاط اتصال وطنية، والتدقيق في البيانات، ومساهمة مبادرة +MDG في عملية تطوير أهداف التنمية المستدامة[43].

وقد صادق مجلس إدارة الجمعية العربية لمرافق المياه أيضاً على المبادرة في اجتماعه السنوي الذي عقد في الرباط في كانون الثاني/يناير 2010، ويتلقى تقارير مرحلية حول تنفيذ هذه المبادرة منذ ذلك الحين.

وبعد أن وضعت الإسكوا المؤشرات الإضافية، وناقشها الشركاء، ووافقت عليها اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه، كان لا بدّ من العمل على إعداد منهجية موحدة ونسق موحد لتسهيل جمع البيانات الأولية والثانوية اللازمة لحساب هذه المؤشرات. وبهدف البناء على المنهجيات والمعلومات الأساسية المستقاة من تقارير برنامج الرصد المشترك، جرى توجيه دعوة لمنظمة الصحة العالمية للانضمام إلى المساعي المبذولة على هذا الصعيد.

وفي هذا الإطار، أصدر المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثانية المنعقدة في القاهرة في 2 تموز/يوليو 2010 قراراً دعا فيه الإسكوا إلى التنسيق مع الجمعية العربية لمرافق المياه، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، ومنظمة الصحة العالمية، والمجلس العربي للمياه، والشبكة العربية للبيئة والتنمية، لوضع نموذج يستند إلى المؤشرات والمعايير الموحدة لتنفيذ الغاية المعنية بالمياه والصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية وإرسال النموذج إلى الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه في مهلة أقصاها 30 تشرين الأول/أكتوبر 2010[44].

وفيما بعد قدّمت الإسكوا المؤشرات ونموذج الاستمارات إلى اللجنة الفنية العلمية الاستشارية التابعة للمجلس الوزاري العربي للمياه، ووضعت النموذج في صيغته النهائية بعد الأخذ بتعليقات المجلس. وخلال مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الثانية، المنعقدة في شرم الشيخ في 19 كانون الثاني/يناير 2011، نوّه رؤساء الدول العربية بإعداد نموذج موحد لمؤشرات ومعايير تأمين إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في إطار من التعاون بين منظمات عربية إقليمية ومنظمات دولية، وذلك في سياق ما تبذله الدول العربية من جهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

---

42 جامعة الدول العربية، 2009.

43 الإسكوا، 2013a.

44 المجلس الوزاري العربي للمياه، الدورة الثانية، القرار 18، البند 1.

وقدّمت الإسكوا النموذج الموحّد بصيغته النهائية إلى اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في دورتها الرابعة المنعقدة في الفترة 24-26 نيسان/أبريل 2011. وأقر المجلس الوزاري العربي للمياه لاحقاً النموذج في دورته الثالثة المنعقدة يومي 15 و16 حزيران/يونيو 2011[45]، كما طلب من الدول العربية كافة تعيين نقاط ارتكاز وطنية لتسهيل التنسيق مع الإسكوا وسائر الشركاء في جمع البيانات وتحليلها تمهيداً لوضع التقرير المرحلي الأول حول تقدّم البلدان العربية في تطبيق المؤشرات الإضافية بما يتماشى مع النموذج المتفق عليه.

وفي هذا الخصوص، طلب المجلس الوزاري من الإسكوا وغيرها من المنظمات الشريكة السعي إلى إيجاد التمويل اللازم لتنفيذ مبادرة +MDG على نحو ما ينص عليه القرار رقم 35 إذ يدعو " اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الأمم المتحدة، والجمعية العربية لمرافق المياه، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، والمجلس العربي للمياه، والشبكة العربية للبيئة والتنمية للتواصل مع جهات التمويل الإقليمية والدولية بغرض تأمين التمويل اللازم لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بتوفير نظام المعلومات وبناء قدرات نقاط الارتكاز الوطنية وكذلك الأنشطة الأخرى ذات الصلة بإعداد التقرير الأول للتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في الدول العربية والمبني على المؤشرات والمعايير الواردة في النموذج الموحد المعتمد من قبل اللجنة"[46].

وهكذا، أطلقت مبادرة +MDG بناءً على طلب من حكومات الدول العربية بوضع آلية جديدة لرصد إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية وإعداد التقارير بهذا الشأن، وذلك من خلال مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والمجلس الوزاري العربي للمياه. وقد نص قرار المجلس الوزاري على أن تتولى الإسكوا مسؤولية إعداد المبادرة ووضعها حيز التنفيذ، على أن يجري تنفيذها في إطار من الشراكة مع الجمعية العربية لمرافق المياه وبالتعاون مع مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، والمجلس العربي للمياه، والشبكة العربية للبيئة والتنمية، ومنظمة الصحة العالمية، وذلك تحت إشراف المجلس الوزاري العربي للمياه.

دال- مسوغ اعتماد مبادرة +MDG

إزاء التحديات والقيود المتعلقة بتأمين إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، أشار المجلس الوزاري العربي للمياه إلى أن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية المتوفرة حالياً لا تعطي صورة وافية عن مستوى ونوعية إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي التي يحصل عليها السكان. وكان الشاغل الأول للمجلس أن الأرقام الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية تغالي في تقدير الإنجازات التي حققتها البلدان العربية في تأمين هذه الخدمات الأساسية لسكانها في المناطق الحضرية والريفية والمجتمعات غير النظامية.

وقد برزت ضرورة ملحة لتطوير مؤشرات إضافية، تحدد على أساس خصوصيات المنطقة، وتعطي صورة أكثر دقة عن مدى توفر إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية، لا سيما في البلدان العربية التي تعاني من ندرة المياه وحيث لا يدل مدى الحصول على إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي بالضرورة على الحصول على هذه الإمدادات والخدمات بانتظام وبالنوعية المقبولة، وبالمستوى الكافي لتلبية الاحتياجات الأساسية. وقد بُذلت جهود في سبيل توفير مؤشرات إضافية يمكن استخدامها في تحسين قياس التقدم على صعيد تحسين الحصول على مياه الشرب النظيفة واستخدام مرافق الصرف الصحي المحسنة في المنطقة العربية، وذلك في إطار استكمال النتائج الواردة في التقارير الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية وتقارير برنامج الرصد المشترك.

---

45 جامعة الدول العربية، 2011b.

46 المجلس الوزاري العربي للمياه، الدورة الثالثة (حزيران/يونيو 2011)، القرار 35، البند 2.

واستناداً إلى مجموعة من المعايير وإلى العملية التشاورية الحكومية في المنطقة التي تشارك فيها حكومات ومؤسسات عربية، جرى اقتراح سلسلة من المؤشرات الإضافية وافق عليها المجلس الوزاري العربي للمياه. ويتضمن الجدول 6 قائمة بهذه المؤشرات.

الجدول 6- مؤشرات +MDG المتعلقة بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي

إمدادات المياه	خدمات الصرف الصحي
• استهلاك المياه	• الكمية المعالجة
• استمرارية الإمدادات	• نوع المعالجة
• نوعية المياه	• الاستفادة من إعادة الاستخدام
• المسافة الفاصلة عن المصدر	• مجالات إعادة الاستخدام
• تركيبة التعريفات	• هيكل التعريفات
• تيسر الكلفة	• تيسّر الكلفة

ويُلاحظ أن الهدف من هذه المؤشرات الإضافية هو توسيع نطاق التحليل والتدقيق في الوقائع الإقليمية التي تؤثر على الحصول على هذه الخدمات من خلال التوقف عند مسائل استهلاك المياه، واستمرارية الإمداد، ونوعية المياه، والمسافة الفاصلة عن مصدر المياه، والأعباء المالية المترتبة على الوصول إلى المياه. وتبين المؤشرات الإضافية الخاصة بالحصول على خدمات الصرف الصحي درجة حماية البيئة، وتشمل معالجة المياه العادمة، ونوع المعالجة، وإعادة استخدام المياه المعالجة، والأعباء المالية المترتبة على الاستفادة من خدمات الصرف الصحي. وقد بُذلت جهود للتوصل إلى مؤشرات مقارنة لإمدادات المياه والصرف الصحي، فاعتُمدت مؤشرات مشتركة بين القطاعين، مع أن منهجية جمع البيانات والمعلومات اللازمة تختلف حسب المسارات والخصائص في كل قطاع.

وتهدف هذه المؤشرات الإضافية إلى توفير مجموعة جديدة من المعلومات القابلة للمقارنة حول إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي يمكن الركون إليها في التخطيط المتكامل واتخاذ القرارات بشأن الاستثمار وتأمين الخدمات من قِبل الوزارات والجهات المشغلة على صعيد المياه.

1- مؤشرات إضافية لإمدادات المياه

يمكن تلخيص التعريف والنطاق الخاص بكل من المؤشرات الإضافية لإمدادات المياه على النحو التالي:

(أ) استهلاك المياه: يقيس هذا المؤشر مجموع كمية المياه التي يستهلكها الفرد في منزله[47] (عدد الليترات يومياً). وتتفاوت كميات المياه المستهلكة بين البلدان العربية، كما تتفاوت بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية ضمن البلد الواحد. فعلى سبيل المثال، يبلغ متوسط استهلاك مياه الشرب في المناطق الحضرية 235 ليتراً للفرد يومياً[48]. ويُظهر هذا المؤشر مدى توفر المياه المستخدمة لتغطية الاحتياجات المنزلية من المياه، ومن شأنه أن يساعد في تحديد الحاجة إلى تأمين مصادر جديدة للمياه أو إعادة تخصيص المصادر المتوفرة للاستخدام المنزلي؛

47 Van Den Berg and Danilenko, 2011.

48 عبد الرحمن، 2006، ص 281.

(ب) استمرارية الإمدادات: يصنف هذا المؤشر مستوى الخدمات التي يحظى بها المستهلكون والتي تتراوح بين الإمدادات المستمرة والمتقطعة. ويجري توزيع الإمدادات المتقطعة على أربع فئات هي التالية: بين ثلاثة وأربعة أيام من الإمدادات أسبوعياً، ومرة في الأسبوع، ومرة كل أسبوعين، وأقل من مرة كل أسبوعين. ويبين هذا المؤشر بطريقة غير مباشرة مدى الحاجة إلى دعم إمدادات المياه التي تصل إلى المنازل أو الحاجة إلى مستوعبات التخزين في المنازل، وفي الحالتين تترتب على ذلك أعباء مالية إضافية وأضرار تلحق بنوعية المياه. فالوضع صعب في بعض البلدان العربية كالأردن، والسودان، وفلسطين، ولبنان، وموريتانيا، واليمن على سبيل المثال لا الحصر حيث إمدادات المياه متقطعة في الغالب. ومن العوامل التي تسهم في هذا الوضع تزايد الطلب على المياه من سكان المدن وتناقص الموارد المائية، وتدهور حالة البنى التحتية. ويساعد رصد تأمين المياه للمستهلكين واستهلاكها على استكشاف أسباب انخفاض مستوى الخدمة في المرافق، الذي يمكن أن يكون نتيجة للعديد من العوامل المترابطة مثل ضعف القدرة على الإنتاج وعدم الكفاءة في التشغيل؛

(ج) نوعية المياه: يقيس هذا المؤشر عدد السكان الذين يستخدمون المياه التي تصلهم عبر الشبكة الموصولة إلى المنازل أو عبر حنفية العموم والتي تم تعقيمها في المصدر. وتعتمد بلدان عربية عديدة على محطات المعالجة المركزية وشبكات التوزيع البعيدة لتأمين إمدادات المياه للمستهلكين. لكن في معظم الأحيان، تؤمن إمدادات المياه للمدن الكبرى مباشرة من مصادر تعتبر ذات نوعية جيدة، مع أن معدّات التعقيم، في حال وجدت في بعض المدن، لا تعمل دائماً كما يجب بسبب صعوبات في التمويل أو صعوبات فنية. وفي حين لا يستوجب هذا المؤشر قياس آثار عملية التعقيم على المستهلك، نظراً إلى ارتفاع تكاليف فحص المياه واختبارها، يُعتبر أن تعقيم المياه من المصدر يؤمن الحماية اللازمة للمستهلك. وهذا بمثابة تحسن كبير مقارنة بالممارسة الرائجة، حيث لا تشمل عملية الرصد أو إعداد التقارير أي معلومات عن نوعية المياه. وصحيح أنه يمكن جمع معلومات إضافية حول نوعية المياه، ولكن لدى ترجيح القيمة المضافة لهذه المعلومات الإضافية على أساس الكلفة المترتبة على تأمينها في إطار الهدف الإجمالي القاضي بتوضيح سلامة المياه المؤمنة، يحقق المؤشر المقترح الهدف المنشود ويستوفي أيضاً معايير الكلفة المنخفضة؛

(د) المسافة الفاصلة عن المصدر: يقيس هذا المؤشر نسبة سكان المناطق الريفية الذين يحصلون على المياه من مصدر لا يبعد أكثر من 1000 متر عن المنزل، ونسبة سكان المدن الذين يحصلون على المياه من مصدر لا يبعد أكثر من 30 دقيقة عن المنزل. ويمكن للتدقيق في هذا الجانب من إمدادات المياه أن يظهر مدى الحاجة إلى تأمين مصادر إضافية للمياه في المناطق الريفية أو الاستثمار في شبكات إضافية لتوزيع المياه في المناطق الحضرية. ويمكن للمعلومات التي يؤمنها هذا المؤشر أن تسلط الضوء على علاقة الترابط بين الخيارات المتعلقة بإمدادات المياه من جهة، والفوارق بين الجنسين، ومعدلات التحاق الأطفال بالتعليم الأساسي من جهة أخرى، لا سيما في المناطق الريفية. وتُعتبر هذه المعلومات ضرورية لإطلاع صانعي القرار على الحاجة إلى إعادة تحديد أولويات الاستثمار في قطاعي المياه والصرف الصحي؛

(هـ) تركيبة التعرفة: يوفر هذا المؤشر معلومات حول تركيبة التعرفة المعتمدة لدى مرافق المياه أو مزودي الخدمات. ويميّز هذا المؤشر بين التعرفة المقطوعة والتعرفة حسب الحجم ويؤدي بالتالي إلى تكوين فكرة وافية عن قدرة المستهلكين على تحمل كلفة خدمات المياه. وعندما يُدعم هذا المؤشر ببيانات تقنية عن التسرب، يساعد في قياس الكفاءة في استخدام المياه، وفي تحديد مستويات الإنتاج والاستهلاك. ويمكن أن يكون لهذه المعلومات دور هام في تحديد ملامح السياسة الوطنية بشأن استرداد الكلفة المترتبة على خدمات تأمين المياه. وحسب نوع التعرفة المعتمدة، يمكن لهذا المؤشر أن يكون بمثابة إشعار حول الاستدامة المالية للمرافق التي تعنى بتأمين إمدادات المياه. فتسعير المياه حسب الحجم المستهلك يساعد في الحد من الإفراط في

استخدام المياه ويشجع على الحفاظ عليها. والجدير بالذكر أن متغيّرات تسعير حجم المياه هي نفسها في العديد من البلدان العربية؛

(و) تيسّر الكلفة: يقيس هذا المؤشر العبء المالي الذي تفرضه إمدادات المياه على الأسر، ويحسب بنسبة متوسط الكلفة الشهرية لإمدادات المياه إلى متوسط الدخل الشهري للأسرة وغالباً ما يتم استقاؤه من المسوح الوطنية لميزانيات الأسر، وهو متوفر لدى الإجهزة الإحصائية الوطنية. وقد جدّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً التأكيد على أن الحصول على المياه هو حق من حقوق الإنسان، وأن الحد الأدنى الكافي من إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي يجب تأمينه بكلفة متيسرة لأشد الفئات فقراً في المجتمع[49]. وفي العديد من البلدان النامية، كثيراً ما تكون نسبة كبيرة من الفقراء غير موصولة بشبكة المياه العامة، وهم يدفعون الجزء الأكبر من دخلهم المحدود من أجل الحصول على كمية قليلة من المياه تكون ذات نوعية متدنية. ويكتسب موضوع تيسر كلفة المياه في حالة الأسر المنخفضة الدخل أهمية بالغة في بعض البلدان العربية، حيث يُحتمل رفع التعرفة لتغطية تكاليف تشغيل مرافق المياه وصيانتها، أو لتمويل الاستثمارات الهادفة إلى إعادة تأهيل البنى التحتية أو إنشاء بنى تحتية جديدة.

2- مؤشرات إضافية للصرف الصحي

يمكن تلخيص التعريف والنطاق الخاص بالمؤشرات الإضافية للصرف الصحي على النحو التالي:

(أ) الكمية المعالجة: يقيس كمية المياه العادمة التي تخضع للمعالجة، وهو بالتالي يعطي معلومات قيمة عن مقدار التلوث الذي تتعرض له البيئة من جراء التصريف المباشر للمياه العادمة غير المعالجة. والهدف من المؤشر هو تحديد كمية المياه العادمة التي تصرف من المنازل على نطاق تغطية معيّنة، تتراوح عادةً بين 80 و90 في المائة من كمية المياه المستهلكة. ونظراً إلى ارتفاع كلفة التأسيس والتشغيل والصيانة المترتبة على جمع المياه العادمة ومعالجتها، يختلف مستوى خدمات المياه العادمة كثيراً بين البلدان العربية. فارتفاع مستوى جمع المياه العادمة ومعالجتها لا يعود إلى توفر الإمكانات المادية فحسب بل يرتبط أيضاً بالقوانين البيئية والقدرات المؤسسية والإدارية في قطاع المياه؛

(ب) نوع المعالجة: يكمّل هذا المؤشر المعلومات التي يعطيها مؤشر الكمية المعالجة، إذ يميّز بين المستويات المختلفة لمعالجة المياه العادمة، ويوضح مستوى الخطر المتبقي على البيئة جراء إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة أو تصريفها. ولتجنب الصعوبة في تحديد مستوى المعالجة باستخدام حدود تركز النفايات والفضلات، يقيس المؤشر مستوى المعالجة بطرق نوعية، بالاستناد إلى مستويات موحدة لمعالجة المياه العادمة، وهي مستوى المعالجة الأول (أي المعالجة الطبيعية)، والثاني (أي الطبيعية والبيولوجية)، والثالث (أي المعالجة الطبيعية والبيولوجية والكيميائية). ونظراً إلى اختلاف الظروف الاقتصادية والبيئية بين البلدان العربية، تختلف مستويات الاتصال بمحطات معالجة المياه العادمة ومستويات المعالجة كثيراً بين بلد وآخر. فكثيراً ما تقتصر تغطية شبكات الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة على المدن الرئيسية، وهي تتوفر بدرجة أقل في المناطق الحضرية الكبيرة إلى حد ما. وقد أنشئت محطات للمعالجة الثانية والثالثة في المدن الكبرى في بعض البلدان، بينما تستخدم في بلدان أخرى منشآت لصرف المياه العادمة في الموقع نفسه، أبرزها الصهاريج وبرك التعفين. ومع أن محطات المعالجة المنشأة في بعض البلدان مصممة لتنتج فضلات من مستوى المعالجة الثانية، يؤدي النمو السكاني السريع والتأخر في تأمين الأموال اللازمة لإنشاءات جديدة، إلى إجهاد هذه المحطات، فتنتج فضلات من النوعية المتدنية؛

---

49 الأمم المتحدة، 2010.

(ج) الاستفادة من إعادة الاستخدام: يهدف هذا المؤشر إلى قياس كمية المياه العادمة المعالجة التي يعاد استخدامها لأغراض مختلفة. ولضمان حماية البيئة، من الأهمية بمكان توضيح حجم المياه التي يعاد استخدامها حسب غرض الاستخدام. ونظراً إلى ارتفاع تكاليف البنية التحتية اللازمة لتجميع المياه العادمة ومعالجتها، تعتمد البلدان عادة نهجاً على مراحل في مشاريع معالجة المياه العادمة، يبدأ عادةً بخزانات التجميع، ثم ينتقل، بعد تأمين الأموال اللازمة، إلى منشآت المعالجة. وفي بعض الحالات، تترافق مشاريع بناء شبكات الصرف الصحي مع تشييد وحدات معالجة جزئية. وتزداد قيود التمويل المخصص لمشاريع المياه والمياه العادمة وكذلك الشروط التي تفرضها الجهات المانحة، ما ينعكس زيادة في شواعل حماية البيئة. ومع أن بلداناً عربية عديدة تحظر رسمياً استخدام المياه العادمة غير المعالجة أو تفرض ضوابط على المياه العادمة المعالجة، كثيراً ما تنتهك هذه الضوابط ولا سيما في قطاع الري. ويسهم هذا المؤشر في تأمين معلومات عن الأثر المحتمل لتصريف المياه العادمة على البيئة، إلا أنه يوضح أيضاً إمكانية الاعتماد المتزايد على المياه المعالجة كمصدر موثوق للمياه يجب أن يُدرج في إطار الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ولا سيما في المنطقة العربية التي تعاني من شح في المياه؛

(د) مجالات إعادة الاستخدام: يهدف هذا المؤشر إلى التمييز ما بين المياه العادمة المنزلية المجمعة أو المعالجة أو غير المعالجة وتصنيفها. وفي الكثير من الحالات، تستخدم المياه العادمة المجمّعة، سواء أكانت خاضعة للمعالجة أم لا، لأغراض عديدة، أبرزها الري. ويشمل المؤشر مختلف الاستخدامات الممكنة للمياه العادمة، ومنها الري، والصرف المتعمد وغير المتعمد في المياه الجوفية، والاستخدام المنزلي، و/أو غيرها من الاستخدامات. وبتوضيح أنواع إعادة استخدام المياه العادمة المجمّعة، يساعد هذا المؤشر المعنيين بالتخطيط وصانعي القرار على تحديد أولويات الاستثمار على أساس السياسات والاستراتيجيات البيئية. ولا بدّ من التذكير بأن المياه العادمة المعالجة بشكل جيد يمكن أن تكون في حالات كثيرة مصدراً موثوقاً للمياه يمكن الاعتماد عليه في الميزانية الإجمالية للمياه لسد بعض من الطلب المتزايد على المياه لأغراض الري والصناعة، وتخفيف الضغط عن موارد المياه العذبة التي تتحوّل إلى مورد نادر. وتتفاوت القدرات الفنية والإدارية في مجال إعادة استخدام المياه العادمة بين البلدان العربية، إذ يظهر بعضها كالأردن وتونس والعديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي قدرات عالية على هذا الصعيد. وتطغى إعادة استخدام المياه غير المعالجة في الري على الاستخدامات الأخرى، حيث يؤدي غياب الرصد الدقيق إلى عدم التقيّد بالضوابط التي تحدّد استخدام المياه غير المعالجة حسب نوع المحاصيل؛

(هـ) تركيبة التعرفة: يقيس هذا المؤشر نسبة السكان الموصولين بشبكة الصرف الصحي ويدفعون لقاء هذه الخدمة إما تعرفة مقطوعة أو حسب حجم المياه المستهلكة. والتعرفة المقطوعة لا تعطي حوافز كافية لتوفير المياه، وتؤدي بالتالي إلى زيادة حجم المياه العادمة في المنازل. وإضافة إلى ما تسببه التعرفة المقطوعة من إجهاد للموارد المائية العذبة الشحيحة، فهي تؤدي أيضاً إلى زيادة حجم المياه العادمة مما يستلزم مزيداً من التمويل لتشييد البنى التحتية، وتسبب مزيداً من التلوث وتلحق أضراراً بالبيئة؛

(و) تيسر الكلفة: عند الدمج ما بين البيانات التي يجري جمعها في إطار هذا المؤشر مع تلك التي تم جمعها في إطار المؤشر السابق تتكوّن صورة واضحة عن العبء المالي الذي يترتب على الأسرة المعيشية. ويمكن لهذا المؤشر، باستخدامه للبيانات المتعلقة بدخل الأسرة، أن يوضح قدرة الأسرة المعيشية المتوسطة الحال على تحمل الكلفة المترتبة على الاستفادة من خدمات المياه العادمة، وتقاس هذه القدرة بمجموع كلفة الخدمة كنسبة مئوية من دخل الأسرة الشهري. ويمكن للمؤشر أن يظهر مدى القدرة على تحمل التكلفة المترتبة على احتياجات الصرف الصحي الأساسي، لا سيما بالنسبة للشرائح الأشد فقراً في المجتمع. ومن شأن المقارنة بين تكاليف خدمات الصرف الصحي والدخل أن تعطي لمحة عن المستويات التي تُعتبر مرتفعة

جداً نسبة إلى المعايير الدولية. وتكتسي هذه المسألة أهمية كبرى ولا سيما لدى السعي إلى التوفيق بين تزويد الفئات الفقيرة من المجتمع بخدمات الصرف الصحي وضرورة استرداد التكلفة بمستويات مناسبة.

3- تصنيف المؤشرات حسب مصدر الخدمات

استناداً إلى التعاريف المبيّنة للمؤشرات الإضافية، من الضروري حساب هذه المؤشرات وعرضها وفق فئات الخدمات في إطار برنامج الرصد المشترك (كما هو مبين في الشكل 3 سابقاً).

وتُظهر الخيارات الواسعة للخدمات أن المؤشرات ليست موحدة بل هي قائمة على تجميع المعلومات المستقاة من مصادر مختلفة لتوفير الخدمات على صعيد كل من المؤشرات الإضافية. ويُظهر الشكلان 28 و29 العلاقة بين هذه المؤشرات ومصادر الإمدادات حسب التصنيف الوارد سابقاً.

الشكل 28- تركيبة المؤشرات الإضافية لإمدادات المياه في المناطق الحضرية

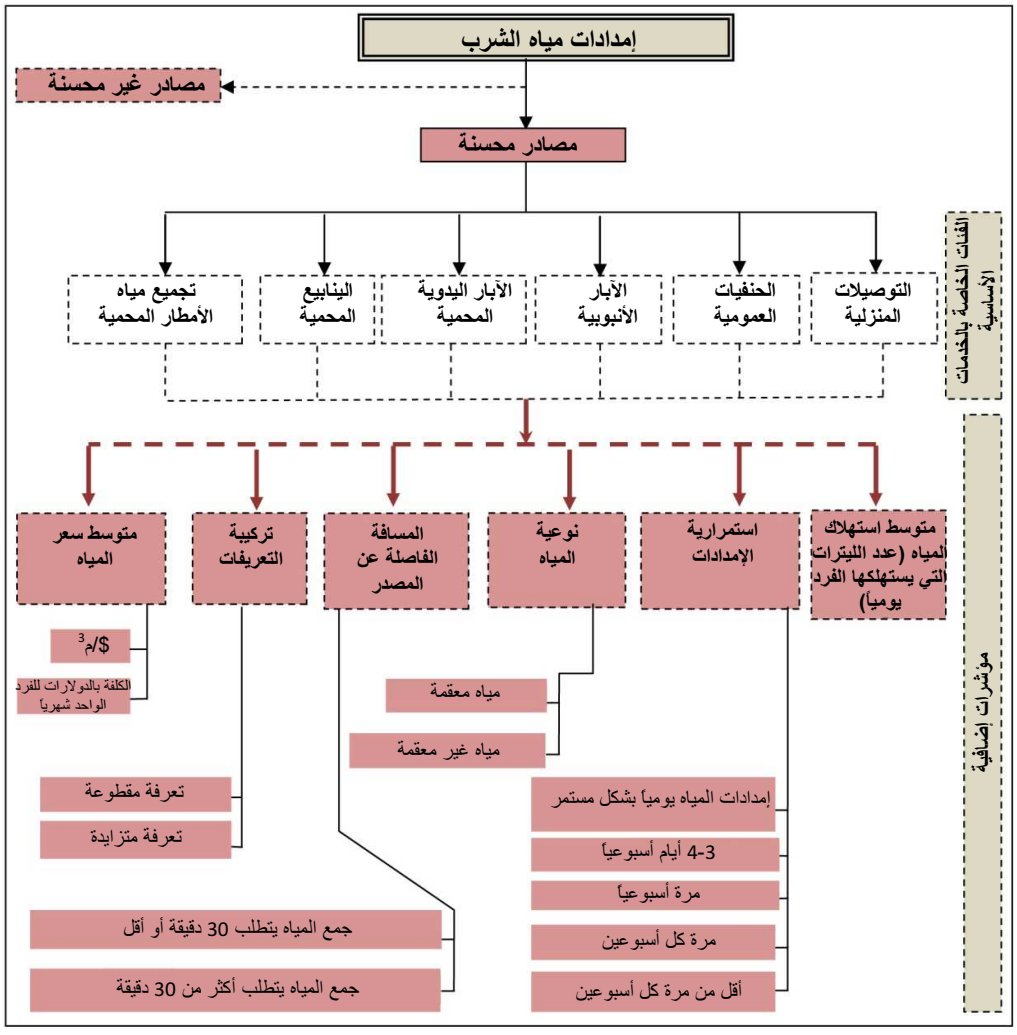

المصدر: الإسكوا.

الشكل 29- تركيبة المؤشرات الإضافية للصرف الصحي في المناطق الحضرية

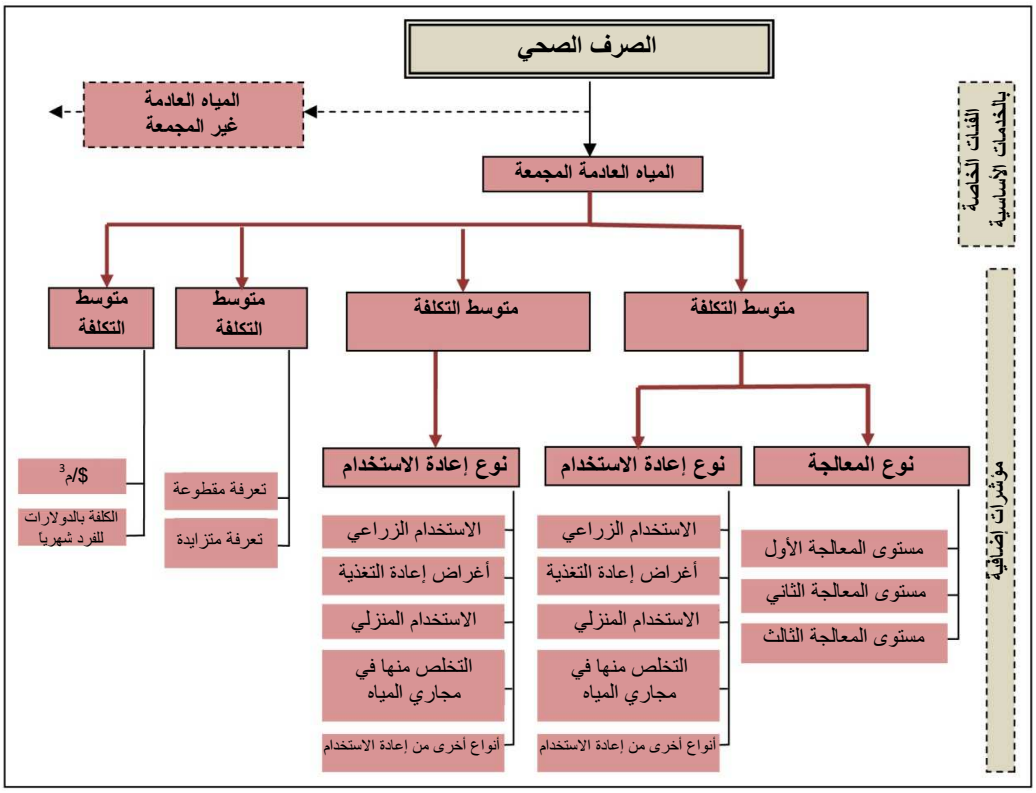

المصدر: الإسكوا.

هاء- القيمة المضافة لمبادرة MDG+

يعتمد برنامج الرصد المشترك فئات مختلفة لتصنيف الخدمات للتمييز بين مصادر إمدادات المياه "المحسنة" و"غير المحسنة" من جهة، وبين مرافق الصرف الصحي المحسنة وغير المحسنة من جهة أخرى (الشكل 3)[50]. وتتمثل القيمة المضافة التي توفرها المؤشرات الإضافية في القدرة على تحسين عملية رصد نوعية الخدمات وحماية البيئة، وإتاحة الفرصة لتحسين هذه النوعية.

1- مصادر البيانات وطرق جمعها

الطريقة المستخدمة في برنامج الرصد المشترك لحساب المؤشرات الأساسية تقوم على استبيانات ومسوح موجهة للمستخدم وليس للسلطات الوطنية التي تتولى إدارة إمدادات مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي. ولا تُعتبر الطريقة التي يعتمدها برنامج الرصد المشترك كافية لحساب جميع المؤشرات الإضافية التي تنطوي عليها مبادرة MDG+ والمتعلقة بنوعية الخدمات المؤمنة وكميتها. من هنا، تبرز الحاجة إلى الحصول على بيانات إضافية من مرافق المياه والصرف الصحي الوطنية ومزودي الخدمات (الشكل 30).

50 منظمة الصحة العالمية/اليونيسف، 2013b.

الشكل 30- مصادر البيانات الخاصة بمؤشرات إمدادات المياه والصرف الصحي

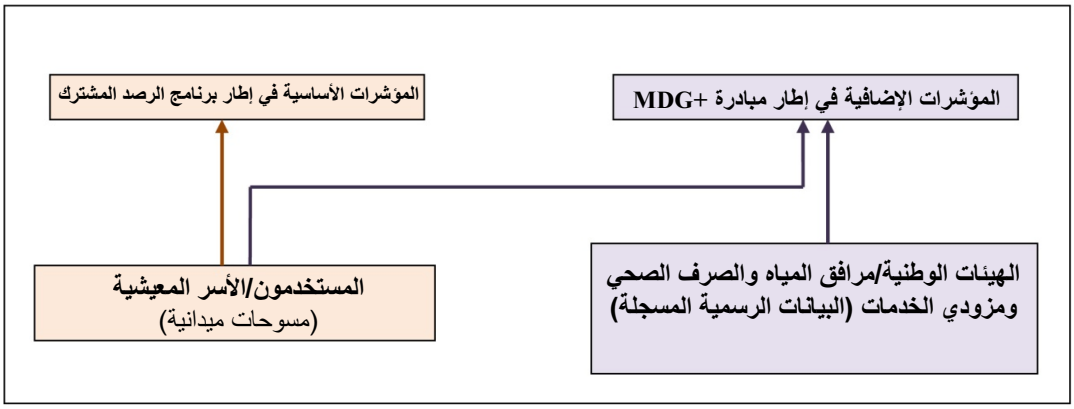

المصدر: الإسكوا.

تعتمد طريقة جمع البيانات مباشرة على المؤسسات الرسمية، والدوائر، والمرافق المسؤولة عن إدارة وتشغيل إمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية، وتلك التي تُعنى بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية. ولدى الحصول على البيانات المتاحة من هذه الجهات، يجري حساب المؤشرات الإضافية على صعيد المناطق الحضرية والمناطق الريفية في كافة البلدان العربية، وفقاً لما هو مبين في الشكل 31.

الشكل 31- المفهوم المقترح من أجل تقييم المؤشرات الإضافية في إطار مبادرة +MDG

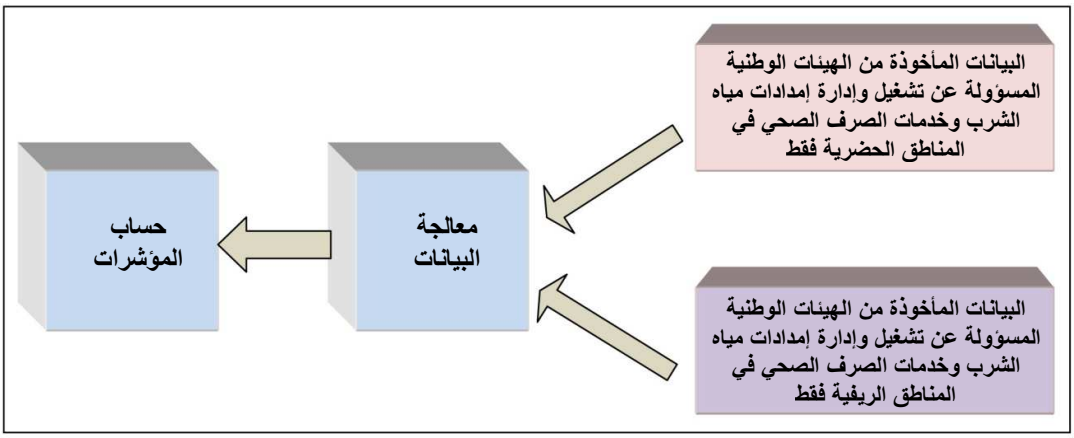

المصدر: الإسكوا.

ويتضمن الملحقان السابع والثامن تفاصيل حول البيانات المقترحة التي يجب الحصول عليها من المرافق الرسمية لإمدادات المياه والصرف الصحي ومزودي الخدمات في سبيل دعم عملية جمع البيانات المرتبطة بمؤشرات مبادرة +MDG. وفي هذا الإطار، قامت الإسكوا بإعداد دليل للمستخدم يعرض طرق معالجة البيانات وحساب المؤشرات. كما عملت الإسكوا على تطوير ورقة عمل على تطبيق Excel وقامت

بتعميمها على البلدان العربية من خلال أنشطة تدريبية وأخرى خاصة ببناء القدرات جرى تنفيذها على المستويين المحلي والإقليمي.

واو- الطابع المؤسسي لنظام إدارة البيانات

يعمل نظام إدارة البيانات الخاص بمبادرة +MDG على ثلاثة مستويات، إقليمية، ووطنية، ومحلية. وهذا النظام مدعوم بإطار مؤسسي يشتمل على منظمات إقليمية، ووزارات وهيئات وطنية، ومرافق عامة/خاصة ومزودي الخدمات. وتُستكمل المعلومات التي يجري جمعها من خلال هذا الإطار المؤسسي بعينات مختارة من المسوح الميدانية من أجل إثبات صحة المعلومات المتعلقة بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي وتعزيزها على المستوى المحلي، لا سيما في المناطق الريفية غير الموصولة بالشبكات العامة. ويبين الشكل 32 الإطار المؤسسي للمبادرة والبنية الخاصة بنظام إدارة البيانات[51].

الشكل 32- البنية المؤسسية لنظام إدارة البيانات في إطار مبادرة +MDG

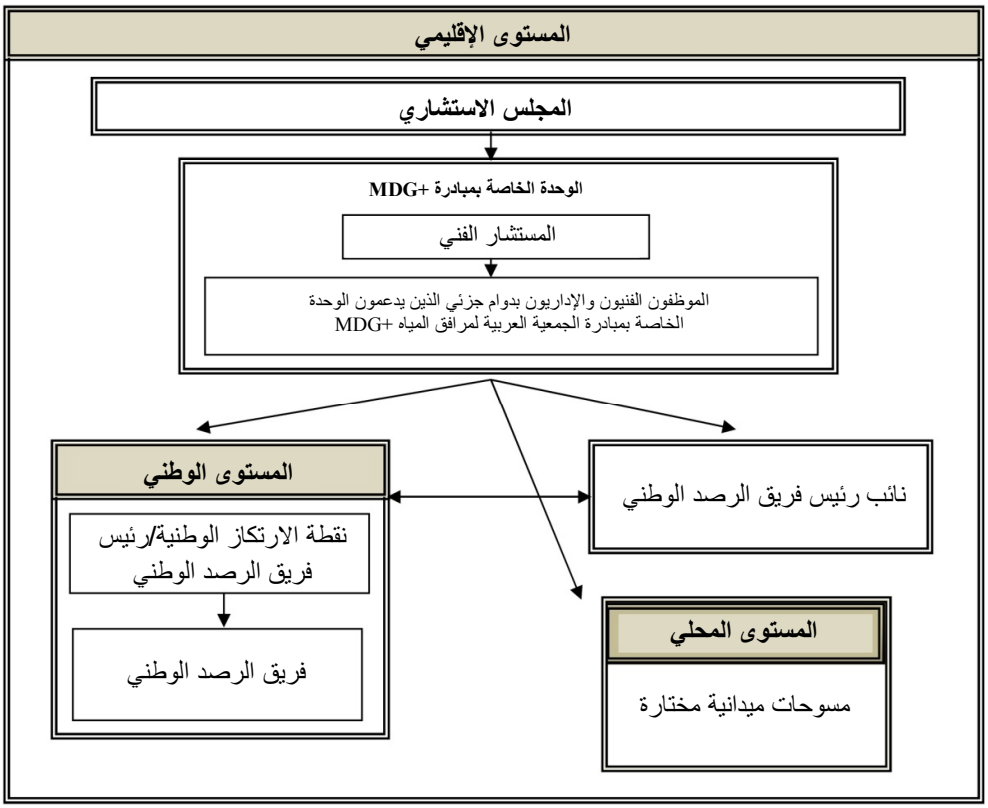

المصدر: الإسكوا.

1- المستوى الإقليمي

يضم المجلس الاستشاري لمبادرة +MDG ممثلين عن المؤسسات المذكورة في قرارات المجلس الوزاري العربي للمياه المتعلقة بهذه المبادرة، أي الإسكوا، والجمعية العربية لمرافق المياه، ومركز البيئة

51 الإسكوا، 2013b، ص 11.

والتنمية للاقليم العربي وأوروبا، والمجلس العربي للمياه، والشبكة العربية للبيئة والتنمية، ومنظمة الصحة العالمية. ويتولى المجلس الاستشاري تقديم الدعم الفني لعملية جمع المعلومات والنتائج المتعلقة بمبادرة +MDG ونشرها. كما يقوم هذا المجلس بمناقشة النهج الاستراتيجية للتدقيق في النتائج والدروس المستفادة من هذه المبادرة والتوعية بها. ومن المتوقع كذلك أن يؤمن المجلس الدعم لبلورة المسوح الميدانية المحلية التي تكمّل المعلومات المستقاة من المصادر الرسمية. ويعقد المجلس الاستشاري جلساته دورياً، وهي كثيراً ما تأتي على هامش دورات اللجنة الفنية العلمية الاستشارية التابعة للمجلس الوزاري العربي للمياه.

وأنشئت الوحدة الخاصة بمبادرة +MDG في أمانة الجمعية العربية لمرافق المياه في عمَّان لدعم تطبيق المبادرة. وتتولى هذه الوحدة التنسيق مع النظراء الوطنيين والإقليميين، وتقديم المساعدة والمشورة الفنية لفرق الرصد الوطنية، فضلاً عن دعم الجهود المبذولة لجمع البيانات، وتطوير نظام إقليمي لإدارة المعرفة. وتشكل هذه الوحدة، التي ستناط بها أيضاً مهمة إعداد وإصدار التقارير الدورية حول تطبيق مبادرة +MDG تمهيداً لرفعها إلى المجلس الوزاري العربي للمياه، جزءاً من الهرم التنظيمي للجمعية العربية لمرافق المياه وتضم الموظفين التالين:

(أ) مستشار فني تابع للجمعية العربية لمرافق المياه ويتلقى الدعم الفني من الإسكوا حول القضايا الهامة؛

(ب) الموظفون الفنيون والإداريون بدوام جزئي، بمن فيهم أخصائي في تكنولوجيا المعلومات بدوام جزئي، وأمين سر بدوام جزئي، ومسؤول عن الشوؤن المالية/المشتريات بدوام جزئي، وكلهم يعملون تحت إشراف المستشار الفني والأمين العام للجمعية العربية لمرافق المياه.

وبالتحديد، تتولى الوحدة الخاصة بمبادرة +MDG:

(أ) التنسيق والاتصال مع فرق الرصد الوطنية، بما في ذلك جمع، وتوليف، وتحليل نماذج الاستبيانات والمسوح الميدانية، مستفيدة من الدعم الفني الذي تقدمه الإسكوا؛

(ب) تقديم الدعم الفني إلى فرق الرصد الوطنية؛

(ج) إنشاء القاعدة الإقليمية لإدارة البيانات وتشغيلها والإشراف عليها؛

(د) إعداد التقارير المنتظمة عن مؤشرات +MDG بالصيغة المطبوعة والإلكترونية وباللغتين العربية والإنكليزية على أساس المعلومات الكمية والنوعية بدعم فني من الإسكوا؛

(ه) المساعدة في تقديم التقارير المرحلية الدورية إلى المجلس الوزاري العربي للمياه والهيئات التابعة له والمساعدة في نشر المعلومات حول المبادرة ونتائجها في المنتديات الوطنية والإقليمية والعالمية؛

(و) ضمان استدامة مبادرة +MDG إلى ما بعد انتهاء المشروع الحالي. وفي هذا السياق، تعمل الوحدة الخاصة بمبادرة +MDG على إعداد خطة للتمويل ومقترحات لضمان الاستدامة المالية والعملانية للمبادرة إلى ما بعد عام 2015. ويتخلل ذلك التشاور مع الجهات المعنية والجهات المانحة الإقليمية التي يمكن أن يكون لها مصلحة في دعم مواصلة جمع واستخدام بيانات مؤشرات +MDG في إطار التخطيط الإنمائي

ورصد الأهداف الإنمائية حسب خصوصيات المنطقة في قطاع المياه بعد عام 2015، أي المهلة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

2- المستوى الوطني

عملاً بقرار المجلس الوزاري العربي، يقوم كل بلد بتعيين نقطة ارتكاز وطنية تتولى تنسيق ومتابعة تنفيذ الأنشطة على المستوى الوطني. وتتولى جهة التنسيق مهام رئاسة فريق الرصد الوطني وتكون مسؤولة عن جمع البيانات العائدة لبرنامج الرصد الإقليمي على مستوى البلد، ومن ثم توليف البيانات اللازمة وملء نموذج الاستبيان الخاص بمؤشرات +MDG. وفي هذا الخصوص، يتوجب على وزارات المياه الوطنية المشاركة في المجلس الوزاري العربي للمياه وتعيين نقطة اتصال وطنية مناسبة يمكن أن تكون من خارج وزارة المياه[52].

ويجري تعيين نواب لرؤساء فرق الرصد الوطنية من بين مزودي خدمات المياه، وذلك لمساعدة نقاط الاتصال الوطنية في تأدية مهامها على صعيد رئاسة هذه الفرق. وقد تم التوافق على أن يتولى ممثل البلد لدى مجلس الإدارة التابع للجمعية العربية لمرافق المياه منصب نائب الرئيس في فرق الرصد الوطنية في البلدان الـ 18 الأعضاء في هذه الجمعية. أما في حالة البلدان العربية الأربعة التي لم تنضم بعد إلى الجمعية، فستعمل الوحدة الخاصة بمبادرة +MDG، بالتشاور مع نقاط الاتصال الوطنية على تسهيل الاتصال مع الهيئات المعنية بالمياه في هذه البلدان من أجل تحديد الممثل المناسب لمرافق المياه وخدمات الصرف الصحي ليضطلع بمهام نائب الرئيس في فريق الرصد الوطني.

ومن الضروري أن تضفي فرق الرصد الوطنية على برنامج الرصد طابعاً مؤسسياً على المستوى الوطني وضمان التنسيق والتعاون بين الوكالات من خلال عقد اجتماعات منتظمة، والاشتراك في إعداد البيانات اللازمة لملء الاستبيان الخاص بمبادرة +MDG من أجل حساب المؤشرات. وتتخذ البلدان العربية حالياً الترتيبات المؤسسية اللازمة ويتوقع أن تخصص ميزانيات ملائمة لفرق الرصد، ما يسمح بتهيئة البيئة المؤازرة لنجاحها.

3- المستوى المحلي: إثبات التحقق

البيانات الرسمية التي تستمدّ من نماذج الاستمارات الخاصة بمؤشرات +MDG التي ستملأها فرق الرصد الوطنية ستستكمل بمسوح ميدانية تُجرى في مجالات معيّنة في بعض البلدان. وتنفذ المسوح الميدانية في أربعة إلى ستة بلدان فقط يختارها المجلس الاستشاري بالتشاور مع نقاط الاتصال الوطنية. ويُدعى أعضاء المجلس الاستشاري وعدد من المؤسسات المعيّنة إلى إجراء المسوح الميدانية بالاتصال مع مؤسسات ومنظمات غير حكومية محلية ضمن مجتمعات معيّنة، أو تكلّف بتعيين جهات شريكة مناسبة لإجراء هذه المسوح. ومن شأن هذه المسوح أن تعطي معلومات وبيانات نوعية تساهم في استكمال البيانات الكمية الرسمية التي تم جمعها من خلال فرق الرصد الوطنية، على أن يُستند إليها في صياغة تقريريْ الرصد الإقليميين في إطار مبادرة +MDG اللذين سيصدران قبل انتهاء عام 2015.

52 إن الوزارات الأعضاء في المجلس الوزاري العربي للمياه هي تلك المسؤولة عن إدارة الموارد المائية. وفي بعض البلدان، يتم إيلاء مسؤولية إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي لوزارات مختلفة، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر تلك المعنية بالإسكان والبلديات.

زاي- طرق التنفيذ

مبادرة +MDG هي مبادرة مدعومة من مشروع تموله الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وقد أطلق في كانون الأول/ديسمبر 2011. تشرف الإسكوا على هذا المشروع، وذلك بالتعاون مع الجميعة العربية لمرافق المياه وبالتشاور مع أعضاء المجلس الاستشاري الخاص بهذه المبادرة. يدعم المشروع المبادرة من خلال السعي إلى ضمان أن تسترشد سياسة المياه والصرف الصحي في المنطقة العربية ببيانات ومعلومات وتحليلات وافية وموثوقة، وتستند إلى مجموعة المؤشرات الخاصة بالمنطقة والتي أقرتها الحكومات العربية من خلال مسارات إقليمية على مستوى هذه الحكومات.

1- الإنجازات المتوقعة

يسعى المشروع إلى تحقيق أهدافه من خلال الإنجازات المتوقعة التالية:

(أ) تحسين القدرة الوطنية والإقليمية في مجال جمع البيانات وإدارتها ورصدها، لتكوين مؤشرات +MDG المعنية بإمدادات المياه والصرف الصحي، وذلك من خلال ثلاثة عناصر فرعية متكاملة:

(1) عنصر مؤسسي يشمل:

أ- تعيين نقاط ارتكاز وطنية تتولى رئاسة فرق الرصد الوطنية؛

ب- تشكيل فرق الرصد الوطنية؛

ج- تعيين نائب رئيس لفرق الرصد الوطنية (يكون ممثلاً لبلده في المجلس الاستشاري للجمعية العربية لمرافق المياه)؛

د- تعيين مجلس استشاري لمتابعة تنفيذ المشروع.

(2) عنصر التدريب ويشمل:

أ- وضع منهجيات لجمع البيانات وإدارتها وتحليلها؛

ب- إعداد مواد للتدريب؛

ج- تنظيم ورشات عمل للتنسيق والتدريب والمتابعة على المستوى الإقليمي؛

(3) عنصر المساعدة الفنية ويشمل:

أ- تقديم الخدمات الاستشارية والدعم لفرق الرصد الوطنية؛

ب- تقديم التدريب الميداني من خلال المبادلات بين فرق الرصد الوطنية.

(ب) إنشاء قاعدة إقليمية لإدارة البيانات تكون بمثابة أداة موثوقة لإدارة البيانات المجمعة ودعم تقديم التقارير الدورية حول التقدّم المحرز في الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي وحول نوعية، ومستوى، ونوع هذه الخدمات في البلدان العربية؛

(ج) تزويد برنامج الرصد الإقليمي بطابع مؤسسي يؤهله للمساهمة في صنع السياسات الخاصة بالمياه والصرف الصحي من خلال آلية للرصد تنفذ على المستويين الوطني والإقليمي وتتخذ طابعاً رسمياً، إذ تقدّم عنها تقارير مرحلية نصف سنوية إلى المجلس الوزاري العربي للمياه؛

(د) تشجيع الحوار من خلال سلسلة من الاجتماعات تقوم خلالها مجموعة متنوعة من الجهات المعنية بمناقشة مسألة صياغة مؤشرات +MDG ومكوّناتها انطلاقاً من ظروف المنطقة العربية، ويساهم هذا النقاش بالتالي في المناقشات الجارية حول السياسة العامة العالمية وفي صياغة الأهداف الإنمائية لما بعد عام 2015. وسيتم تنفيذ الأنشطة التالية:

(1) تنظيم حلقة دراسية إقليمية لمناقشة الدروس المكتسبة وتبادل الخبرات حول مؤشرات +MDG والنتائج الأولية مع مجموعة من أعضاء فرق الرصد الوطنية والجهات الإقليمية المعنية بجمع المعلومات الخاصة بالمؤشرات؛

(2) إعداد أوراق موجزة وكتيب حول مبادرة +MDG وتوزيعها في المنتديات الوطنية والإقليمية والدولية؛

(3) تنظيم اجتماع فريق خبراء لمناقشة مؤشرات +MDG ونتائجها والدروس المكتسبة من تطبيقها؛

(4) تنظيم اجتماع رفيع المستوى حول مؤشرات +MDG في فترة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية، يشارك فيه ممثلون عن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني من المعنيين بالمياه في إطار الأهداف الإنمائية وفترة ما بعد عام 2015. ويتمثل الهدف من هذا الاجتماع في تبادل الخبرات واستعراض الدروس المكتسبة للتداول في التوصيات والمقترحات على صعيد السياسة العامة لإطار عمل ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية في مجال إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، وذلك بالاستناد إلى نتائج اجتماع فريق الخبراء السابق، فضلاً عن دعم الآليات المؤسسية لضمان استدامة الآلية الإقليمية لتطبيق مبادرة +MDG ما بعد تنفيذ المشروع.

2- النتائج المتوقعة

سيساعد هذا المشروع في تعزيز قدرة الأطراف المعنية على الإحاطة بواقع الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية، وتقييم هذا الواقع بالاستناد إلى مجموعة من المؤشرات الخاصة بالمنطقة. ومن النواتج المتوقعة لهذا المشروع لدى انتهائه أو خلال فترة تطبيقه:

(أ) صدور تقريرين على المستوى الإقليمي لرصد مؤشرات +MDG تحت إشراف المجلس الوزاري العربي للمياه في عامي 2014 و2015، باللغتين العربية والإنكليزية وبالطباعة العادية والنشر الإلكتروني. وفي نهج مماثل لذاك المعتمد في تقارير برنامج الرصد المشترك، تعرض المؤشرات الأساسية والإضافية على شكل مجاميع لكل بلد، إضافة إلى أرقام مفصلة لكل من المناطق الحضرية والريفية؛

(ب) تقديم ثمانية تقارير مرحلية حول مبادرة +MDG إلى المجلس الوزاري العربي للمياه والهيئات التابعة له لإطلاع الحكومات على التقدم المحرز في تطبيق المبادرة خلال فترة تنفيذ المشروع. اثنان منها هما التقريران الإقليميان المشار إليهما آنفاً؛

(ج) إنشاء فرق رصد وطنية مع قاعدة إقليمية لتجميع البيانات واحتساب المؤشرات والمساهمة في التقارير الوطنية والإقليمية حول مؤشرات +MDG خلال فترة تنفيذ المشروع وفيما بعدها؛

(د) إنشاء وحدة خاصة بمبادرة +MDG ضمن الجمعية العربية لمرافق المياه تكون مسؤولة عن تقديم المساعدة الفنية والتنسيق بين الأطراف المعنية لتفعيل القاعدة الإقليمية لإدارة البيانات، وإعداد التقارير المرحلية الإقليمية التي تصدر مرة كل سنتين، والعمل على استدامة المبادرة بعد انتهاء المشروع؛

(ه) إطلاق موقع على شبكة الإنترنت وإصدار منشورات ترويجية حول المبادرة باللغتين العربية والإنكليزية؛

(و) صدور قرارات وزارية عن الحكومات العربية تؤيّد المشروع وتقر بنتائجه.

لقد تم تنفيذ العديد من الأنشطة والمخرجات المبينة في ورقة المشروع الآنف ذكرها في إطار هذه المبادرة. ويستعرض القسم أدناه هذه الإنجازات.

حاء- موجز عن التقدم المحرز

بعد اعتماد المجلس الوزاري العربي للمياه مؤشرات +MDG الإضافية في عام 2010، جرى إعداد نموذج استبيان استناداً إلى التعليقات الواردة من البلدان والمجلس الوزاري. وخلال مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، المنعقد في شرم الشيخ في 19 كانون الثاني/يناير 2011، نوّه رؤساء الدول العربية بإعداد نموذج موحد لمؤشرات ومعايير تأمين إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في إطار من التعاون بين منظمات إقليمية ودولية، وذلك في سياق ما تبذله البلدان العربية من جهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد شكل ذلك قاعدة لتفعيل عملية بلورة آلية إقليمية.

وقد دارت مشاورات بين الشركاء الإقليميين من أجل تشكيل المجلس الاستشاري لدعم مبادرة +MDG، وذلك على هامش الدورات العادية للجنة الفنية العلمية الاستشارية التابعة للمجلس الوزاري العربي للمياه. وقد استُكملت هذه المشاورات بطاولة مستديرة استضافها مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا في حزيران/يونيو 2010 وباجتماع تنسيقي تم تنظيمه في أيلول/سبتمبر 2011 على هامش أحد الاجتماعات الإقليمية الخاصة بالمياه في أثينا.

ومن ثم تم توقيع اتفاقية بين الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي والإسكوا في كانون الأول/ديسمبر 2011 حول مشروع يهدف إلى دعم تطبيق المبادرة. كما جرى توقيع مذكرة تفاهم بين الإسكوا والجمعية العربية لمرافق المياه من أجل تطبيق المشروع في عام 2012؛ وعلى هذا الأساس، أنشأت الجمعية العربية لمرافق المياه الوحدة الخاصة بمبادرة +MDG في إطار أمانتها العامة وأنتهت من عملية تعيين المستشار الفني في كانون الثاني/يناير 2013.

واستمر المجلس الوزاري العربي للمياه في إعادة التأكيد على ضرورة قيام البلدان بتعيين نقاط الارتكاز الوطنية بهدف دعم مبادرة +MDG وقد جدد هذه الدعوة في قرارين متتاليين صادرين عنه. وتولت الإسكوا عملية المتابعة على مستوى رفيع داعية البلدان إلى تسمية هذه النقاط. ومع انتهاء شهر أيار/مايو 2013، كانت 18 دولة عربية من أصل 22 قد عينت نقطة ارتكازها الوطنية، وهذه البلدان هي التالية: الجزائر، والبحرين، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وعمان، وفلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والسودان، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن.

وعملت الإسكوا على تطوير مواد خاصة بالتدريب، بما فيها أداة الكترونية، في سبيل دعم عمليات جمع واحتساب المعلومات الواردة في نموذج استبيان +MDG. ويمكن استخدام الأداة الإلكترونية لجمع وتصنيف البيانات الأولية المستقاة من الجهات المختلفة على الصعيد الوطني بهدف التوصل إلى استجابة وطنية موحدة على صعيد المؤشرات الإضافية الواردة في مبادرة +MDG. وقد دُعي أعضاء فرق الرصد الوطنية والمجلس الاستشاري إلى بيروت في أيار/مايو 2013 لمتابعة دورة تدريبية حول مؤشرات +MDG وطرق احتسابها وكيفية استخدام الأداة الإلكترونية. وقد تلا ذلك دورات تدريبية وطنية وأنشطة مساعدة فنية تم تنظيمها بطلب من الفرق الوطنية في الفترة ما بين تموز/يوليو وتشرين الأول/أكتوبر 2013.

والعمل جارٍ كذلك على إطلاق المسوحات الميدانية التي من شأنها أن تكمّل المعلومات المستقاة من الوزارات والجهات المزودة للخدمات المشرفة على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي أو المسؤولة عنها.

رابعاً- الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي: التغيّر في الاتجاهات

ألف- التحول من الطرق الطوعية إلى الطرق الإلزامية لتحقيق الحصول على المياه والصرف الصحي

الهدف من هذا التقرير هو إظهار التقدم الذي أحرزته المنطقة العربية في تحقيق الغاية المتعلقة بالحصول على المياه من مصادر محسنة واستخدام مرافق الصرف الصحي المحسنة، وهي غاية انبثقت عن المسار العالمي الذي أطلقه إعلان الألفية وتم تفعيلها من خلال الغايات والمؤشرات التي جرى وضعها لاحقاً في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ثم برزت بعض أوجه القصور التي تعتري النظام الحالي لرصد إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية، وربما مناطق أخرى، إذ تعاني من شح شديد في المياه أو تواجه تحديات في ضمان توفير إمدادات مياه كافية من ناحية الكمية والنوعية من خلال الشبكات والإمدادات القائمة حالياً.

وقد سمحت تطلعات المجتمع الدولي المتمثلة في إطلاق الغايات العالمية والسعي إلى اعتماد برنامج رصد عالمي بإحراز تقدم ملحوظ في العديد من المجالات، لا بل حتى بتحقيق بعض الغايات قبل المهلة المحددة. ففي الواقع، أعلن المجتمع الدولي في آذار/مارس 2012 عن تحقيق الغاية العالمية القاضية بتخفيض عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه الشرب إلى النصف في عام 2010، أي قبل خمس سنوات من عام 2015، وهو عام انقضاء المهلة المحدّدة[53]. وقد تضمن هذا الإعلان أيضاً إقراراً بأن الغاية العالمية المتعلقة بخدمات الصرف الصحي لن يتم تحقيقها قبل انقضاء المهلة، وبالحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيقها.

إلا أن الخطاب المتعلق بالغايات قد أظهر أن الغايات الحالية ليست سوى إجراءات مرحلية كونها غير كافية لتحقيق النفاذ العالمي إلى خدمات المياه الأساسية. وفي الواقع، حصل تحول في النموذج السائد على الصعيد العالمي منذ ذلك الحين في الطريقة التي يتوجب على العاملين في مجال التنمية اعتمادها في التعامل مع مسألة النفاذ إلى مياه الشرب والصرف الصحي، لا سيما الإقرار بضرورة اعتبار الحصول على خدمات المياه الأساسية كحق من حقوق الإنسان. وقد جرى التأكيد على ذلك في منتديات الأمم المتحدة منذ إقراره من قِبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2010، كما هو منصوص عليه في القرارات التالية:

(أ) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 292/64 المؤرخ تموز/يوليو 2010 الذي ينص على أن "الحق في الحصول على مياه شرب مأمونة ونقية والصرف الصحي حق من حقوق الإنسان ولا بد منه للتمتع التام بالحياة وبجميع حقوق الإنسان"؛

(ب) قرار مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان رقم 9/15 المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر 2010 الذي يؤكد أن "حق الإنسان في الحصول على مياه شرب مأمونة وخدمات الصرف الصحي ينبثق عن الحق في التمتع بمستوى معيشة ملائم ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق في التمتع بالقدر الأكبر الممكن تحقيقة من الصحة الجسدية والذهنية، فضلاً عن الحق في الحياة والكرامة الإنسانية".

53 منظمة الصحة العالمية/اليونيسف، 2012a.

ويطرح ذلك تحديين كبيرين أمام الحكومات وهما: (أ) التحدي المتعلق بتوفير الخدمات للجميع؛ و(ب) التحدي المتعلق بتعميم الحق في الحصول على هذه الخدمات في إطار نهج قائم على حقوق الإنسان على صعيد التنمية.

وفي حال تم تكريس النفاذ إلى هذه الخدمات كحق من حقوق الإنسان، من الضروري أن يجري تعميم هذا النفاذ. بالتالي، من شأن أي نهج مرتبط بالأهداف والمؤشرات ذات الصلة لا يسعى إلى تحقيق تعميم الحصول على مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي أن يكون عرضة لتعقيدات سياسية على صعيد التطبيق تعترض الأجهزة الحكومية والمنظمات المعنية التي تنادي بتحقيق هذا الهدف. من هنا، يمكن القول أن اعتماد "نهج قائم على حقوق الإنسان" في إطار توفير هذه الخدمات يتعارض بشكل مباشر مع أي نظام قائم على "الأهداف والمؤشرات ذات الصلة" لا يعتبر النفاذ العالمي كهدف نهائي له، مع الإشارة إلى إمكانية تحديد الغايات المرحلية وفق التقدم المحرز على صعيد تحقيق هدف مماثل ضمن إطار قائم على حقوق الإنسان.

أضف إلى ذلك إن الإصرار على اعتبار النفاذ إلى هذه الخدمات كحق من حقوق الإنسان يجعل من توفيرها واجباً إلزامياً على الحكومات. وما هذا سوى نهج مغاير تماماً للإطار الحالي الذي ينص على نظام اختياري لرصد إحدى الغايات العالمية وإعداد التقارير بشأنها لا يختلف بين بلد وآخر. ويُعتبر ذلك تحولاً من الإعداد الاختياري للتقارير إلى حق إلزامي من حقوق التنمية، ما يعكس تغيراً ملحوظاً في الميدان العالمي.

وتركز القرارات المعتمدة في عام 2010 على تعزيز مبدأ الوصول إلى إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي كحق من حقوق الإنسان من دون الدخول في طرق العمل التي تتبعها الدول والواجبات المترتبة عليها لتحقيق هذه الغاية. بالتالي، جرت مداولات حول هذا الحق ضمن اللجنة الثالثة للجميعة العامة للأمم المتحدة التي تعنى بالقضايا الاجتماعية والإنسانية والثقافية. وقد نتج عن ذلك اعتماد مسودة قرار ترمي إلى التحقيق التدريجي لحق الإنسان بمياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي من دون تمييز، مع ما يرتبط بذلك من إجراءات رصد وتحليل، فضلاً عن تضمين هذا الحق في خطة التنمية لما بعد عام 2015[54].

التفعيل من خلال المؤشرات والمعايير

وخلال العمليات الاستشارية على صعيد الحكومات التي تلت اعتماد هذا الحق الجديد من حقوق الإنسان، أخذت المناقشات منحى متعلقاً بكيفية تفعيل هذه الخدمات الأساسية وكيفية ضمان النفاذ إلى هذه الخدمات، وقياسه، وإعداد التقارير بهذا الشأن. وقد عبر هذا النقاش العالمي عن مخاوف المجلس الوزاري العربي للمياه على المستوى الإقليمي المتعلقة بمدى فعالية استخدام الغاية المندرجة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية من أجل رصد النفاذ الفعلي إلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي وإعداد التقارير بهذا الشأن. وعلى صعيد المنطقة العربية، أفضى هذا التقييم إلى بلورة ما يُعرف بمبادرة MDG+ منذ عام 2009 واعتماد مؤشرات إضافية. أما على المستوى العالمي، فقد تجلى التقدم المحرز على صعيد هذه المداولات في اعتبار الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي حقاً من حقوق الإنسان في عام 2010؛ ومن ثم من خلال القرار الذي اعتُمد عام 2011 والذي يسلط الضوء على المعايير نفسها المندرجة في إطار مبادرة MDG+ فيما يتعلق برصد النفاذ إلى هذه الخدمات.

---

54 الجمعية العامة للأمم المتحدة. مسودة القرار الصادر عن اللجنة الثالثة (A/C.3/68/L.34/Rev.1). تمت مناقشة هذه المسودة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 في الاجتماع الـ 49 للجنة في الدورة الـ 68 للجمعية العامة المنعقدة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2013. متوفرة على https://papersmart.unmeetings.org/ga/third/68th-session/programme/49th-meeting/، وترد بشكل موجز في المعهد الدولي للتنمية المستدامة، 2013.

وبشكل خاص، يطلب مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في قراره رقم 1/18 المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر 2011 من الدول:

"(أ) أن ترصد وأن تحلل باستمرار حالة إعمال الحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي استناداً إلى معايير التوافر، والجودة، والمقبولية، وسهولة الحصول، والقدرة على تحمل التكاليف؛

(ب) أن تقيّم السياسات والبرامج والأنشطة القائمة المتعلقة بقطاعي المياه والصرف الصحي، موليًة الاعتبار الواجب لإدارة المياه المستعملة، بما في ذلك معالجتها وإعادة استعمالها، وأن ترصد الموارد المخصصة لزيادة إمكانية الحصول بشكل مناسب على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وأن تحدد الجهات الفاعلة وقدرتها"[55].

وكما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يجب قياس مدى النفاذ إلى المياه ومرافق الصرف الصحي استناداً إلى معايير التوافر، والجودة، والمقبولية، وسهولة الحصول، والقدرة على تحمل التكاليف، ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها. وبإجراء مقارنة سريعة لهذه المعايير مع المؤشرات العالمية الحالية لقياس التقدم المحرز على صعيد مياه الشرب والصرف الصحي، يمكن الملاحظة بأن النفاذ إلى خدمات المياه والصرف الصحي المحسنة أو غير المحسنة (سهولة الحصول) هو المعيار الوحيد المستخدم حالياً فيما لا يتم قياس المعايير الأخرى (معايير التوافر، والجودة، والمقبولية، والقدرة على تحمل التكاليف، ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها). بالمقابل، تقيس مبادرة +MDG، بالإضافة إلى مؤشر سهولة الحصول الخاص ببرنامج الرصد المشترك، مؤشرات التوافر، والجودة، والقدرة على تحمل التكاليف، ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها. بالتالي، تندرج مؤشرات مبادرة +MDG في السياق نفسه مع توصيات مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

باء- التحدي الكامن وراء التحول نحو نهج قائم على الحقوق من أجل ضمان الحصول على مياه مأمونة

بما أن عملية تطوير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان، من المتوقع أن يطرأ تغيير على النهج المتبع حالياً على صعيد هذه الخدمات. بالتالي، إن معايير ومبادئ الإنصاف، والمساءلة، والتمكين، والمشاركة، وعدم التمييز، وإيلاء الاهتمام للمجموعات الضعيفة كلها عوامل يجب إدراجها في الخطط والسياسات المتعلقة بهذه الخدمات.

إن الإقرار بالتبعات القانونية لاعتبار الحق في الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي حقاً من حقوق الإنسان يعطي الجميع الحق في الوصول إلى خدمات مياه وصرف صحي كافية، ومأمونة، وميسورة التكلفة داخل المنزل أو في محيطه المباشر، وكذلك في المستشفيات، والمدارس، وأماكن العمل. بالتالي، سيؤدي الإقرار بهذا الحق إلى النتائج التالية:

(أ) تصبح خدمات مياه الشرب والصرف الصحي حقاً قانونياً بدلاً من أن تكون سلعة أساسية أو خدمة يتم توفيرها طوعياً؛

55 الأمم المتحدة، 2011.

(ب) يقع على عاتق الحكومات مسؤولية تطوير وتوفير هذه الخدمات لكافة المواطنين من دون تمييز، لا سيما فيما يتعلق بحاجات الفئات الفقيرة والمهمشة؛

(ج) تمكين المجتمعات والفئات المهمشة من أجل المشاركة في عمليات صنع القرار؛

(د) تمكين الشعوب للمطالبة بحقوقها وحث الفرقاء المعنيين على الإضطلاع بواجباتهم.

يتطلب الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، باعتباره حقاً من حقوق الإنسان، إعادة النظر في المؤشرات والطرق المعتمدة حالياً لرصد النفاذ إلى هذه الخدمات، وبالتالي، يجب توسيع نطاقها لتشمل معايير إضافية تتماشى مع الإقرار بهذا الحق الجديد.

جيم- القيود المحيطة بتحول نظم الرصد الحالية من الطرق الطوعية إلى النهج القائم على الحقوق

إن نظام الرصد الحالي مصمم على نحو يخدم الهدف المتمثل في وضع أهداف ومؤشرات مبسطة ومرتبطة بإطار زمني معين، على أن تكون قابلة للقياس وعملية على صعيد جمع البيانات استناداً إلى برامج الرصد القائمة أساساً. من هنا، تتجلى بوضوح القيود التي يطرحها ذلك أمام الانتقال إلى نهج قائم على حقوق الإنسان؛ بالتالي، يتطلب مثل هذا النهج توفر الدعم لمبدأ تعميم النفاذ لخدمات المياه والصرف الصحي من دون أي تمييز. وتؤدي الدروس المستفادة من نظام الرصد الحالي دوراً أساسياً في تحديد الطريقة الواجب اتباعها من أجل دمج القطاع المائي ونظام الرصد الجديد للمياه والصرف الصحي في خطة التنمية لما بعد عام 2015.

وبناءً على ما تقدم، يجب الأخذ بعين الاعتبار الدروس المستخلصة من تطبيق نظام الرصد العالمي الحالي لدى اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان، وذلك على النحو التالي[56]:

(أ) الشمولية: تهدف الغاية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي بصيغتها الحالية إلى "أن يتم بحلول عام 2015 خفض نسبة الأشخاص غير القادرين على الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية إلى النصف". ومن منطلق حقوق الإنسان، من الضروري توسيع هذا الهدف ليشمل تعميم النفاذ الموثوق إلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي في إطار زمني محدد؛

(ب) موثوقية إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي: باعتباره حقاً من حقوق الإنسان، من الضروري أن يكون النفاذ إلى إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي موثوقاً. ويجب قياس مدى موثوقية نظام إمدادات المياه بحسب القدرة على الوصول، وكمية الإمدادات، ونوعية المياه الموفرة، ومدى استمرارية الإمدادات. أما مدى موثوقية نظام الصرف الصحي، فيجب قياسها بحسب القدرة على الوصول ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها؛

(ج) تزويد المجموعات الأشد حرماناً بخدمات المياه والصرف الصحي: من الأوجه المهمة لخدمات المياه والصرف الصحي كحق من حقوق الإنسان تعميم النفاذ إلى هذه الخدمات من دون أي تمييز، على أن يطال ذلك المجموعات الأشد ضعفاً أو تهميشاً، وبحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 15 الذي ينص على ما يلي:[57] "وينبغي للدول الأطراف أن تكفل ألا تفضل الجهات المستثمرة

56 برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ 2007.

57 المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 2002.

الاستثمار، بصورة غير متناسبة، في خدمات ومرافق الإمداد بالمياه الباهظة الثمن والتي لا يكون بإمكان إلا جزء صغير محظوظ من السكان الوصول إليها في الغالب، بدلاً من الاستثمار في خدمات ومرافق تفيد جزءاً أكبر بكثير من السكان". كما يجب ربط المجموعات الفقيرة والمهمشة بنظم إمدادات المياه والصرف الصحي الأساسية، على أن تكون كلفة هذا الربط ميسورة. ومن الأهمية بمكان تحديد أهداف لضمان أن تفي خطط البنى التحتية العامة الخاصة بالمياه والصرف الصحي باحتياجات المجموعات الضعيفة والمهمشة، بما في ذلك المدارس، والمستشفيات، والسجون، وأولئك الذين يعيشون في الأحياء العشوائية وفي مخيمات اللاجئين؛

(د) النفاذ إلى المعلومات والمشاركة: من الضروري تعميم النفاذ إلى خدمات المياه والصرف الصحي بصفتها حقاً من حقوق الإنسان. بالتالي، يجب أن يتمكن الأشخاص كافة من الوصول بشكل كامل ومتكافئ إلى المعلومات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. ولهذه الغاية، يتوجب على النظام الدولي للرصد وإعداد التقارير اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان النفاذ إلى المعلومات والتمثيل العادل على صعيد صنع القرار لكافة الأشخاص، لا سيما المجموعات المهمشة.

ويجب أن تؤخذ هذه القضايا بعين الاعتبار خلال المداولات حول وضع برنامج رصد دولي جديد وإعداد خطة التنمية لما بعد عام 2015 تركز بشكل أكبر على صياغة مجموعة من أهداف التنمية المستدامة.

دال- بعض القضايا المفاهيمية الأساسية حول أهداف التنمية المستدامة

من الضروري أن ترتكز الجهود الرامية إلى تعزيز خطة التنمية العالمية إلى مبادئ ريو، وإعلان الألفية، والرؤية التي تمت بلورتها في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20 "المستقبل الذي نصبو إليه"، فضلاً عن النقاشات والاستشارات الجارية حالياً والمتعلقة باعتماد نهج ورؤية شاملين وجديدين يحددان ملامح خطة التنمية العالمية لما بعد عام 2015. وتتخذ هذه المسارات المختلفة كأساس للحوار العالمي حول مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة التي من شأنها أن تضع الخطوط العريضة لخطة التنمية لما بعد عام 2015.

وتستند المناقشات والمشاورات الجارية على المستويات الوطنية، والإقليمية، والعالمية بهدف وضع أهداف التنمية المستدامة إلى المبادئ التي اعتمدت في مؤتمر ريو في عام 1992، لا سيما تلك التي ترمي إلى تحقيق العدالة بين الأجيال (المبدأ 3)؛ والسيادة (المبدأ 2)؛ والقضاء على الفقر (المبدأ 5)؛ والمسؤولية المشتركة لكن المتباينة (المبدأ 7)؛ والمشاركة العامة، وإشراك المرأة، والشباب والسكان الأصليين (المبادئ 10، و20 و22)؛ والنهج الوقائي (المبدأ 15)، وحماية البيئة والموارد الطبيعية للسكان في حالات الاضطهاد والهيمنة والاحتلال (المبدأ 23). ويتضمن إعلان ريو إشارة واضحة إلى مبادئ الإنذار المسبق والإجماع الدولي لمعالجة المشاكل البيئية العابرة للحدود.

وفي عام 2000، أعطى إعلان الألفية الزخم السياسي اللازم للمضي قدماً في وضع خطة تنمية جماعية تجسدت فيما بعد في الأهداف الإنمائية للألفية. وبشكل عام، اكتسى التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف أوجهاً مختلفة في المنطقة العربية[58]. ففي حين أن الوصول إلى التعليم الأساسي قد شهد تحسناً، إلا أن معدل وفيات الأمهات والأطفال لا يزال يراوح مكانه مقارنة مع مناطق أخرى. كما وجه الخبراء وأصحاب المصلحة انتقادات للأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها محدودة النطاق مقارنة مع إعلان الألفية، وهي لا تعكس على النحو المناسب قضايا هامة مثل الإقصاء الاجتماعي، والاستدامة البيئية، وانعدام المساواة، وحقوق الإنسان، والحوكمة. صحيح أن العقد الماضي قد شهد تقدماً على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن هذا

58 المرجع نفسه.

التقدم لم يكن مستداماً، ما يطرح تحدياً أساسياً لخطة التنمية لما بعد عام 2015 يتمثل في "الفصل" ما بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستخدام المفرط للموارد والتدهور البيئي، هذا إلى جانب تحديات أخرى.

كذلك اعتُبرت بعض غايات ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية غير كافية لقياس التقدم المحرز. فعلى سبيل المثال، وكما هو وارد في الفصل 3، وجه المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الأولى المنعقدة في الجزائر العاصمة في عام 2009 انتقادات للتقدم الذي أظهرته التقارير على صعيد الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في إطار الأهداف الإنمائية للألفية واصفاً إياه بأنه غير واقعي في ظل ندرة المياه والخدمات المتقطعة التي تعاني منها العديد من البلدان العربية. كما دعا الإسكوا إلى الإشراف على وضع آلية رصد إقليمية استناداً إلى خصائص المنطقة. وقد نتج عن ذلك اعتماد مبادرة MDG+ التي ترصد حالياً النفاذ إلى إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي بناءً على عدد من المؤشرات الإضافية التي تقيس استمرارية توفير الخدمات والقدرة على تحمل كلفتها ومدى استدامتها، مع الإشارة إلى أن تطبيق هذه المبادرة جار حالياً بالتعاون مع فرق الرصد الوطنية وبالشراكة مع الجمعية العربية لمرافق المياه، والشبكة العربية للبيئة والتنمية، والمجلس العربي للمياه، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، وبدعم مادي من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي.

ومن خلال تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية، شهد مفهوم "الشراكة" المستخدم للتعبير عن حالة تعزيز التنمية باعتماد نهج تطبيق مختلفة، تعثراً بسبب النقص في الآليات الضرورية للاستعراض والتقييم، فضلاً عن التركيز على العلاقات من نوع "الجهة المانحة - الجهة المتلقية"، وما تأتى عن ذلك من ضعف الاهتمام بتطوير التمويل والتعاون أبعد من حدود المساعدة. بالتالي، من الضروري أن يخضع مفهوم "الشراكة العالمية" في إطار خطة التنمية لما بعد عام 2015 إلى إعادة بلورة وتحديد خطوطه العريضة بهدف الاستفادة من الدروس المستخلصة خلال العقد الماضي. ولهذه الغاية، يوصي فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى بدمج الشراكات الدينامية المتعددة الأطراف في كل من المجالات أو القطاعات المفاهيمية، وهي شراكات يمكن تنظيمها على المستويات الوطنية، والإقليمية، والعالمية.

وإلى جانب التشديد على الحاجة إلى التمويل وبناء الشراكات، اعتبر منتدى التنمية العربي الذي عُقد في مقر مجموعة الامم المتحدة الانمائية في عمَّان في نيسان/أبريل 2013، أن التعاون الإقليمي هو من المحركات الأساسية للتنمية الواجب إيلاء الاهتمام اللازم لها في إطار التنمية المستقبلية. كما سلط الاجتماع الضوء على خمسة مبادئ تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة العربية من أجل أن يتم لحظها في خطة التنمية لما بعد عام 2015، وهي: الإنصاف، والمناعة، والاستدامة، والمساءلة، والمشاركة[59]. وفي إطار الأنشطة التشاورية الإقليمية، تولت الإسكوا إعداد مسودة مقترح لمقاربة عربية خاصة بأهداف التنمية المستدامة جرى طرحها للنقاش خلال الاجتماع الاستشاري الإقليمي الذي عُقد في تونس يومي 18 و19 تشرين الثاني/نوفمبر 2013[60]. وستتم الاستفادة من الوثيقة الختامية للاجتماع والوثيقة المنقحة للمقاربة خلال العملية الاستشارية العالمية الأوسع نطاقاً للفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أوكلته الجمعية العامة للأمم المتحدة مهمة الإعداد لمقترح خاص بأهداف التنمية المستدامة بحلول أيلول/سبتمبر 2014.

59 للمزيد من المعلومات، الرجاء الاطلاع على التقرير على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.undg.org/docs/13095/ADF%20short-web_1406.pdf.

60 الوثيقة المعنونة: "القضايا المفاهيمية الرئيسية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة: نحو مقاربة عربية لأهداف التنمية المستدامة" متوفرة على الموقع الإلكتروني التالي http://www.escwa.un.org/information/meetingdetails.asp?referenceNum=3248E (كانون الأول/ديسمبر 2013).

وللمضي قدماً في إعداد أهداف التنمية المستدامة، من الضروري التوقف عند العديد من القضايا. فمن جهة، سيؤدي مفهوم "الأهداف العالمية والغايات الوطنية" المستلهم من مبدأ "المسؤولية المشتركة لكن المتباينة" على الأرجح إلى تعزيز حس الملكية ويتيح للبلدان انتقاء غايات تناسب واقعها، مع إمكانية تحديد وتيرة التطبيق من خلال اعتماد مواعيد مستهدفة مختلفة لبلوغ هذه الغايات على المستوى الوطني. ويتم التعبير عما ذكر خلال المناقشات العالمية الجارية حالياً بعبارة "نهج المتابعة". ومن جهة أخرى، سيسمح تعزيز الاتساق العالمي بين الأهداف (أو ما يُعرف بالنهج التنازلي) بتحسين التناسق بين البلدان وتسهيل عملية جمع وقياس التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة. ويسلط هذا التفاوت الضوء على الحاجة إلى النظر في المقايضات بين مفهومي التعميم والمرونة في صياغة أهداف التنمية المستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار أن أحد العوامل الأساسية لنجاح إطار الأهداف الإنمائية للألفية هو سهولة فهمه وتطبيقه.

ومن النقاط الأخرى التي يتناولها النقاش ما إذا كان يجب تخصيص أهداف منفردة، أو خاصة (تجمع ما بين غايتين قطاعيتين أو أكثر) أو متكاملة تكون مدمجة في كافة الغايات المرتبطة بالأهداف المعتمدة لمعالجة القضايا التنموية مثل المياه، أو الحوكمة، أو الفقر، أو البيئة. ونظراً لطبيعة بعض هذه القضايا التنموية، يرى البعض أن النهج المتكامل للتنمية المستدامة يُفترض أن يعمل على تحقيق غايات متكاملة تساهم في تضمين قضايا تنموية مثل الحوكمة والبيئة في أهداف شاملة. ويفترض دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في أهداف وغايات شاملة الإقرار على سبيل المثال بأهمية ضمان نتائج الرفاه الإنساني والحفاظ في الوقت عينه على محفزات البيئة الصحية. وقد تم التوافق في مؤتمر ريو+20 على ضرورة أن تكون أهداف التنمية المستدامة ملهمة، وموجزة، وقائمة على الأنشطة، وسهلة الفهم والرصد، فضلاً عن أهمية أن تكون محدودة العدد وذات طابع شمولي وقابلة للتطبيق على المستوى العالمي.

ولدى تحديد آليات تطبيق أهداف التنمية المستدمة، سيؤدي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة دوراً ريادياً على الأرجح في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف على المستوى العالمي[61]. أما على المستوى الإقليمي، فقد تضطلع الأجهزة الحكومية، بما فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية بهذا الدور الريادي. وعلى المستوى الوطني، تستوجب متابعة أهداف التنمية المستدامة وآليات التنسيق العابر للقطاعات توفر الدعم من قِبل الوزارات التنفيذية المختلفة (المدارة من قِبل وزارة/منظمة مركزية للتخطيط)، وأعضاء البرلمان والمجتمع المدني.

هاء- مسألة الوصول إلى المياه والصرف الصحي في صلب المداولات العالمية حول أهداف التنمية المستدامة

شدد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) الذي عُقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيو 2012 على أهمية قضايا المياه، والطاقة، وغيرهما من القطاعات في إطار التنمية لما بعد عام 2015، داعياً إلى صياغة أهداف التنمية المستدامة واعتمادها كوسيلة للبناء على إطار الأهداف الإنمائية للألفية الحالي وتحقيق ما هو أبعد من ذلك. أما فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي، فتعكس الرؤية المشتركة للمشاركين في مؤتمر ريو+20 أربعة اتجاهات أساسية هي: (أ) الإقرار بأهمية المياه والصرف الصحي على صعيد التنمية المستدامة؛ و(ب) الالتزام بتعميم النفاذ إلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي على نحو تدريجي والإقرار بالآثار الإيجابية التي سيتركها تحقيق هدف مماثل في مجال القضاء على الفقر وتمكين المرأة وحماية الصحة العامة؛ و(ج) الحاجة إلى إدارة المياه باعتماد مقاربة شاملة مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الحفاظ

61 تم إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بموجب قرار الجمعية العامة رقم 290/67 المؤرخ حزيران/يونيو 2013.

على سلامة النظام الإيكولوجي وضمان استدامته؛ و(د) الإقرار بأهمية الموارد المائية غير التقليدية على صعيد مواجهة مشكلة ندرة المياه، فضلاً عن الحاجة إلى الحفاظ على نوعية الموارد المائية والحد من التلوث. وقد تجسدت هذه الرؤية المشتركة في رؤية والتزام عالميين وفق ما ينص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 288/66 (أيلول/سبتمبر 2012):

"(119) ونسلم بأن المياه تعد عنصراً جوهرياً من عناصر التنمية المستدامة، حيث أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعدد من التحديات العالمية الرئيسية. ولذلك نكرر التأكيد على أهمية إدراج مسألة المياه في التنمية المستدامة، ونشدد على ما للمياه والصرف الصحي من أهمية بالغة ضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛

(120) ونجدد تأكيد ما ورد في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وإعلان الألفية من التزامات ترمي إلى خفض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وإلى استحداث أسلوب متكامل لإدارة موارد المياه، ووضع خطط لتحقيق الكفاءة في استعمال المياه، بما يضمن استخدام المياه بما يراعي الاستدامة. ونلتزم بالعمل تدريجياً على تمكين الجميع من الحصول على مياه الشرب المأمونة والميسورة ومن الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية، باعتبار ذلك أمراً لازماً للقضاء على الفقر وتمكين المرأة وحماية الصحة البشرية، وبتحقيق تحسن كبير في الأخذ بالنهج المتكامل في إدارة موارد المياه على جميع المستويات وعلى النحو المناسب. وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد تمسكنا بالالتزامات المتعلقة بدعم هذه الجهود، لا سيما جهود البلدان النامية، من خلال حشد الموارد من جميع المصادر، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا؛

(121) ونجدد تأكيد التزاماتنا المتعلقة بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي، وهو حق سنسعى إلى إعماله تدريجياً لمصلحة شعوبنا في إطار الاحترام التام للسيادة الوطنية. ولا يفوتنا أيضاً أن نؤكد التزامنا بالعقد الدولي للعمل 2005-2015 "الماء من أجل الحياة"؛

(122) ونسلم بالدور الرئيسي الذي تضطلع به النظم الإيكولوجية في الحفاظ على المياه من حيث كميتها ونوعيتها، ونؤيد ما يُتخذ من إجراءات ضمن الحدود الوطنية لكل بلد بهدف حماية هذه النظم الإيكولوجية وإدارتها بما يضمن الاستدامة؛

(123) ونشدد على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة آثار الفيضانات وموجات الجفاف، وندرة المياه، والعناية بمسألة تحقيق التوازن بين المتاح من إمدادات المياه والطلب على المياه، بما في ذلك، عند الاقتضاء، اللجوء إلى موارد المياه غير التقليدية، وحشد الموارد المالية، والاستثمار في البنى التحتية اللازمة لتقديم الخدمات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما يتلاءم والأولويات الوطنية؛

(124) ونؤكد ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق انخفاض كبير في تلوث المياه وتحسين نوعية المياه، وتحقيق تحسن كبير في أعمال معالجة المياه المستعملة، والرفع من كفاءة استخدام المياه، وتقليص الفاقد من المياه. ولتحقيق هذا الغرض، نؤكد ضرورة المساعدة الدولية والتعاون الدولي".

بالتالي، يمكن التوصل إلى خلاصة مفادها أن المجتمع الدولي قد أعاد تأكيد التزامه بالقضايا التالية:

(أ) بلورة وتطبيق خطط للإدارة المتكاملة للموارد المائية؛

(ب) ضمان الاستخدام المستدام للمياه؛

(ج) تحقيق نفاذ الجميع إلى مياه الشرب المأمونة والميسورة الكلفة وخدمات الصرف الصحي الأساسية بشكل تدريجي؛

(د) حماية النظم الإيكولوجية وإدارتها على نحو مستدام؛

(ه) الحد من تلوث المياه والحفاظ على نوعية المياه؛

(و) تحسين معالجة المياه العادمة؛

(ز) تحسين كفاءة المياه والحد من الخسائر.

وفي إطار متابعة نتائج مؤتمر ريو+20، تم عقد اجتماعات تنفيذية إقليمية في كل من المناطق كأداة لتعزيز التزام البلدان ومشاركتها على المستوى الإقليمي. وفي هذا الصدد، تم عقد الاجتماع التنفيذي الإقليمي العربي في دبي في الإمارات العربية المتحدة يومي 29 و30 أيار/مايو 2013. وقد تولى كل من الإسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة الدول العربية تنظيمه. وفيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالمياه، أقر العديد من المندوبين بأهمية الترابط بين قطاعات المياه، والطاقة، والأغذية، وإعادة استخدام المياه العادمة. وقد شددت "وثيقة دبي للتنفيذ الإقليمي العربي لمخرجات ريو+20" على المقاربة الشمولية الواجب اعتمادها على صعيد التنمية المستدامة مع التركيز على الصلة بين المياه، والغذاء، والطاقة. وتعبر هذه الوثيقة عن موقف المنطقة إزاء قضايا المياه على النحو التالي:

"أكد المشاركون على ضرورة أن تراعي أهداف التنمية المستدامة التي سيتم الاتفاق عليها القدرات، والسياسات، والأولويّات الوطنية للدول، مع إيلاء الأهمية للسلم والأمن، والقضاء على الفقر، ولقطاعات الغذاء، والطاقة، والمياه، والنقل، والحدّ من تدهور الأراضي والجفاف ومكافحة التصحر، والمحافظة على التنوع البيولوجي والحدّ من الكوارث والاستعداد لحالات الطوارئ، وإدارة النفايات باعتبارها تمثّل الإطار الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وإعطاء اهتمام خاص بتطوير تقنيات ونظم تحلية المياه، ومعالجة المياه العادمة بما في ذلك الصرف الصحي وإعادة استخدامها لسد الفجوة بين مصادر المياه، واستخداماتها في خدمة التنمية"[62].

وصادق كذلك المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الخامسة المنعقدة في القاهرة في 6 حزيران/يونيو 2013 على ما تقدم، وهو أمر يعكس بشكل كبير مخاوف المنطقة العربية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة المقبلة المرتبطة بالمياه والصرف الصحي.

ولا يخفى أن التنمية المستدامة للمياه والصرف الصحي مسألة هامة في المنطقة العربية، لا سيما فيما يتعلق بتطوير نظم مستدامة لتحلية المياه ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها، ما يساعد في حماية البيئة وتحسين توفر المياه. ويبدو أن الترابط ما بين المياه والطاقة والغذاء هو أيضاً أحد الهموم الرئيسية للبلدان العربية، ما يعكس إلى حد كبير مدى توفر الموارد الطبيعية (الأراضي، والمياه، والنفط) والخصائص المادية للمنطقة. كما اعتُبر كل من ندرة المياه وتغيّر المناخ قضايا شاملة تؤثر على قطاعات أخرى مثل إدارة الأراضي، وحماية البيئة، والحد من الكوارث. ويلخص الشكل 33 أدناه المسار الزمني لتطوير الهدف المتعلق بالمياه في خطة التنمية لما بعد عام 2015.

62 "وثيقة دبي للتنفيذ الإقليمي العربي لمخرجات ريو+20" متوفرة على الموقع الإلكتروني التالي http://www.escwa.un.org/information/meetingdetails.asp?referenceNum=2044E (كانون الأول/ديسمبر 2013).

الشكل 33- مسار المداولات العالمية والإقليمية حول الغايات والمؤشرات المرتبطة بالمياه

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى معلومات واردة في "وثيقة دبي للتنفيذ الإقليمي العربي لمخرجات ريو+20" متوفرة على الموقع الإلكتروني التالي http://www.escwa.un.org/information/meetingdetails.asp?referenceNum=2044E؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2012؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، 2013؛ وجامعة الدول العربية، 2013.

ملاحظة: أ/ يضم فريق عمل الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة أكثر من 60 كياناً تابعاً للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، وهي تتولى تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة واقتراح رؤية موحدة لخطة التنمية لما بعد عام 2015.

يسلط الشكل 33 الضوء على بعض الركائز الأساسية لخطة المياه منذ مؤتمر قمة الألفية الذي عُقد عام 2000. لقد ازداد إدراك وتقدير مدى صعوبة ضمان النفاذ إلى إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي. وتعطي هذه المداولات إشارة لما قد يخبئه المستقبل في إطار التنمية لما بعد عام 2015 على الصعيد العالمي. بالتالي، يجب التوقف عند ثلاث نقاط أساسية في هذا الصدد هي:

(أ) سيشكل القرار الحكومي القاضي باعتبار مسألة النفاذ إلى مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي حقاً أساسياً من "حقوق الإنسان" تحولاً دراماتيكياً في خطة التنمية العالمية، وسيستوجب اعتماد نهج تدريجي لتحقيق النفاذ للجميع، مع الأخذ بعين الاعتبار القيود التي تواجهها البلدان النامية؛

(ب) يفترض اعتماد نهج قائم على الحقوق تحقيق النفاذ للجميع من دون أي تمييز. بالتالي، من الضروري توفير الحد الأدنى من خدمات المياه والصرف للجميع بغض النظر عن التحديات العملانية مثل القيود المالية للمستهلكين أو مزودي الخدمات. وقد يتأثر توفير الخدمات بقدرة المستهلك على الدفع أو قابلية الحكومة أو مشغلي المياه المحليين للاستثمار في البنى التحتية ضمن المجتمعات الأدنى دخلاً. وقد تم التطرق باستفاضة لهذا النقاش في المطبوعات المتعلقة بخصخصة خدمات المياه والحاجة إلى توفر هيئات تنظيمية لضمان ألا يكون توفير الخدمات الأساسية مستنداً فقط على مبادئ استعادة الكلفة والربحية. وبموجب النهج القائم على حقوق الإنسان، يجب توفير الخدمات بغض النظر عن النوع الاجتماعي، والدين، والانتماء السياسي، والجنسية. بالتالي، تبرز ضرورة توفير هذه الخدمات إلى سكان الأحياء النظامية والعشوائية في حال توجب تحقيق النفاذ للجميع، بما في ذلك مخيمات اللاجئين والمجتمعات المهمشة؛

(ج) وفي إطار حقوق الإنسان، يصبح توفير هذه الخدمات تعهداً إلزامياً على الدول وليس عبارة عن خيار طوعي يتخلله عمليات رصد وإعداد تقارير من قِبل المجتمع الدولي. بالتالي، يتوجب على الحكومات التقيد بالتزاماتها من خلال تضمين قضايا المياه بشكل فاعل في عملية صنع السياسات على المستوى الوطني. ويترتب عن ذلك تداعيات على صعيد الموازنة وقد يتطلب بذل جهود إضافية لإيجاد خيارات مربحة لجميع الأطراف على صعيد السياسات لتجنب أي مقايضات بين الاستثمارات في الخدمات الأساسية ضمن قطاع المياه وخارجه بهدف تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن للجهات المانحة أن تضطلع بدور أساسي في بناء الشراكات مع البلدان النامية في إطار سعيها إلى تعميم النفاذ.

بالتالي، إن الحكومات وهيئات المجتمع المدني مدعوة إلى النظر في هذه الاعتبارات والاضطلاع بدور ناشط في المداولات العالمية الجارية حالياً حول شكل ومضمون إطار التنمية لما بعد عام 2015. وفيما يلي التوصيات المقترحة لدراستها:

(أ) الحاجة إلى التنسيق ما بين خطط وبرامج التنمية الوطنية والإقليمية بحيث تتلاءم وتوجهات التنمية العالمية؛

(ب) التبعات المترتبة على التحول نحو خطة تنمية للمياه والصرف الصحي قائمة على الحقوق، فضلاً عن الحاجة إلى مؤشرات إضافية؛

(ج) بلورة توجه جديد لنظام الرصد العالمي الحالي لبرنامج الرصد المشترك حول النفاذ إلى المياه والصرف الصحي؛

(د) الحاجة إلى تحقيق المواءمة بين نظم الرصد الوطنية والآلية العالمية، مع الأخذ بعين الاعتبار جهود الرصد التي تبذلها المنطقة.

خامساً- المياه في خطة التنمية لما بعد عام 2015

ألف- العناصر الأساسية

سمحت الدروس المستفادة من صياغة غايات ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، ومن دعم عملية رصد هذه المؤشرات وإعداد التقارير بشأنها خلال العقد الماضي بتوجيه المداولات العالمية، والإقليمية والمحلية حول الملامح التي يجب أن تميز خطة التنمية لما بعد عام 2015. ولا تزال النقاشات جارية حول الهيكلية والمقاربة اللتان سيتم اعتمادهما في الفترة ما بعد عام 2015. وفيما يلي أبرز المسائل التي يتناولها النقاش: (أ) ما إذا كان يجب اعتماد مقاربة قطاعية أو مشتركة بين القطاعات على صعيد صياغة الأهداف التنموية؛ و(ب) ما إذا كانت الأهداف العالمية أفضل من الأهداف الإقليمية و/أو الوطنية التي تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والأولويات التنموية المختلفة؛ و(ج) ما إذا كان يجب اعتماد أهداف مثالية أو عملية وأكثر قابلية للقياس تمهيداً لتحقيق المزيد من التقدم في العقود المقبلة. كما تدور نقاشات حول ما إذا كانت خطة التنمية لما بعد عام 2015 يجب أن تتضمن إشارة إلى أهداف التنمية المستدامة أو تستند فقط إلى التنمية المستدامة باعتبارها الإطار الشامل الذي يتم من خلاله وضع مجموعة جديدة من الأهداف والغايات والمؤشرات.

وفيما يتعلق بقطاع المياه، يظهر استعراض المواقف الحالية التي تؤثر على صياغة الغايات المتعلقة بالمياه في خطة التنمية لما بعد عام 2015 إجماعاً كبيراً على ضرورة إدماج ثلاثة عناصر أساسية في الخطة الخاصة بالمياه، وهي:

(أ) إدارة الموارد المائية؛
(ب) الحصول على المياه، وخدمات الصرف الصحي، والنظافة الشخصية؛
(ج) إدارة المياه العادمة.

وتجدر الإشارة إلى الاختلاف في الطرق التي يعتمدها أصحاب المصلحة في تصنيف هذه العناصر المتعلقة بالمياه في خطة التنمية لما بعد عام 2015.

فالمجموعة الأولى تدعو إلى دمج العناصر الثلاثة ضمن هدف واحد، وهي تبرر توجهها بالحاجة إلى الإدارة المتكاملة للموارد المائية وباعتبارها أن الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي وإدارة المياه العادمة هي مجرد مكونات ضمن هذا النهج الإداري.

في المقابل، تعتبر المجموعة الثانية المياه مسألة مشتركة بين القطاعات وهي تدعو إلى دمج مختلف مكوناتها (أي الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، وإدارة المياه العادمة، وكفاءة استخدام المياه على سبيل المثال لا الحصر) ضمن القطاعات أو المحاور ذات الصلة الوارد ذكرها في الأهداف الجديدة المرتبطة بالمياه.

وسيترك اختيار أي من هذين التوجهين آثاراً كبيرة على طريقة الرصد التي سيتم اعتمادها خلال العقود المقبلة.

ويسعى هذا الفصل إلى استعراض مواقف اللاعبين الأساسيين الذين يضطلعون بدور في تحديد ملامح الخطة العالمية للمياه لما بعد عام 2015، وهو يتوزع على قسمين هما: (أ) يركز القسم الأول على مختلف المواقف المتعلقة بإدارة الموارد المائية؛ و(ب) يتعمق القسم الثاني في المواقف المتعلقة بمسألة الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي وإدارة المياه العادمة.

باء- المقترحات المتعلقة بإدارة الموارد المائية في خطة التنمية لما بعد عام 2015

مع اقتراب الموعد المستهدف، أي عام 2015، يحرص المجتمع الدولي على التوصل إلى إجماع حول متابعة خطة التنمية العالمية الحالية المتمثلة في الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تم إطلاق هذا المسار في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (ريو+20) مع إصدار الوثيقة الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" باعتبارها الدليل الأساسي لخطة التنمية لما بعد عام 2015[63]. وفيما يتعلق بالمياه، تتناول الوثيقة في مختلف أقسامها المبادئ الأساسية للإدارة المتكاملة للموارد المائية، لا سيما الحاجة إلى الحفاظ على المياه وكفاءة الري، وتعزيز الإدارة المستدامة للمياه في القسم المعنون "الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة". ويرد في الوثيقة أيضاً قسم خاص بالمياه والصرف الصحي. أضف إلى ذلك أن مؤتمر ريو+20 قد أدخل أهداف التنمية المستدامة كتتمة للأهداف الإنمائية للألفية المعتمدة حالياً، وقد أطلق مساراً استشارياً متعدد المستويات من أجل صياغة هذه الأهداف.

وفي السياق نفسه، حددت المفوضية الأوروبية إطاراً شاملاً لخطة التنمية لما بعد عام 2015، وهو يتناول الأهداف الشاملة الثلاثة التالية للتنمية المستدامة: (أ) القضاء على الفقر؛ و(ب) تغير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج؛ و(ج) حماية الموارد الطبيعية وإدارتها، التي تشكّل أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر المقترح عناصر الاستدامة في الموارد المائية عوامل أساسية في إدارتها. ولهذه الغاية، تفيد المقاربة التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية بضرورة قيام كل بلد بضمان استخدام الموارد على نحو مسؤول بيئياً يحترم الموارد مثل الأراضي والغابات والأنهار والمحيطات ويتيح لأجيال المستقبل الاستفادة منها. أضف إلى ذلك ضرورة استثمار الموارد غير المتجددة، مثل المعادن والمياه الجوفية بشكل شامل ومسؤول يضمن الحد الأقصى من المنفعة الاجتماعية لناحية الطريقة المعتمدة في التسويق لهذه الموارد، ووتيرة استنزافها، واستخدام الدخل الذي تدره"[64]. وبينما يوفر إطار العمل سياقاً نظرياً واضحاً لتصور ما بعد عام 2015 مثلما تراه المفوضية الأوروبية، إلا أنه لا يتبنى في هذه المرحلة غايات ومؤشرات محددة.

وينادي المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي في الأمم المتحدة بضرورة اعتماد هدف عالمي شامل وخاص بالمياه يعكس المساهمة الشاملة للمياه في الاحتياجات التنموية. وفي هذا السياق، حدد المجلس ثلاثة أهداف هي التالية: (أ) النفاذ العالمي لخدمات الصرف الصحي المستدامة وإمدادات مياه الشرب المأمونة "فعلاً"؛ و(ب) تعزيز إدارة المياه العادمة والوقاية من التلوث؛ و(ج) تحسين الإدارة المتكاملة للموارد المائية وكفاءة استخدام المياه[65]. وفي المبدأ، يتماشى الهدف الثالث مع التوجه العام الذي يركز على ضرورة إدارة الموارد المائية على نحو مستدام ومتكامل يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لكن تجدر الإشارة إلى أن المجلس لا يقترح دمج المكونين الآخرين لمسألة النفاذ إلى خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب وإدارة المياه العادمة ضمن الإدارة المتكاملة للموارد المائية. فأقله من وجهة نظر نظرية، يبدو أن ذلك

63 للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع التالي http://www.un.org/en/sustainablefuture (كانون الأول/ديسمبر 2013).

64 المفوضية الأوروبية، 2013.

65 المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي، 2013.

يمنح الأولوية للنفاذ إلى خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب، فضلاً عن إدارة المياه العادمة على نواحي أخرى من إدارة الموارد المائية. كما وأنه على الرغم من الرابط الوثيق الذي يراه المجلس بين المياه والكوارث وتقلب المناخ، هو لا يزال يقترح إدماج الغايات المتعلقة بإدارة الموارد المائية والكفاءة ضمن أهداف أخرى لفترة ما بعد عام 2015، لا سيما الأمن الغذائي. بالتالي، يبدو أن المجلس مقتنع بأهمية إدراج غاية أو غايات متعلقة بإدارة الموارد المائية، ولا سيما بكفاءة استخدام المياه ضمن أهداف أخرى أو قطاعات مثل الزراعة، وهو يفضل أن يركز "الهدف المتعلق بالمياه" بشكل أساسي على النفاذ إلى المياه وخدمات الصرف الصحي وأن يشتمل كذلك على الغاية المرتبطة بإدارة المياه العادمة بصفته هدفاً قائماً بحد ذاته على صعيد المياه.

ويُظهر موقف المجلس الوزاري الأفريقي للمياه أن هذا الأخير يسعى إلى دمج كافة القضايا المرتبطة بالمياه ضمن هدف مثالي واحد يحمل عنوان "ضمان الأمن المائي العالمي للجميع" ويتفرع إلى الغايات الثلاث التالية: (أ) الغاية 1 المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية؛ و(ب) الغاية 2 المتعلقة بإدارة الموارد المائية؛ و(ج) الغاية 3 المتعلقة بإدارة المياه العادمة ونوعية المياه[66]. وعلى صعيد إدارة الموارد المائية، حدد المجلس الوزاري الأفريقي للمياه مواعيد مستهدفة ونسب كمية لخمسة عناصر مرتبطة بـ: (أ) إعداد تقييمات شاملة للموارد المائية على المستويين الوطني والإقليمي بحلول عام 2020؛ و(ب) تعزيز الاستثمارات في مجال إدارة المياه بنسب سنوية محددة للفرد الواحد بين عامي 2020 و2030؛ و(ج) زيادة القدرة على تخزين المياه بنسبة معينة بحلول عام 2030؛ و(د) زيادة نصيب الفرد من المياه المتوفرة وتعزيز كفاءة استخدام المياه بنسبة محددة بحلول عام 2030؛ و(ه) بناء القدرات المتعلقة بإدارة المخاطر المرتبطة بالمياه بحلول عام 2030. ويمكن اعتبار التوجه نحو تحديد غايات كمية وتضمين مسائل مثل كفاءة استخدام المياه، والقدرة على التخزين، وتقييم الموارد، ومؤشرات الاستثمار خطوة نحو إدراج غايات مرتبطة بإدارة الموارد المائية في خطة التنمية العالمية. لكن يكمن التحدي على صعيد التطبيق في كيفية تحديد السنة الأساس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الغايات، وقد يتطلب ذلك تنازلات من الممكن أن تقوض الموقف الطموح للمجلس الوزاري الأفريقي للمياه.

توصلت شبكة حلول التنمية المستدامة التي تضم خبراء بارزين من حول العالم إلى خلاصة مفادها أنه في ظل استمرار الوضع على حاله، قد تصبح بعض أجزاء الكوكب غير قابلة للسكن نظرياً نتيجة لتغيّر المناخ والإجهاد المائي[67]. وقد اقترحت الشبكة في التقرير حول خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 الذي رفعته للأمين العام للأمم المتحدة عشر تحديات/أهداف للتنمية المستدامة ذات أولوية تتوزع على 30 غاية. أما قضايا المياه فترد ضمن ثلاثة أهداف رئيسية هي: الهدف 6 القاضي بتحسين النظم الزراعية وتعزيز الازدهار في المناطق الريفية؛ والهدف 7 القاضي بتعزيز شمولية، وإنتاجية ومناعة المدن؛ والهدف 9 القاضي بضمان خدمات النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي، فضلاً عن الحرص على حسن إدارة المياه وغيرها من الموارد الطبيعية.

يبدو أن عناصر الإدارة المتكاملة للموارد المائية تظهر بوضوح أكبر في إطار تطوير المنطق الكامن وراء هذا النهج حيث تركز الغاية 6-ألف على النظم المستدامة للإنتاج الغذائي من خلال الكفاءة العالية لاستخدام المياه، ومغذيات التربة والطاقة؛ في حين تركز الغاية 6-باء على الحاجة إلى الحفاظ على الغابات والأراضي الرطبة وتوفير نظم زراعية قادرة على مقاومة تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية. أما الغاية 6-جيم،

66 المجلس الوزاري الأفريقي للمياه، 2013.

67 شبكة حلول التنمية المستدامة، 2013.

فترتبط بالحاجة إلى تحقيق النفاذ العالمي إلى الموارد وخدمات البنى التحتية الأساسية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي، والإنتاج الزراعي، والطاقة الحديثة، والنقل، والاتصالات الخليوية وعبر الحزمة العريضة والخدمات الاستشارية. وبدورها، تشدد الغاية 7-باء على الحاجة إلى تعميم النفاذ إلى الخدمات الحضرية الأساسية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي، وإدارة النفايات، والإسكان، والطاقة المنخفضة الكربون والنقل، والاتصالات الخليوية وعبر الحزمة العريضة. أما الغاية 7-جيم، فتبرز الحاجة إلى ضمان هواءً نظيفاً ومياه مأمونة للجميع. وتسلط الغاية 9-ألف الضوء على ضرورة أن يسدد الأفراد والشركات والحكومات الكلفة الاجتماعية للتلوث واستخدام الخدمات البيئية. وتفرض الغاية 9-جيم على الحكومات والشركات الالتزام بالإدارة المستدامة والمتكاملة والشفافة للمياه، والأراضي الزراعية والغابات، ومصائد الأسماك، والمناجم، ومصادر الهيدروكربون من أجل دعم التنمية الاقتصادية الشاملة. وتشير آخر هذه الغايات أيضاً إلى الترابط الذي تظهره العلاقة بين الطاقة والمياه والغذاء، وهي مواضيع تتم حالياً مناقشة إمكانية إدراجها ضمن خطة التنمية لما بعد عام 2015.

ويبين النقاش أعلاه بوضوح أن المقاربة التي تعتمدها شبكة حلول التنمية المستدامة لصياغة أهداف التنمية المستدامة المقترحة شاملة ومتكاملة. وخلافاً للدعوات التي تطلقها بعض المنظمات من أجل تطوير هدف قائم بحد ذاته للمياه يشتمل على كافة أوجه القضايا المرتبطة بالمياه مثل النفاذ إلى المياه وخدمات الصرف الصحي وإدارة الموارد المائية (استخدام الموارد، وتخصيصها، وكفاءة استخدامها)، تتعامل الشبكة مع مسألة الموارد المائية والخدمات المائية على أنها قضية عابرة للقطاعات، واضعة بالتالي الغايات والمؤشرات المرتبطة بالمياه ضمن إطار القطاعات والاستخدامات الخاصة بكل منها. غير أن التحدي لا يزال يكمن في ترجمة هذه الغايات العامة إلى غايات كمية واقعية ترتبط بها المؤشرات المناسبة وفي توفير النظام المحفز لتعزيز ورصد الانجازات المحققة.

رفع فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015 تقريره إلى الأمين العام للأمم المتحدة واقترح 12 هدفاً موزعة على 54 غاية[68]. وخلافاً لشبكة حلول التنمية المستدامة، يقترح الفريق الرفيع المستوى هدفاً قائماً بحد ذاته للمياه يشتمل على نواحي من النفاذ إلى المياه وخدمات الصرف الصحي وعناصر من إدارة المياه والمياه العادمة. وفيما يتعلق بإدارة المياه، تقترح الغاية 6-جيم أن يتم، بحلول عام 2030، سحب المياه العذبة تماشياً مع الإمداد، وتعزيز كفاءة المياه في الزراعة بنسبة x في المائة، وفي الصناعة بنسبة y في المائة، وفي المناطق الحضرية بنسبة z في المائة. أما الغاية 6-دال، فتقترح إعادة تدوير المياه العادمة البلدية والصناعية أو معالجتها قبل التخلص منها. وفي حين أن الغايات بحد ذاتها لا تشير إلى ذلك، يسلط التقرير الضوء على أهمية توفر آليات عادلة وفعالة لتخصيص المياه من أجل استدامتها في المستقبل، كما يقترح اعتماد ممارسات الإدارة الحسنة، فضلاً عن التنظيم المسؤول والتسعير المناسب[69]. ويبدو أن الغاية المقترحة فيما يتعلق بإدارة المياه تضيف إلى المؤشر 7.5 الحالي للأهداف الأنمائية للألفية عنصر الزيادة الكمية لكفاءة استخدام المياه في القطاعات المختلفة.

وبينما عبرت منظمات أخرى محلية، وإقليمية، ودولية عن موقفها إزاء الشكل الذي سيتخذه الهدف المتعلق بالمياه في خطة التنمية لما بعد عام 2015 ومحتوى هذه الأخيرة، تبدو المواقف المبينة أعلاه هي الأبرز على الأرجح ويمكن اعتبارها جامعة وتمثل الآراء والمواقف على اختلافها. ومن الأهمية بمكان الأخذ

68 الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015، 2013.

69 تختلف السياسات المعتمدة في تسعير إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي المحلية بشكل كبير بين بلدان المنطقة. فبينما اعتمد اليمن نهجاً قائماً على استعادة الكلفة من أجل تحديد التعرفة في ظل تفاقم مشكلة ندرة المياه، لا تزال بلدان أخرى بما فيها مصر تدعم تعريفات المياه والصرف الصحي.

في الحسبان أن الهدف ليس التقيد بهذه المواقف، أو تقييمها أو تحديد مدى جدارة المزايا التي تقوم عليها بل محاولة تحديد ملامح مسار التنمية انطلاقاً من الوضع الراهن حيث لا تقع مسألة إدارة المياه في صلب الأهداف الإنمائية للألفية الحالية أو تتواجد على نحو لا يعكس الأثر الحقيقي للمياه في التنمية المستدامة وصولاً إلى حقبة يتم خلالها اعتبار المياه كعامل أساسي وعابر للقطاعات في التنمية المستدامة.

جيم- المياه والصرف الصحي في الأهداف الإنمائية للألفية

خلافاً للغاية المرتبطة بإدارة الموارد المائية، تحتل الغاية المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي مكانة هامة جداً في الأهداف الإنمائية للألفية. فصحيح أن هذا الهدف غير مشمول سوى بغاية واحدة هي الغاية 7-جيم ومؤشريين اثنين هما 7.8 و7.9، إلا أنه يُعتبر عابراً للقطاعات لدرجة أنه يحظى برصد المنظمات التي تعنى بشؤون الصحة أي منظمة الصحة العالمية واليونيسف من خلال برنامج الرصد المشترك. ويبرر الأثر المباشر لمسألة النفاذ إلى المياه وخدمات الصرف الصحي على قطاعي الصحة والتعليم، لا سيما في البلدان النامية الانخراط المباشر لمنظمة الصحة العالمية واليونيسف في عملية تطوير ورصد الغاية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بدلاً من المزودين والمستهلكين الفعليين لإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي.

فالمؤشرات المرتبطة بالغاية 7-جيم من الأهداف الإنمائية للألفية، بحسب قول هاتين المنظمتين، هي إجراء متعلق بالصحة العامة وليست مؤشراً لخدمات المياه. وقد أدى ذلك إلى إهمال المؤشرات وبرنامج الرصد المشترك لعناصر أساسية مرتبطة بتوفير هذه الخدمات مثل استمرارية الإمدادات، ونوعية المياه، والقدرة على تحمل كلفتها، وإدارة المياه العادمة (المعالجة وإعادة الاستخدام).

وعلى الرغم من أن الغاية الحالية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي ترمي إلى "تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام 2015"، لا تعكس المؤشرات المعتمدة رسمياً من قِبل برنامج الرصد المشترك بشكل كامل الهدف المحدد كونها لا تقيس بشكل مباشر سلامة مياه الشرب ولا تقيس مدى استدامة النفاذ إلى هذه المياه وخدمات الصرف الصحي. وفي الواقع، عمل برنامج الرصد المشترك على تطوير منهجيات تستند إلى مؤشرات بديلة لقياس النفاذ المأمون والمستدام إلى مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية بشكل غير مباشر (أنظر الشكل 3). فقد أعيد تحديد النفاذ إلى مياه الشرب على أنه النفاذ إلى مصادر المياه المصنفة محسنة أو غير محسنة، بحيث يتم احتساب شريحة السكان التي تحصل على مصادر مياه محسنة كخطوة في سبيل تحقيق الغاية المرجوة.

كذلك أعيد تحديد النفاذ إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية على أنها النفاذ إلى مرافق الصرف الصحي المصنفة محسنة أو غير محسنة بحيث يتم احتساب شريحة السكان التي تستخدم مرافق صرف صحي كخطوة في سبيل تحقيق الغاية المرجوة. وفي حين تبدو هذه المنهجية منطقية وسهلة، إلا أنها تفتح الباب في الوقت نفسه أمام فرضيات عدة أثارت موجة من الانتقادات. فاستخدام مؤشر الحصول على مصدر محسن للمياه كمؤشر بديل يفترض أن هذه المصادر توفر على الأرجح كمية كافية من المياه المأمونة تكون متوفرة داخل البئر أو على مسافة مقبولة منه وبكلفة ميسورة. ولا يقيس هذا المؤشر بأي شكل من الأشكال نوعية المياه، لكنه يفترض أن المصدر المحسن يوفر على الأرجح مياه مأمونة. إلا أن الحال ليست دوماً كذلك إذ غالباً ما تكون مياه الشرب التي يتم الحصول عليها من مصادر محسنة في العديد من البلدان النامية غير مأمونة.

العوامل المؤثرة على آليات رصد النفاذ إلى المياه وخدمات الصرف الصحي

ما من شك أن الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الغاية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، قد شكلت قوة دفع وراء التقدم المحرز بجزء كبير منه. وبحسب برنامج الرصد المشترك، تم تحقيق الغاية المتعلقة بمياه الشرب في عام 2010 أي قبل خمس سنوات من الموعد المحدد في عام 2015 مع حصول 2.1 مليار شخص إضافي على مصادر محسنة للمياه بين عامي 1990 و2011. وتفيد التقارير أنه في حين تمكن حوالى 1.9 مليار شخص إضافي من الوصول إلى مرافق محسنة للصرف الصحي بين عامي 1990 و2011، لا يزال الطريق طويلاً أمام العالم لتحقيق الغاية المتعلقة بالصرف الصحي بحلول عام 2015 (أنظر الفصل 2 للاطلاع على التقدم الذي أحرزته البلدان العربية). لكن، مع اقتراب عام 2015، انكبت العديد من المنظمات على إعادة تقييم أوجه القصور التي تعتري الغاية الحالية ونظام المؤشرات المعني وتقديم الاقتراحات من أجل تحسينه، شرط أن يتم التوصل إلى إجماع عام حول الحاجة إلى الاستمرار في العمل على مسألة النفاذ إلى المياه وخدمات الصرف الصحي كجزء من خطة التنمية العالمية لما بعد عام 2015.

ومن أبرز العوامل التي يرجح أن تترك أثراً على ملامح ومحتوى الغاية المستقبلية المعدلة المتعلقة بالنفاذ إلى المياه وخدمات الصرف الصحي وعلى نظام المؤشرات ذي الصلة، إعلان النفاذ إلى المياه وخدمات الصرف الصحي كحق من حقوق الإنسان من خلال القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. ويبرز قرار الجمعية العامة رقم 292/64 الذي تم اعتماده في 28 تموز/يوليو 2010 من بين القرارات كافة كركيزة أساسية ليس فقط لأنه القرار الأول الذي اعترف بـ "الحق في الحصول على مياه شرب مأمونة ونقية والصرف الصحي حق من حقوق الإنسان" بل أيضاً لأنه يعتبر أن هذا الحق "لا بد منه للتمتع التام بالحياة وبجميع حقوق الإنسان"، ما يثبت هذا الحق على أسس متينة ويجعله عابراً للقطاعات على نحو كبير. ومن الآثار الدائمة الأخرى لهذا القرار المعيار الصريح الذي يطالب بالنفاذ إلى مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، على أن تكون "مأمونة ونظيفة ويمكن الحصول عليها بسهولة وميسورة الكلفة". بالتالي، يمكن القول أن هذا القرار قد أدخل معايير جديدة يجب أخذها بعين الاعتبار لدى تحديد ملامح مسألة النفاذ إلى المياه وخدمات الصرف الصحي في فترة ما بعد عام 2015، بما في ذلك تعميم التغطية ونوعية المياه والقدرة على تحمل الكلفة. وقد أدخلت القرارات الأخرى معايير إضافية أيضاً مثل "التوافر والمقبولية"، كما تضمنت إشارة إلى ضرورة أخذ مسألة إدارة المياه العادمة بعين الاعتبار (جمع المياه، ومعالجتها وإعادة استخدامها)، ومنح الأولوية لمسألة تأمين المستوى الأساسي من الخدمات للجميع قبل تحسين مستوى الخدمات الموفرة لأولئك الذين يتمتعون بها حالياً. هي تسلط كذلك الضوء على الفئات الفقيرة والشرائح الأكثر تهميشاً في المجتمع الذين لا يستفيدون من هذه الخدمة[70]. بالتالي، يبدو جلياً أن محتوى معظم القرارات قد حدد وسيحدد التوجه الواجب اعتماده لإعادة صياغة الغاية المتعلقة بالنفاذ إلى المياه والصرف الصحي والمؤشرات التي ستُستخدم في رصد التقدم المحرز في تحقيق هذه الغاية.

وقبل تسليط الضوء على التوجهات المقترحة لبرنامج الرصد المشترك على صعيد الغاية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في فترة ما بعد عام 2015، سيتم فيما يلي تلخيص مواقف بعض المنظمات وآرائها حول هذه الغاية.

70 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 2010a، و2011 و2012.

دال- المقترحات المتعلقة بالحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في خطة التنمية لما بعد عام 2015

تقر الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20 المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" بضرورة تحقيق النفاذ التدريجي للجميع إلى مياه الشرب المأمونة والميسورة الكلفة وخدمات الصرف الصحي الأساسية من أجل القضاء على الفقر وحماية الصحة البشرية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه قد تم تناول مسألة معالجة المياه العادمة في إطار حماية نوعية المياه، وكذلك إلى مسألة إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة في إطار تنمية المناطق الريفية والإنتاج الزراعي. ويمكن اعتبار إدخال مسألة إدارة المياه العادمة على أنه يخدم غايتين اثنتين. وترتبط الغاية الأولى بالحد من التلوث في سبيل تحقيق بيئة نظيفة؛ في حين تتعلق الثانية بالحد من الضغط على موارد المياه العذبة من خلال إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة، لا سيما لغايات الري، خاصة عندما تكون المياه العادمة المعالجة مصدراً موثوقاً ومتنامياً للمياه.

ويقترح الاتحاد الأوروبي، باعتماده إطار عمل يحدد الأهداف تماشياً مع بعدها التنموي، يشتمل على أربعة أبعاد هي ضمان مستويات العيش الأساسية؛ ومحفزات النمو الشامل والمستدام؛ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ والإنصاف والمساواة والعدالة. وفي حين تندرج مسألة إدارة الموارد المائية ضمن البعد الثالث المتمثل في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وقد تمت مناقشتها بإيجاز أعلاه، يقع النفاذ إلى المياه وخدمات الصرف الصحي ضمن البعد الأول القاضي بضمان مستويات العيش الأساسية. ولا يقترح الإطار في هذه المرحلة أي غايات ومؤشرات إلا أنه يكتفي بوضع إطار نظري لأهداف التنمية المستدامة.

وبينما يدعو المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي إلى وضع هدف عالمي شامل ومتخصص للمياه، كما تمت الإشارة إليه أعلاه، يقترح المجلس الاستشاري إدماج الغايات المرتبطة بإدارة الموارد المائية وكفاءة استخدام المياه ضمن أهداف أخرى مثل الأمن الغذائي. بالتالي، يبرز نوع من التناقض بوجود دعوة إلى وضع هدف خاص بالمياه من جهة واقتراح بإدماج الغايات المتعلقة بإدارة الموارد المائية ضمن أهداف أخرى (أكثر صلة بالموضوع) من جهة أخرى. من هنا، يمكن التوصل إلى خلاصة مفادها أن مقترح المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي ليس حازماً بقدر ما يبدو عليه للوهلة الأولى وقد يُظهر نوعاً من المرونة تتيح تضمين الغايات المتعلقة بالمياه في إطار أهداف أخرى أكثر صلة بالموضوع.

وتُظهر الغاية التي اقترحها المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي والمتعلقة بالحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي الحاجة إلى تعميم النفاذ إلى خدمات الصرف الصحي المستدامة ومياه الشرب المأمونة فعلياً. ويشدد هذا المقترح على ثلاث قضايا أساسية هي تعميم النفاذ[71]، ومنح الأولوية للحصول على خدمات الصرف الصحي ومن ثم مياه الشرب، فضلاً عن التركيز على أمان مياه الشرب. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، يميز التقرير بشكل واضح بين المؤشر البديل المستخدم حالياً لمصادر المياه المحسنة ومياه الشرب. من هنا، يبرز التحدي القاضي ببلورة مؤشر ملائم وغير مكلف لقياس قابلية المياه للشرب. وقد اقترح كذلك المجلس غاية محددة تتمثل في تعزيز إدارة المياه العادمة والوقاية من التلوث. وفي حين لم يتم اقتراح أي مؤشر، من الأرجح أن تعكس هذه المؤشرات مسائل جمع المياه العادمة، ومعالجتها وإعادة استخدامها. في الواقع، يعتبر المجلس أن خدمات الصرف الصحي لا تقتصر على المراحيض، وبالتالي يجب اعتماد مقاربة شاملة تقضي بجمع المياه العادمة ومعالجتها وإعادة استخدامها من أجل أن يتمتع كل من المواطنين والبلدان بالمنافع الصحية والنمو الاقتصادي والكرامة الإنسانية وهي أمور تأتي جنباً إلى جنب مع خدمات الصرف الصحي الآمنة والمياه النظيفة. فتعزيز إدارة المياه العادمة يتيح تحقيق مكاسب بيئية تتمثل في

71 يُعتبر ذلك انعكاساً لحق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي.

الحد من التلوث، كما يوفر المزيد من الموارد المائية غير التقليدية التي يمكنها في المبدأ التخفيف من الضغط على موارد المياه العذبة القيمة، لا سيما في المناطق الشحيحة بالمياه.

وتماشياً مع المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي، حدد المجلس الوزاري الأفريقي للمياه بدوره غاية متعلقة بتعميم النفاذ إلى المياه المأمونة تتمثل في تحسين خدمات الصرف الصحي والنظافة الشخصية بحلول عام 2030؛ وغاية أخرى حول نوعية المياه، وهي ترمي إلى ضمان نوعية المياه للاستخدامات كافة بحلول عام 2030 والحفاظ عليها. ويشتمل هذا المقترح على مؤشرات تتضمن بدورها عناصر مرتبطة بتعميم التغطية لتطال الأسر المعيشية كافة بحلول عام 2030، والمدارس والمراكز الصحية كلها بحلول عام 2025، وذلك من حيث الحصول على مياه مأمونة وخدمات صرف صحي ملائمة فضلاً عن السلوك الحسن على صعيد النظافة الشخصية. وتتضمن المؤشرات كذلك إشارة إلى مبادرة توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع التي أطلقتها اليونيسف والتي تقترح من خلالها أن يستفيد كافة مستخدمي الأماكن العامة (الأسواق، والثكنات، ودور العبادة، والسجون، ومواقف السيارات) من خدمات هذه المبادرة بحلول عام 2030. وتشكل التفاوتات في النفاذ على أساس النوع الاجتماعي، والإعاقة، والعمر، والفقر مؤشراً بحد ذاتها ويجب العمل للقضاء عليها بحلول عام 2030. وفي حين تعبر الغايات والمؤشرات المقترحة عن وجهة النظر التي تتأثر بمناقشات برنامج الرصد المشترك حول خطة التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه وخدمات الصرف الصحي لما بعد عام 2015، إلا أنها تعكس التزاماً سياسياً حازماً في سبيل تحقيق نفاذ أكبر إلى المياه وخدمات الصرف الصحي. ويعكس الالتزام السياسي الحازم الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود بهدف تحسين الأوضاع في أفريقيا لا سيما وأن تقرير برنامج الرصد المشترك لعام 2013 يشير إلى أن أفريقيا جنوب الصحراء لا تزال تعاني من المستويات الأدنى للتغطية على صعيد مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي. والجدير بالذكر أن العبارات المستخدمة في المؤشرات المقترحة مثل المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي الملائمة والسلوك الحسن على صعيد النظافة الشخصية غير مرفقة بتعريف لها، ما قد يفتح الباب أمام تأويلات مختلفة.

وفيما يتعلق بإدارة المياه العادمة، يقترح المجلس الوزاري الأفريقي للمياه مجموعة من المؤشرات من بينها اعتماد سياسة إقليمية وأطر عمل قانونية ومؤسسية حول جمع المياه العادمة ومعالجتها وإعادة استخدامها. ويقترح مؤشر آخر إعادة استخدام نسبة معينة من إجمالي كمية المياه العادمة ومياه المجاري المعالجة لأغراض الزراعة وغيرها من الاستخدامات المفيدة، كما يشدد على أهمية استعادة كلفة المعالجة من خلال فرض التعريفات الملائمة. ويتجلى أحد العوامل الأخرى ذات الأهمية التي تعكس الإرادة السياسية في تعزيز التعاون حول إدارة الموارد المائية المشتركة في مؤشر آخر يقضي بضرورة أن تعالج كافة البلدان المياه العادمة لديها لتصبح نوعيتها بالحد الأدنى مقبولة قبل التخلص منها في مجاري المياه والخزانات الجوفية العابرة للحدود. وفي حين أنه لم تتم الإشارة إلى التفاصيل المتعلقة بالحد الأدنى المطلوب للنوعية، تشكل مسألة التطرق إلى التعاون العابر للحدود في مجال إدارة المياه ضمن خطة التنمية العالمية أمراً غير مسبوق؛ وعلى الرغم من أن بعض المنتديات قد ناقشت هذه القضية خلال السنوات القليلة الماضية، لم يُترجم بعد أي مقترح على أرض الواقع.

وفيما يتعلق بالحصول على المياه والصرف الصحي، يقترح الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015 غايتين اثنتين ويوصي بغاية ثالثة حول إدارة المياه العادمة. وتقضي الغاية 6-ألف بتعميم النفاذ إلى مياه الشرب المأمونة في المنزل وفي المدارس، والمراكز الصحية، ومخيمات اللاجئين لكن من دون إعطاء أي تحديد واضح لعبارة مأمونة. أما الغاية 6-باء فتتمثل في وضع حد للتغوط في الهواء الطلق وضمان النفاذ العالمي لخدمات الصرف الصحي في المدارس وأماكن العمل، فضلاً

عن زيادة النفاذ إلى خدمات الصرف الصحي في المنزل إلى نسبة مئوية محددة. والأدلة التي تشير إلى أن خدمات الصرف الصحي الملائمة في المدارس تتيح للفتيات متابعة تحصيلهم العلمي وتحد من احتمال أن يغادر الأطفال المدرسة قد تمكنت على ما يبدو من إقناع الفريق الرفيع المستوى بإعطاء الأولوية لتغطية خدمات الصرف الصحي في المدارس قبل المنازل. صحيح أن هذا التبرير قد يكون قوياً ويساهم في القضاء على انعدام المساواة، إلا أن تعميم النفاذ إلى خدمات الصرف الصحي المنزلية مع ما يرافقه من صعوبات لتحقيقه بشكل كامل، يبقى هدفاً صالحاً يتماشى مع النفاذ إلى خدمات الصرف الصحي كحق من حقوق الإنسان. ويبدو أن الغايتين تتأثران بالمناقشات العالمية الدائرة حالياً لا سيما تلك التي يقودها برنامج الرصد المشترك. وتوصي الغاية 6-دال باللجوء إلى إعادة التدوير أو معالجة إجمالي كمية المياه العادمة البلدية والصناعية قبل التخلص منها. وبينما تهدف هذه الغاية بشكل أساسي إلى الحد من الآثار السلبية ليس فقط على الصحة البشرية بل أيضاً على النظام الإيكولوجي، يبدو أنها تغفل بعض التفاصيل مثل تحديد الحد الأدنى المطلوب للمعالجة ولا تشير إلى العبء المالي الكبير الذي يترتب على معالجة إجمالي كميات المياه العادمة المنزلية على الصعيد العالمي.

هاء- المشاورات بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف حول الغايات المتعلقة بالحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الشخصية في الفترة ما بعد عام 2015

استناداً إلى برنامج الرصد المشترك، أطلقت منظمة الصحة العالمية واليونيسف مبادرة مشتركة تهدف إلى صياغة مقترح فني للغايات والمؤشرات القائمة على الأدلة لدعم رصد التقدم المحرز نحو تضمين خطة التنمية لما بعد عام 2015 هدفاً عالمياً للمياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية[72]. وقد تقدمت عملية بلورة الغايات والمؤشرات من خلال مسار تشاوري بدأ في عام 2011 وذلك باعتماد منهجية قائمة على تشكيل أربع مجموعات عمل تناولت مسائل مياه الشرب، والصرف الصحي، والنظافة الشخصية وقضايا مفاهيمية مرتبطة بالإنصاف وعدم التمييز.

وقد أنيطت بمجموعة العمل المعنية بقضايا الإنصاف مهمة توفير الإرشاد والمعايير اللازمة لضمان قيام مجموعات العمل الأخرى بوضع غايات ومؤشرات تتماشى مع مبادئ الإنصاف. وستفضي التحسينات التي ستطال الغايات والمؤشرات المقترحة أساساً من قِبل مجموعات العمل إلى قائمة نهائية بالغايات المدعومة من منظمة الصحة العالمية واليونيسف. وحتى حزيران/يونيو 2013، لم تكن قائمة الغايات قد اتخذت بعد شكلها النهائي، لكنها خضعت لمراجعات عدة. والجدير بالذكر أن الخبرة الواسعة لبرنامج الرصد المشترك قد أدت دوراً في عملية بلورة الغايات والمؤشرات الجديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار أوجه القصور التي تعتري نظام الغايات والمؤشرات الحالي والانتقادات التي وُجهت إليه. وفي سبيل الحد من انعدام المساواة أو القضاء عليه بشكل فعال، قُدم اقتراح يقضي بتصنيف البيانات وفق أربع مجموعات من السكان (الأغنياء والفقراء، سكان الريف والمدن، وقاطنو الأحياء العشوائية والنظامية في المدن، فضلاً عن الفئات المحرومة والسكان بشكل عام). وتثير المشاورات الجارية أيضاً تساؤلات هامة ومشروعة حول مصادر البيانات، والموثوقية، والقدرات الوطنية والتكاليف المترتبة على عملية الرصد، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وكذلك يمكن استخلاص، إن التفاوت في مصادر البيانات بين بلد وآخر والكم الهائل من البيانات المطلوبة سيشكلان تحدياً أساسياً يجب تخطيه. ويلخص الجدول 7 الغايات المقترحة استناداً إلى اللقاء التشاوري الأخير الذي عُقد في

72 منظمة الصحة العالمية/اليونيسف، 2012c.

لاهاي في هولندا في كانون الأول/ديسمبر 2012 ويحدد التعريفات الخاصة بالمصطلحات المستخدمة في التعبير عن مختلف مستويات الخدمات.

بعد استعراض سريع للغايات والمؤشرات المقترحة، يمكن التقدم ببعض الملاحظات العامة على النحو التالي:

(أ) تعزز الغايات النهج القائم على حقوق الإنسان والرامي إلى تحقيق النفاذ إلى المياه والصرف الصحي من خلال اعتماد مبدأ تعميم التغطية على صعيد خدمات مياه الشرب الأساسية ومرافق الصرف الصحي الملائمة؛

(ب) تتماشى الغاية المتعلقة بخدمات مياه الشرب الأساسية مع قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 1/18 من خلال إعطاء الأولوية لتوفير المستوى الأساسي من الخدمات للجميع قبل تحسين مستويات الخدمة للأشخاص الذين يتمتعون بها أصلاً؛

(ج) يتم إيلاء قضايا النفاذ إلى المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الشخصية في المدارس والمراكز الصحية أهمية ملحوظة، ما يعزز أكثر فأكثر الطبيعة العابرة للقطاعات لخدمات المياه والصرف الصحي، لا سيما في القضايا المتعلقة بانعدام المساواة بين الجنسين لناحية الالتحاق المدرسي في الصفوف الأساسية والثانوية، والحاجة إلى الحد من التفاوتات على صعيد توفير الخدمات الصحية الملائمة للشرائح الفقيرة والمهمشة من السكان؛

(د) لا تزال الغايات تعول بشكل كبير على نظام الرصد الحالي للأهداف الإنمائية للألفية الذي يستخدم مصادر المياه "المحسنة" كمؤشر بديل، إلا أنها تضيف بعداً جديداً لقياس مدى القدرة على الوصول من خلال إضافة معيار "المسافة الفاصلة عن مصدر المياه" لتحديد المستوى الأساسي لتوفير خدمة مياه الشرب؛

(ه) لا تعتمد الغايات أي معيار إضافي لتحديد نوعية المياه بالنسبة للمستوى الأساسي لتوفير خدمة مياه الشرب. بالتالي، لا تزال الغاية المقترحة تستند إلى افتراضات المؤشر البديل الذي يعتبر مصادر المياه "المحسنة" على أنها ذات نوعية آمنة ومناسبة للشرب. وقد تم الاعتراض على هذه الفرضية في العديد من المنتديات؛

(و) لا تنص الغايات على أحكام ملائمة لتحديد كمية المياه المخصصة للاستخدام المنزلي في إطار المستوى الأساسي لتوفير خدمة مياه الشرب. وقد يؤدي ذلك إلى ظهور حالات تُعتبر فيها مستويات الخدمة على صعيد التوصيلات المنزلية والحنفيات العمومية مقبولة بحسب الغاية، إلا أنها تؤمن كميات من المياه أدنى من الكميات اللازمة للاستخدامات المنزلية وللنظافة الشخصية؛

(ز) لا تهدف الغايات إلى تحقيق التغطية العالمية على صعيد المستوى المتوسط لخدمات مياه الشرب؛

(ح) تم إدراج معايير مرتبطة بنوعية المياه الموفرة واستمرارية الخدمة كمحددات للغاية فقط على صعيد المستوى المتوسط لخدمات مياه الشرب؛

(ط) تتضمن الغايات التزاماً واضحاً بوضع حد للتغوط بالهواء الطلق بحلول عام 2025. وتشير آخر الأرقام الصادرة عن برنامج الرصد المشترك إلى تراجع عدد الأشخاص الذين يتغوطون في الهواء الطلق بـ 244 مليون شخصاً بين عامي 1990 و2011. بالتالي، يبدو أن القضاء على التغوط في الهواء الطلق بشكل كامل هو غاية طموحة جداً إذ إن عدد الأشخاص المعنيين يتخطى مليار شخص بين عامي 2015 و2025؛

(ي) ومع توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، قد يترجم إدخال غاية متعلقة بتعميم غسل اليدين على نحو ملائم عملياً إلى توفير النفاذ إلى الصابون؛

(ك) لا تتوفر مقاربة شاملة لإدارة المياه العادمة (التجميع، والمعالجة وإعادة الاستخدام) في الغايات المقترحة بما أن الإجراءات المقترحة لا تزال تستند إلى الصحة العامة والوقاية من الأمراض ولا تولي الاهتمام اللازم للاعتبارات البيئية وتلك المتعلقة بالإدارة الشاملة للمياه.

الجدول 7- الغايات المقترحة من قِبل منظمة الصحة العالمية واليونيسف حول الوصول إلى المياه ومرافق الصرف الصحي والنظافة الشخصية

	المواعيد المستهدفة		
	المياه	الصرف الصحي	النظافة الشخصية
2025		- القضاء على التغوط في الهواء الطلق	
2030	- تعميم الحصول على مياه الشرب الأساسية في المدارس والمراكز الصحية - تعميم الحصول على مياه الشرب الأساسية في المنازل	- تعميم الحصول على خدمات الصرف الصحي الملائمة في المدارس والمراكز الصحية	- تعميم غسل اليدين على النحو الملائم وإدارة النظافة الشخصية خلال فترة الدورة الشهرية في المدارس والمراكز الصحية - تعميم غسل اليدين على النحو الملائم في المنازل
2040	- التقدم المحرز نحو تحقيق المستوى المتوسط لخدمات مياه الشرب في المنازل	- تعميم خدمات الصرف الصحي الملائمة في المنازل - التقدم المحرز نحو الإدارة الآمنة للمخلفات البشرية	

تعريف المصطلحات:

المرافق الخاصة بغسل اليدين على النحو الملائم في المنازل، والمدارس والمراكز الصحية: مرافق غسل اليدين، بالصابون والمياه/متوفرة داخل المرافق الصحية أو في محيطها المباشر، وذلك في الأماكن التي يتم فيها إعداد الطعام أو تناوله، وفي الأماكن المخصصة للرعاية بالمرضى.

المرافق الخاصة بإدارة النظافة الشخصية خلال فترة الدورة الشهرية على النحو المناسب في المدارس والمراكز الصحية: توفير هذه المرافق الخصوصية اللازمة لتبديل الفوط الصحية وغسل اليدين، والمناطق الحميمة، والثياب بالصابون والمياه.

خدمات الصرف الصحي الملائمة في المنازل: يُعتبر كل من أنواع مرافق الصرف الصحي التالية ملائماً في حال لم يكن يتشارك هذا المرفق أكثر من خمس عائلات أو 30 شخصاً:

- حفرة المرحاض المزودة بهيكل علوي، ومنصة أو بلاطة مصنوعة من مواد متينة؛
- مرحاض موصول بخزانات التحليل؛
- مرحاض موصول بشبكة الصرف الصحي.

مرافق الصرف الصحي الملائمة في المدارس والمراكز الصحية: هي المرافق التي تفصل المخلفات البشرية دون إمكانية تلامسها بالإنسان مع ضمان ألا تدخل هذه المخلفات من جديد إلى البيئة المباشرة. ويُعتبر المرفق الصحي في المدارس أو المراكز الصحية ملائماً إذا كان:

- يقع في مكان قريب [سيتم لاحقاً تحديد مسافة معينة] من المدرسة أو المركز الصحي؛
- يمكن لكافة المستخدمين الوصول إليه، بما في ذلك الكبار، والأطفال، والمسنين، والأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية؛
- يوفر مرافق منفصلة للذكور والإناث (الصبيان والبنات في المدارس)، وللكبار والصغار؛
- مزوداً بأماكن مخصصة لغسل اليدين تتضمن المياه والصابون وتكون داخل المرفق الصحي أو في محيطه المباشر؛
- يوفر المرافق الملائمة لإدارة الدورة الشهرية في المرافق الصحية التي تستخدمها النساء والفتيات في سن الميعاد؛
- يوفر في المدارس مرحاضاً واحداً على الأقل لكل 25 فتاة ومرحاضاً واحداً على الأقل للعاملات في المدرسة، فضلاً عن مرحاضاً واحداً على الأقل مع مبولة واحدة (أو حائط للتبول بطول 50 سنتم) لكل 50 صبياً، ومرحاضاً واحداً على الأقل لكل عامل في المدرسة؛
- يتضمن في المراكز الصحية المخصصة للمرضى الداخليين مرحاضاً واحداً لكل 20 مستخدم على الأقل؛
- يتضمن في المراكز الصحية المخصصة للمرضى الخارجيين أربع مراحيض على الأقل، واحد للموظفين، واحد للمرضى الإناث، واحد للمرضى الذكور، واحد للمرضى الأطفال.

يتم تحديد الإدارة الآمنة للمخلفات الأسرية على أنها عبارة عن احتواء واستخراج ونقل المخلفات إلى موقع محدد للتخلص منها أو معالجتها، أو إعادة الاستخدام الآمنة للمخلفات على صعيد الأسرة أو المجتمع وفق ما يتناسب مع الإطار المحلي.

خدمات مياه الشرب الأساسية في المدارس: الحصول على المياه من مصدر "محسن" في الموقع (في المناطق الريفية، التحديدات التي يعطيها برنامج الرصد المشترك قبل عام 2015؛ وفي المناطق الحضرية، المياه المنقولة عبر الأنابيب إلى المدرسة، أو الفناء أو قطعة الأرض ذات الصلة، أو الحنفيات العمومية/سبل المياه، أوالآبار الأنبوبية/الآبار المحفورة) قادر على توفير الكمية الكافية من المياه في أي وقت كان لغايات الشرب، والنظافة الشخصية، وحيثما كان مناسباً لإعداد الطعام والتنظيف والغسيل. يبلغ نصيب الفرد من المياه في اليوم الواحد خمسة ليترات بالنسبة لطلاب المدارس غير المقيمين والموظفين غير المقيمين العاملين في المدارس العادية، فيما يبلغ هذا النصيب 20 ليتراً بالنسبة لكافة الطلاب والموظفين في المدارس الداخلية. قد تبرز الحاجة إلى كميات إضافية من المياه بحسب نوع المرفق الصحي (بما في ذلك على سبيل المثال المراحيض التي تقوم على تدفق المياه أو صب المياه).

خدمات مياه الشرب الأساسية في المراكز الصحية: الحصول على المياه من مصدر "محسن" في الموقع (في المناطق الريفية، التحديدات التي يعطيها برنامج الرصد المشترك قبل عام 2015؛ وفي المناطق الحضرية، المياه المنقولة عبر الأنابيب إلى فناء المراكز الصحية، أو قطعة الأرض ذات الصلة، أو الحنفيات العمومية/سبل المياه، أو الآبار الأنبوبية/الآبار المحفورة) قادر على توفير الحد الأدنى من كمية المياه المطلوبة في حالات مختلفة في المركز الصحي بحسب التحديد الذي تعطيه منظمة الصحة العالمية.

خدمات مياه الشرب الأساسية في المنازل: يمكن اعتبار أن الأسر تتمتع بخدمات مياه الشرب الأساسية عندما تستخدم المياه من مصدر "محسن" (التحديدات التي يعطيها برنامج الرصد المشترك قبل عام 2015 في المناطق الريفية؛ والمياه المنقولة عبر الأنابيب إلى الآبار أو الفناءات أو قطع الأرض أو الحنفيات العمومية/سبل المياه، أو الآبار الأنبوبية/الآبار المحفورة في المناطق الحضرية) على ألا يتعدى الوقت المطلوب لجمع هذه المياه 30 دقيقة في الجولة الواحدة تشتمل على الوقت اللازم للانتظار في الطابور.

خدمات مياه الشرب المتوسطة المستوى في المنازل: يمكن اعتبار أن الأسر تتمتع بخدمات مياه الشرب المتوسطة المستوى عندما تستخدم المياه من مصدر "محسن" (التحديدات التي يعطيها برنامج الرصد المشترك قبل عام 2015 في المناطق الريفية؛ والمياه المنقولة عبر الأنابيب إلى الآبار أو الفناءات أو قطع الأرض أو الحنفيات العمومية/سبل المياه، أوالآبار الأنبوبية/الآبار المحفورة في المناطق الحضرية) موجود داخل المنزل، على أن يوفر هذا المصدر كمية مقبولة من المياه مع فترات انقطاع مقبولة (لم تنقطع المياه لأكثر من يومين خلال الأسبوعين الأخيرين) ولا تتعدى نسبة الباكتيريا في المياه عند المصدر 10 وحدات cfu من باكتيريا الإشريكية القولونية في كل 100 ملل من المياه طيلة العام، ويكون مصدر المياه متوفراً لكافة أفراد الأسرة عند الحاجة إليه.

المصدر: منظمة الصحة العالمية/اليونيسف، 2014.

ومن بين كافة المقترحات المتعلقة بخطة التنمية العالمية لما بعد عام 2015 حول النفاذ إلى المياه وخدمات الصرف الصحي، يمثل المقترح الذي يعمل برنامج الرصد المشترك على بلورته وجهات نظر وخبرات منظمتين دوليتين انخرطتا في مجال رصد قضايا المياه والصرف الصحي وإعداد التقارير بشأنها خلال العقود الثلاثة الماضية، وهما منظمة الصحة العالمية واليونيسف، هذا إلى جانب مساهمات الخبراء والأكاديميين المشاركين في المسار التشاوري. وفي حين يتناول المقترح بعض أوجه القصور التي تعتري نظام الرصد الحالي ويقدم حلولاً لتخطي بعض الانتقادات الموجهة للغاية الحالية من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، إلا أنه لا يزال بحاجة إلى مزيد من التحسين.

وتمهيداً للانتقال من النظام المبسط للغاية القائم على مؤشرين اثنين الذي يعتمده برنامج الرصد الحالي للغاية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية، يتضمن المقترح الجديد لبرنامج الرصد المشترك 14 مؤشراً رئيسياً تتوزع على 28 مؤشراً فرعياً. بالتالي، يبدو جلياً أن خطة التنمية لما بعد عام 2015 ستعكس تحولاً نهائياً في التوجهات مقارنة مع تلك التي كانت سائدة في حقبة ما قبل عام 2015 وذلك على صعيد النفاذ إلى المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية. صحيح أن الخبراء والممارسين هم وراء الحماسة التي يعكسها مقترح برنامج الرصد المشترك، لكن قد يزيد السياسيون من هذا الاندفاع لأسباب سياسية وأخرى مرتبطة بالتمويل، ما يؤدي إلى صياغة أهداف أكثر طموحاً. صحيح أن هذا المقترح يعبر بطبيعته عن رؤية مستقبلية، إلا أنه يطرح خطر اعتماد نظام مؤشرات "مثالي" للأهداف/الغايات لا ينطوي على مراحل وسطية، ما يرفع من كلفة رصده ويزيد من صعوبة تحقيق الأهداف المرجوة في المستقبل القريب. من هنا، يجب عدم اعتبار الخطة التي سيتم اعتمادها في عام 2015 على أنها الفرصة الوحيدة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة بل من الضروري النظر إليها على أنها خطوة تقدمية وإيجابية للمضي قدماً نحو تحقيق التنمية المستدامة للجميع.

سادساً- خلاصة

أعلن المجتمع الدولي بافتخار في عام 2012 عن تحقيق الغاية العالمية المتعلقة بمياه الشرب من الأهداف الإنمائية للألفية قبل خمس سنوات من انقاضاء المهلة المحددة. إلا أن بلدان المنطقة العربية التي تعاني من شح في المياه لا تزال تواجه تحدياً مستمراً، إذ عليها أن توفر ما يكفي من المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي المحسنة لعدد متزايد من السكان. وبين البلدان العربية فوارق كبيرة في الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، إذ تعتمد بعض البلدان، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، اعتماداً كاملاً على التحلية، فيما تبدو بلدان أخرى، مثل أقل البلدان نمواً وتلك التي تعاني من النزاعات أو التي خرجت منها حديثاً، عاجزة عن ضمان الاستثمارات الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية.

الغاية المتعلقة بإمدادات المياه والصرف الصحي والمؤشرات العائدة لها ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، تركز على الصحة ولا تبيّن مستوى أو نوعية الخدمات المتوفرة في بلدان قد تبدو أنها نجحت في تحقيق الحصول الكامل أو شبه الكامل على إمدادات المياه و/أو خدمات الصرف الصحي. ويبقى من الضروري التوقف عند نواح أخرى مرتبطة بإدارة الموارد المائية وتوفير إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي الأساسية، من أجل ضمان تأمين هذه الخدمات في المناطق التي تشكو من شح في المياه.

وقد أطلقت مبادرة رصد إقليمية برعاية المجلس الوزاري العربي للمياه من أجل البناء على مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية الأساسية عبر إضافة مؤشرات جديدة تبين مستوى ونوعية الخدمات ومدى حماية البيئة، وذلك استناداً إلى خصائص تنطلق من الشواغل والقيود التي تعاني منها المنطقة العربية. وقد جرى اختيار هذه المؤشرات الإضافية ليس فقط لقياس قدرة الوصول إلى البنى التحتية المحسنة، بل أيضاً لتقييم موثوقية الخدمات الموفرة، ومدى انتظامها، وتيسر كلفتها، واستدامتها ونوعيتها.

وتتم عملية جمع هذه المؤشرات، ورصدها وإعداد التقارير بشأنها بموجب آلية تنسيق إقليمية جديدة تتمثل في مبادرة +MDG. ومن أجل تفعيل هذه المبادرة، جرى إعداد استبيان في عمل مشترك وفي إطار من التعاون بين الوكالات بناء على تعليقات وملاحظات أدلت بها البلدان العربية. ويحتوي النموذج على تعاريف وشروحات وتوجيهات حول كيفية الحصول على البيانات المطلوبة. وقد استُكمل هذا الاستبيان بكتيب تدريبي وبرنامج إلكتروني لدعم فرق الرصد الوطنية في جمع المعلومات حول مؤشرات +MDG الأهداف الإضافية، استناداً إلى منهجية مشتركة ومتسقة.

وفي هذه المرحلة الأولية، تركز المؤشرات الإضافية على الخدمات التي توفرها شبكات القطاع العام أو الخاص، وهي لا تُطبق على كافة الخيارات المتعلقة بمصادر المياه ومرافق الصرف الصحي مثل مصادر المياه ومرافق الصرف الصحي الموقعية في المناطق الريفية. ويمكن التوسّع في نطاق جمع المعلومات حول المؤشرات ما إن يصبح نظام إدارة البيانات قيد التشغيل وتتوفر القدرات والموارد اللازمة.

ومن المتوقع أن تساعد هذه المبادرة الإقليمية في تعزيز قدرة البلدان العربية ونظيراتها في مجال رصد إمدادات المياه والصرف الصحي وتساهم في تعزيز الفهم المتعلق بالحصول على هذه الخدمات ومدى توفرها على مستوى البلدان من خلال مبادرة إقليمية ملائمة. ومن المتوقع أيضاً أن تساعد هذه المؤشرات الإضافية في توفير المعلومات اللازمة للمناقشات الإقليمية والعالمية بما أن العمل على صياغة هدف للتنمية المستدامة على صعيد القطاع المائي يجري بالتزامن مع الإعداد لإطار التنمية لما بعد عام 2015، وفي جو عالمي يكرس الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي حقاً من حقوق الإنسان.

ويبدو أن المناقشات الدائرة حالياً والرامية إلى تحديد اتجاهات خطة التنمية لما بعد عام 2015، ونطاقها، ومحتواها، قد توصلت إلى إجماع حول الدور الأساسي للمياه في التنمية المستدامة. من المتوقع أن تتناول خطة التنمية العالمية لما بعد عام 2015 موضوع المياه على نحو يُظهر دورها بوضوح أكثر مما كان عليه في الأهداف الإنمائية للألفية. وسواء كان موضوع المياه هدفاً منفصلاً من الأهداف المقبلة، يغطي الأوجه المختلفة لإدارة الموارد المائية، والحصول إلى مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي وإدارة المياه العادمة، أم في أهداف قطاعية كغايات مرتبطة بالمياه، من الضروري أن يجري تكييف نظام الرصد حسب الشروط التي تفرضها المنهجية المختارة. وقد نشط العاملون والخبراء في مجال المياه خلال العامين الأخيرين وسيواصلون جهودهم حتى إتمام مهمتهم؛ إلا أن الخطر الذي قد يفرض نفسه على هذا الصعيد هو في المبالغة، ولو عن حسن نية، في الطموح، والسعي إلى تحقيق غايات مثالية قد يتبين لاحقاً أنها غير قابلة للتحقيق، وتترتب على رصدها كلفة مرتفعة. فالأهداف والغايات العملية والقابلة للقياس تساهم في بناء الثقة وضمان التزام الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني على حد سواء بإحراز التقدم وضمان استمراره. لذلك لا يجب النظر إلى الخطة التي سيتم اعتمادها في عام 2015 على أنها الفرصة الوحيدة لتحقيق التنمية المستدامة، بل يجب اعتبارها خطوة إيجابية شجاعة وطموحة للمضي في مسيرة تحقيق التنمية المستدامة للجميع.

المراجع

Abderrahman, W.A. (2006). Water management in Arriyadh. *International Journal of Water Resources Development*, vol. 22, No. 2, pp. 277-289.

African Ministers' Council on Water (2013). Tunisia Outcome Document for the Water Sector post-2015 Thematic Consultations. Available at http://www.amcow-online.org/index.php?option=com_content&view=article&id=305&Itemid=166&lang=en (accessed December 2013).

AQUASTAT database available at http://www.fao.org/nr/water/aquastat/data/query/index.html?lang=en (accessed December 2013).

Chenoweth, J. (2008). Minimum water requirement for social and economic development. *Desalination Journal*, vol. 229, No. 1, pp. 245-256.

Dubai document for the Arab regional implementation of Rio+20 (n.d.). Available at http://www.escwa.un.org/information/meetingdetails.asp?referenceNum=2044E (accessed December 2013).

Economic and Social Commission for Western Asia (2009). Sustainable Water Supply and Sanitation for All: Regional Assessment Report on the Status and Achievements of ESCWA Member Countries towards Improved Water Supply and Sanitation. E/ESCWA/SDPD/2009/1.

_____ (2011a). Assessing the Impact of Climate Change on Water Resources and Socio-economic Vulnerability in the Arab region: A Methodological Framework for Pursuing an Integrated Assessment. (E/ESCWA/SDPD/2011/1).

_____ (2011b). Population in the Arab Region: Trends and Implications. E/ESCWA/SDD/2011/Technical Paper 6.

_____ (2011c). Regional Initiative for the Development of a Mechanism to Monitor the Implementation of the Millennium Development Goals Related to Water and Sanitation in the Arab Region (MDG+Initiative). E/ESCWA/SDPD/2011/IG.1/4.

_____ (2013a). Report on the 10th Session of the ESCWA Committee on Water Resources. E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/8/Report.

_____ (2013b). Progress Achieved in Implementing the Regional Initiative for the Development of a Mechanism to Monitor the Implementation of the Millennium Development Goals Related to Water and Sanitation in the Arab Region (MDG+Initiative). E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/3.

European Commission (2013). A Decent Life for All: Ending Poverty and Giving the World a Sustainable Future. Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions.

Fewtrell, L., and J. Colford (2004). Water, Sanitation, and Hygiene Interventions and Diarrhoea: A Systematic Review and Meta-analysis. The World Bank.

Global Water Partnership (2000). Integrated Water Resources Management. Technical Advisory Committee Background Paper No. 4.

High-Level Panel of Eminent Persons on the Post-2015 Development Agenda (2013). A New Global Partnership: Eradicate Poverty and Transform Economies through Sustainable Development Available at: http://www.post2015hlp.org/featured/high-level-panel-releases-recommendations-for-worlds-next-development-agenda/ (accessed December 2013).

Hossain, R. (2013). How does JMP monitor progress towards the MDG drinking-water and sanitation target? World Health Organization.

Human Rights Council (2010). Human Rights and Access to Safe Drinking Water and Sanitation. A/HRC/RES/15/9.

_____ (2011). The Human Right to Safe Drinking Water and Sanitation. A/HRC/RES/18/1.

International Institute for Sustainable Development (2013). UNGA approves text on human right to water and sanitation. Reporting Services, 21 November. Available at http://post2015.iisd.org/news/unga-approves-text-on-human-right-to-water-and-sanitation/ (accessed December 2013).

League of Arab States (2009). Report and Resolutions of the Arab Ministerial Water Council First Session, Resolution No. 2, 27 June 2009 (in Arabic).

_____ (2011a). Report and Resolutions of the Arab Ministerial Water Council Third Session (Attachment No. 17), 15 June 2011: Arab Strategy for Water Security in the Arab Region to Meet the Challenges and Future Needs for Sustainable Development 2010-2030 (in Arabic).

_____ (2011b). Report and Resolutions of the Arab Ministerial Water Council Third Session (Attachment No. 17), 15 June 2011: Unified Template of Criteria and Indicators for Monitoring the Implementation of Water Supply and Sanitation MDG in the Arab Region (in Arabic).

_____ (2013). Report and Resolutions of the Arab Ministerial Water Council Fifth Session, 6 June 2013 (in Arabic).

Stockholm International Water Institute (2010). The Human Right to Water and Sanitation.

Sustainable Development Solution Network (2013). An Action Agenda for Sustainable development: Report for the United Nations Secretary-General. Available at: http://unsdsn.org/2013/06/06/action-agenda-sustainable-development-report/ (accessed December 2013).

UN-Habitat (2007). Manual on the Right to Water and Sanitation. Available at http://www.unhabitat.org/pmss/listItemDetails.aspx?publicationID=2536 (accessed December 2013).

United Nations (2010). General Assembly Adopts Resolution Recognizing Access to Clean Water, Sanitation as Human Right. GA/10967.

_____ (2011). Human Rights Council Adopts a Resolution on the Human Right to Access Safe Drinking Water and Sanitation. A/HRC/RES/18/1.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (2013). Third Session of the Open Working Group on Sustainable Development Goals. Available at http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1630 (accessed December 2013).

United Nations Development Programme (2008). *Human Development Report: Fighting Climate Change*.

_____ (2009). *Arab Human Development Report*.

_____ (2011). *Arab Development Challenges Report*.

United Nations Economic and Social Council (2002). The Right to Water (Articles 11 and 12 of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights). General Comment No. 15.

_____ (2008). Report of the Secretary-General on the Indicators for Monitoring the Millennium Development Goals. E/CN.3/2008/29.

United Nations General Assembly (2012). The Future We Want. A/RES/66/288.

United Nations Human Rights Council (2010a). Resolution 15/9. Available at http://www.ohchr.org/EN/Issues/WaterAndSanitation/SRWater/Pages/Resolutions.aspx (accessed December 2013).

_____ (2010b). The Right to Water. Fact Sheet No. 35.

_____ (2011). Resolution 18/1. Available at http://www.ohchr.org/EN/Issues/WaterAndSanitation/SRWater/Pages/Resolutions.aspx (accessed December 2013).

_____ (2012). Resolution 21/2. Available at http://www.ohchr.org/EN/Issues/WaterAndSanitation/SRWater/Pages/Resolutions.aspx (accessed December 2013).

United Nations Secretary-General's Advisory Board on Water and Sanitation (2013). Water and Sanitation for All: Securing our Future, Preserving our Planet: UNSGAB's Call for a Post-2015 Global Goal on Water.

Van Den Berg, C., and A. Danilenko (2011). The IBNET Water Supply and Sanitation Performance Blue Book. The World Bank.

World Health Organization (2003). Domestic Water Quantity, Service, Level and Health.

World Health Organization and United Nations Children's Fund (2009). Monitoring for Results: JMP Strategy for the Period 2010-2015.

_____ (2005). Water for Life: Making It Happen.

_____ (2011a). A Snapshot of Drinking-water and Sanitation in the Arab States – 2010 Update.

_____ (2011b). First Consultation on Post-2015 Monitoring of Drinking-Water and Sanitation.

_____ (2012a). Millennium Development Goal drinking water target met. Press release, 6 March. Available at http://www.who.int/mediacentre/news/releases/2012/drinking_water_20120306/en/ (accessed December 2013).

_____ (2012b). Progress on Drinking Water and Sanitation: 2012 Update.

_____ (2012c). Report of a WHO/UNICEF Technical Consultation on the Measurability of Global WASH Indicators for Post-2015 Monitoring. Available at http://www.wssinfo.org/post-2015-monitoring/overview/ (accessed December 2013).

_____ (2012d). Report of the Second Consultation on Post-2015 Monitoring of Drinking-water, Sanitation and Hygiene. Available at http://www.wssinfo.org/post-2015-monitoring/overview/ (accessed December 2013).

_____ (2013a). Progress on Sanitation and Drinking-water – 2013 Update.

_____ (2013b). Joint Monitoring Programme: Definitions and Methods. Available at www.wssinfo.org/definitions-methods/watsan-categories/(accessed December 2013).

_____ (2013c). Joint Monitoring Programme for Water Supply and Sanitation. Available at http://www.wssinfo.org/documents-links/documents/?tx_displaycontroller[type]=country_files (accessed December 2013).

المرفق الأول

النسب المئوية للسكان الذين يستخدمون الحنفيات العمومية كمصدر للمياه في المناطق الحضرية في البلدان العربية

البلد	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	6.0	6.0	6.4	6.1	5.8	5.5	5.2	4.9	4.6	4.3	4.0	3.6	3.3	3.0	2.7	2.4	2.1	1.8	1.5	1.2	0.9	0.5
البحرين																						
جزر القمر	33.8	33.8	33.8	33.8	33.8	33.5	33.2	32.9	32.7	32.4	32.1	31.8	31.5	31.3	31.0	30.7	30.7	30.7	30.7	30.7		
جيبوتي	10.3	10.3	10.3	10.3	10.3	10.6	11.0	11.3	11.7	12.0	12.4	12.7	13.1	13.5	13.8	14.2	14.5	14.9	15.2	15.2	15.2	15.2
مصر	5.1	4.9	4.6	4.3	4.0	3.8	3.5	3.2	2.9	2.6	2.4	2.1	1.8	1.5	1.2	1.0	0.7	0.4	0.1	0.0	0.0	0.0
العراق					2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.3	2.1	1.9	1.7	1.6	1.4	1.2	1.0	0.8	0.6	0.4	0.4	0.4
الأردن									0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الكويت																						
لبنان																						
ليبيا																						
موريتانيا	18.8	18.8	18.7	18.5	18.4	18.2	18.1	18.0	17.8	17.7	17.5	17.4	17.2	17.1	17.0	16.8	16.7	16.5	16.4	16.2	16.2	16.2
المغرب	15.7	15.2	14.7	14.2	13.7	13.2	12.6	12.1	11.6	11.1	10.6	10.1	9.5	9.0	8.5	8.0	7.5	7.0	6.4	5.9	5.9	5.9
عمان	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8
فلسطين							1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2
قطر																						
المملكة العربية السعودية																						
الصومال				12.9	12.9	12.9	12.9	12.9	12.9	12.9	12.9	12.9	12.9	12.9	12.9	12.9	12.9	12.9	12.9	12.9	12.9	12.9
السودان	5.5	5.4	5.4	5.3	5.2	5.1	5.0	4.9	4.8	4.7	4.6	4.5	4.4	4.3	4.2	4.1	4.0	4.0	3.9	3.8	3.8	3.8
الجمهورية العربية السورية							0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	
تونس						0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.7	0.6	0.5	0.5	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3		
الإمارات العربية المتحدة							0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
اليمن	6.0	5.7	5.4	5.1	4.7	4.4	4.1	3.7	3.4	3.1	2.7	2.4	2.1	1.7	1.4	1.1	0.7	0.4	0.1	0.1	0.1	0.1

البيانات غير متوفرة.

المرفق الثاني

النسب المئوية للسكان الذين يستخدمون الحنفيات العمومية كمصدر للمياه في المناطق الريفية في البلدان العربية

البلد	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	18.0	18.0	18.0	17.8	17.0	16.3	15.5	14.7	14.0	13.2	12.4	11.7	10.9	10.1	9.3	8.6	7.8	7.0	6.3	5.0	5.0	5.0
البحرين																						
جزر القمر	24.0	24.0	24.0	24.0	24.0	24.1	24.3	24.5	24.6	24.8	25.0	25.2	25.3	25.5	25.7	25.9	25.9	25.9	25.9	25.9		
جيبوتي	28.4	28.4	28.4	28.4	28.4	27.7	27.0	26.3	25.6	24.8	24.1	23.4	22.7	22.0	21.3	20.5	19.8	19.1	18.4	18.4	18.4	18.4
مصر	18.3	17.5	16.7	15.8	15.0	14.2	13.4	12.6	11.8	11.0	10.1	9.3	8.5	7.7	6.9	6.1	5.3	4.4	3.6	2.8	2.0	2.0
العراق					3.8	3.8	3.8	3.8	3.8	3.7	3.7	3.7	3.6	3.6	3.5	3.5	3.5	3.4	3.4	3.3	3.3	3.3
الأردن	0	0	0	0	0	0	0		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الكويت																						
لبنان																						
ليبيا																						
موريتانيا	4.8	4.8	5.0	5.1	5.2	5.3	5.4	5.5	5.6	5.7	5.8	5.9	6.0	6.1	6.3	6.4	6.5	6.6	6.7	6.8	6.8	6.8
المغرب	7.5	7.8	8.1	8.4	8.7	9.0	9.3	9.6	9.9	10.2	10.5	10.8	11.1	11.4	11.7	12.0	12.3	12.6	12.9	13.2	13.2	13.2
عمان	22.5	22.5	22.5	22.5	22.5	22.5	22.5	22.5	22.5	22.5	22.5	22.5	22.5	22.5	22.5	22.5	22.5	22.5	22.5	22.5	22.5	22.5
فلسطين							0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7
قطر																						
المملكة العربية السعودية																						
الصومال				6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1
السودان	18.8	18.1	17.5	16.8	16.2	15.6	14.9	14.3	13.6	13.0	12.3	11.7	11.1	10.4	9.8	9.1	8.5	7.9	7.2	7.2	7.2	7.2
الجمهورية العربية السورية							1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	
تونس					16.6	16.6	16.6	16.6	16.6	18.3	19.9	21.5	23.2	24.8	26.4	28.1	28.1	28.1	28.1	28.1		
الإمارات العربية المتحدة								0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
اليمن	12.4	11.9	11.4	10.9	10.4	9.9	9.4	8.9	8.4	7.9	7.4	7.0	6.5	6.0	5.5	5.0	4.5	4.0	3.5	3.5	3.5	3.5

البيانات غير متوفرة.

المرفق الثالث

النسب المئوية للسكان الذين يستخدمون صهاريج المياه كمصدر للمياه في المناطق الحضرية في البلدان العربية

البلد	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.8	1.6	2.3	3.1	3.9	4.6	5.4	6.2	6.9	7.7	8.5	9.2	10.0	10.8	11.6	12.0	12.0	12.0
البحرين																						
جزر القمر	14.5	14.5	14.5	14.5	14.5	13.0	11.5	10.0	8.5	7.0	5.4	3.9	2.4	0.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		
جيبوتي	14.5	14.5	14.5	14.5	14.5	13.5	12.5	11.5	10.4	9.4	8.4	7.3	6.3	5.3	4.2	3.2	2.2	1.1	0.1	0.1	0.1	0.1
مصر	0.6	0.6	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
العراق					1.4	1.4	1.4	1.4	1.4	1.3	1.2	1.1	1.0	0.8	0.7	0.6	0.5	0.4	0.3	0.2	0.2	0.2
الأردن	0.0	0.0	0.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.1	1.1	1.1	1.1	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.3	1.3	1.3	1.3	1.4	1.4
الكويت																						
لبنان																						
ليبيا						7																
موريتانيا	47.0	47.0	46.6	46.1	45.7	45.3	44.9	44.5	44.1	43.7	43.3	42.9	42.5	42.1	41.7	41.3	40.9	40.5	40.0	39.6	39.6	39.6
المغرب	1.7	1.6	1.6	1.5	1.5	1.4	1.4	1.3	1.3	1.2	1.1	1.1	1.0	1.0	0.9	0.9	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	
عمان							39															
فلسطين					4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9
قطر																						
المملكة العربية السعودية																						
الصومال				22.0	22.0	22.0	22.0	22.0	22.0	22.0	22.0	22.0	22.0	22.0	22.0	22.0	22.0	22.0	22.0	22.0	22.0	22.0
السودان	9.0	9.5	9.9	10.4	10.9	11.4	11.9	12.3	12.8	13.3	13.8	14.3	14.7	15.2	15.7	16.2	16.7	17.1	17.6	18.1	18.6	18.6
الجمهورية العربية السورية	2.8	2.8	2.8	2.8	2.8	3.0	3.3	3.5	3.8	4.0	4.3	4.5	4.8	5.0	5.2	5.5	5.7	6.0	6.2	6.5	6.7	
تونس														0.6								
الإمارات العربية المتحدة														18.7								
اليمن		5.2	5.2	5.2	5.2	5.2	6.1	7.1	8.0	8.9	9.9	10.8	11.8	12.7	13.6	14.6	15.5	16.4	17.4	17.4	17.4	17.4

البيانات غير متوفرة.

المرفق الرابع

النسب المئوية للسكان الذين يستخدمون صهاريج المياه كمصدر للمياه في المناطق الريفية في البلدان العربية

البلد	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	5.0	5.0	5.0	5.0	5.5	6.1	6.7	7.3	7.9	8.5	9.1	9.7	10.3	10.9	11.4	12.0	12.6	13.2	13.8	14.0	14.0	14.0
البحرين																						
جزر القمر	30.7	30.7	30.7	30.7	30.7	27.7	24.6	21.5	18.4	15.3	12.2	9.1	6.0	2.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		
جيبوتي	10.6	10.6	10.6	10.6	10.6	10.1	9.6	9.1	8.6	8.1	7.6	7.2	6.7	6.2	5.7	5.2	4.7	4.2	3.8	3.8	3.8	3.8
مصر	0.8	0.9	1.0	1.1	1.2	1.3	1.4	1.5	1.6	1.7	1.8	1.8	1.9	2.0	2.1	2.2	2.3	2.4	2.5	2.6	2.7	2.7
العراق					9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.2	9.4	9.6	9.7	9.9	10.1	10.2	10.4	10.6	10.8	10.9	10.9	10.9
الأردن	0.0	0.0	0.0	3.3	3.5	3.6	3.8	3.9	4.1	4.2	4.4	4.5	4.7	4.8	5.0	5.1	5.3	5.4	5.6	5.7	5.9	6.0
الكويت																						
لبنان																						
ليبيا						13.9																
موريتانيا	3.4	3.4	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.2	3.2	3.2	3.2	3.2	3.1	3.1	3.1	3.1	3.1	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0
المغرب	2.1	2.1	2.1	2.2	2.2	2.2	2.3	2.3	2.3	2.4	2.4	2.4	2.5	2.5	2.5	2.6	2.6	2.6	2.6	2.6	2.6	
عمان							42															
فلسطين					12.1	12.1	12.1	12.1	12.1	12.1	12.1	12.1	12.1	12.1	12.1	12.1	12.1	12.1	12.1	12.1	12.1	12.1
قطر																						
المملكة العربية السعودية																						
الصومال				3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9
السودان	7.0	7.1	7.2	7.2	7.3	7.4	7.5	7.5	7.6	7.7	7.8	7.9	7.9	8.0	8.1	8.2	8.2	8.3	8.4	8.5	8.6	8.6
الجمهورية العربية السورية	11.1	11.1	11.1	11.1	11.1	11.2	11.3	11.4	11.5	11.6	11.7	11.8	11.9	12.0	12.2	12.3	12.4	12.5	12.6	12.7	12.8	
تونس														6.5								
الإمارات العربية المتحدة														29.2								
اليمن	1.0	3.2	3.2	3.2	3.2	3.2	3.7	4.1	4.6	5.0	5.5	5.9	6.4	6.8	7.3	7.7	8.2	8.6	9.1	9.1	9.1	9.1

البيانات غير متوفرة.

المرفق الخامس

النسب المئوية للسكان الذين يستخدمون المراحيض الموصولة بشبكة الصرف الصحي كمصدر للمياه في المناطق الحضرية في البلدان العربية

البلد	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	62.2	62.2	62.2	62.2	63.3	64.4	65.6	66.7	67.8	68.9	70.0	71.1	72.2	73.3	74.4	75.5	76.6	77.7	78.8	78.8	78.8	78.8
البحرين																						
جزر القمر	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5		
جيبوتي	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9
مصر	37.8	39.9	42.0	44.2	46.3	48.4	50.5	52.6	54.7	56.8	58.9	61.0	63.1	65.3	67.4	69.5	71.6	73.7	75.8	77.9	80.0	80.0
العراق					26.4	26.4	26.4	26.4	26.4	26.7	27.0	27.3	27.6	27.9	28.2	28.5	28.8	29.1	29.4	29.7	29.7	29.7
الأردن									66.6	66.6	66.6	66.6	66.6	66.4	66.3	66.2	66.0	65.9	65.8	65.6	65.5	65.4
الكويت																						
لبنان																						
ليبيا																						
موريتانيا								4.1	4.1	4.1	3.9	3.7	3.5	3.3	3.1	3.0	2.8	2.6	2.4	2.2	2.2	2.2
المغرب	76.2	76.2	76.2	76.2	76.3	76.3	76.3	76.3	76.3	76.3	76.3	76.3	76.3	76.3	76.3	76.3	76.3	76.4	76.4	76.4	76.4	76.4
عمان	70.2	70.2	70.2	70.2	70.2	70.2	70.2	70.2	70.2	70.2	70.2	70.2	70.2	70.2	70.2	70.2	70.2	70.2	70.2	70.2	70.2	70.2
فلسطين		47.5	47.5	47.5	47.5	47.5	48.5	49.5	50.5	51.6	52.6	53.6	54.6	55.6	56.6	57.7	58.7	59.7	60.7	60.7	60.7	60.7
قطر																						
المملكة العربية السعودية																						
الصومال				0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.2	3.5	5.9	8.2	10.5	12.8	15.1	17.4	19.7	19.7	19.7	19.7	19.7
السودان	5.7	5.5	5.2	5.0	4.7	4.5	4.2	4.0	3.7	3.5	3.2	3.0	2.7	2.5	2.3	2.0	1.8	1.5	1.3	1.3	1.3	1.3
الجمهورية العربية السورية	92.6	92.6	92.6	92.6	92.5	92.5	92.4	92.4	92.3	92.3	92.2	92.2	92.1	92.1	92.0	92.0	91.9	91.9	91.8	91.8	91.8	
تونس					55.8	55.8	55.8	55.8	55.8	60.4	65.0	69.7	74.3	78.9	83.5	88.2	88.2	88.2	88.2	88.2		
الإمارات العربية المتحدة														90.6								
اليمن	40.7	40.7	40.8	40.8	40.9	40.9	40.9	41.0	41.0	41.0	41.1	41.1	41.2	41.2	41.2	41.3	41.3	41.3	41.4	41.4	41.4	41.4

البيانات غير متوفرة.

المرفق السادس

النسب المئوية للسكان الذين يستخدمون المراحيض الموصولة بشبكة الصرف الصحي كمصدر للمياه في المناطق الريفية في البلدان العربية

البلد	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	33.6	33.6	33.6	33.6	35.0	36.3	37.7	39.1	40.5	41.8	43.2	44.6	46.0	47.3	48.7	50.1	51.5	52.8	54.2	54.2	54.2	54.2
البحرين																						
جزر القمر	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3		
جيبوتي		0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8
مصر	3.0	3.8	4.5	5.3	6.1	6.8	7.6	8.4	9.1	9.9	10.7	11.4	12.2	13.0	13.7	14.5	15.3	16.1	16.8	17.6	18.4	18.4
العراق					0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.7	0.9	1.0	1.2	1.4	1.5	1.7	1.8	2.0	2.2	2.3	2.3	2.3
الأردن									2.8	2.8	2.8	2.8	2.8	3.1	3.4	3.7	4.0	4.3	4.6	4.9	5.2	5.5
الكويت																						
لبنان																						
ليبيا																						
موريتانيا							0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
المغرب																						
عمان	70.3	70.3	70.3	70.3	70.3	70.3	70.3	70.3	70.3	70.3	70.3	70.3	70.3	70.3	70.3	70.3	70.3	70.3	70.3	70.3	70.3	70.3
فلسطين		3.8	3.8	3.8	3.8	3.8	4.2	4.7	5.1	5.5	6.0	6.4	6.9	7.3	7.8	8.2	8.7	9.1	9.6	9.6	9.6	9.6
قطر																						
المملكة العربية السعودية																						
الصومال				1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2
السودان	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
الجمهورية العربية السورية	28.9	28.9	28.9	28.9	28.9	30.2	31.5	32.8	34.1	35.4	36.7	38.0	39.4	40.7	42.0	43.3	44.6	45.9	47.2	47.2	47.2	
تونس							5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1		
الإمارات العربية المتحدة														60.1								
اليمن	0.6	0.6	0.6	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.8	0.8	0.8	0.8	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0

البيانات غير متوفرة.

المرفق السابع

البيانات المقترحة الواجب الحصول عليها من إمدادات المياه الرسمية - الجزء 1

البيانات اللازمة لاحتساب المؤشرات المرتبطة بإمدادات مياه الشرب بحسب النموذج الموحد لمبادرة +MDG - الجزء 1								
البيانات المستقاة من السلطات المعنية بإدارة المياه وتشغيل خدمات المياه في المناطق الحضرية/الريفية							التاريخ:	
إسم السلطة المعنية بالمياه	تاريخ إدخال البيانات	كمية المياه التي يتم إنتاجها سنوياً (1000x) (م3 سنوياً) (A)	المياه غير المحتسبة (%) (B)	كمية المياه المستهلكة من الحنفيات العمومية (1000x) (م3 سنوياً) (SP)	كمية المياه التي يتم استهلاكها (1000x) (م3 سنوياً) (C)	كمية المياه التي يتم قياسها بالعدادات (تصدر فواتير بشأنها) (1000x) (م3 سنوياً) (D)	عدد المشتركين (بعدادات المياه) (1000x) (E)	متوسط عدد الأشخاص الذين يستفيدون من الخدمات بعد الاشتراك (F)	نسبة المياه المعقمة من إجمالي المياه المنتجة (M %)
المجموع		(H)		(TSP)	(I)	(J)	(K)		

البيانات اللازمة لاحتساب المؤشرات المرتبطة بإمدادات مياه الشرب بحسب النموذج الموحد لمبادرة +MDG - الجزء 2										
البيانات المستقاة من السلطات المعنية بإدارة المياه وتشغيل خدمات المياه في المناطق الحضرية/الريفية								التاريخ		
إسم السلطة المعنية بالمياه	تاريخ إدخال البيانات	النسبة المئوية للسكان (من إجمالي السكان الذين يستفيدون من الخدمات) الذين يحصلون على إمدادات المياه بحسب الفئات التالية (%)					نوع وقيمة تعريفات إمدادات المياه - التوصيلات المنزلية		نوع وقيمة تعريفات إمدادات المياه - الحنفيات العمومية	
		إمدادات المياه المستمرة بشكل يومي (NA)	ثلاثة إلى أربعة أيام في الأسبوع (NB)	مرة في الأسبوع (NC)	مرة كل أسبوعين (ND)	أقل من مرة كل أسبوعين (NE)	التعرفة المقطوعة (W)	التعرفة المتزايدة (WA)	التعرفة المقطوعة (ASP)	التعرفة المتزايدة (WSP)
المجموع							(WA)	(AE)	(TSP)	(DSP)

المرفق الثامن

البيانات المقترحة الواجب الحصول عليها من إمدادات المياه الرسمية - الجزء 2

البيانات اللازمة لاحتساب المؤشرات المرتبطة بالصرف الصحي بحسب النموذج الموحد لمبادرة +MDG - الجزء 1												
البيانات المستقاة من السلطات المعنية بإدارة وتشغيل خدمات الصرف الصحي في المناطق الحضرية/الريفية										التاريخ		
إسم السلطة المعنية بالمياه	تاريخ إدخال البيانات	كمية المياه العادمة المعالجة (x 1000) (م3 سنوياً)			إجمالي كمية المياه العادمة المعالجة (1000x) (م3 سنوياً)	النسبة المئوية لكمية المياه العادمة المعالجة التي تتم إعادة استخدامها في المجالات التالية (%)					عدد المشتركين في شبكة تصريف المياه العادمة	متوسط عدد الأشخاص الذين يستفيدون من الخدمات بعد الاشتراك
		مستوى المعالجة الأول	مستوى المعالجة الثاني	مستوى المعالجة الثالث		الزراعي	غايات إعادة التعبئة	منزلي	أنواع إعادة استخدام أخرى	التخلص منها في مجرى المياه	(x 1000)	
		(BA)	(BB)	(BC)	(BD)	(BE)	(BF)	(BG)	(BI)	(BH)	(BM)	(BN)
المجموع												
		(BP)	(BQ)	(BR)	(BS)						(BT)	

البيانات اللازمة لاحتساب المؤشرات المرتبطة بالصرف الصحي بحسب النموذج الموحد لمبادرة +MDG - الجزء 2										
البيانات المستقاة من السلطات المعنية بإدارة وتشغيل خدمات الصرف الصحي في المناطق الحضرية/الريفية										
إسم السلطة المعنية بالمياه	تاريخ إدخال البيانات	كمية المياه العادمة المجمعة و المعالجة (في حال توفرها) (1000x) (م3 سنوياً)	النسبة المئوية لكمية المياه العادمة غير المعالجة التي تتم إعادة استخدامها في المجالات التالية					نوع وقيمة التعريفات الخاصة بالصرف الصحي		
			الزراعي	غايات إعادة التعبئة	منزلي	أنواع إعادة استخدام أخرى	التخلص منها في مجرى المياه	تعرفة مقطوعة (دولار سنوياً)	تعرف متزايدة (دولار في المتر المكعب)	
		(DA)	(DB)	(DC)	(DD)	(DF)	(DE)	(DG)	(DX)	
المجموع										
		(DJ)						(DK)	(DZ)	

أعلن المجتمع الدولي في عام 2012 استيفاء الغاية العالمية المتعلقة بمياه الشرب في الأهداف الإنمائية للألفية قبل خمس سنوات من الموعد المحدد. ومع ذلك، لا تزال البلدان العربية التي تعاني من ندرة المياه تواجه تحديات جمّة في تأمين المياه الصالحة والكافية، وخدمات الصرف الصحي المحسّنة للسكان المتزايدة أعدادهم. بعض هذه البلدان يعتمد على تحلية المياه في تأمين إجمالي الطلب على المياه تقريباً، وبعضها الآخر يعجز عن إيجاد الاستثمارات الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية.

هذا التقرير يستعرض التطوّرات في مجال رصد خدمات تأمين المياه والصرف الصحي في المنطقة العربية، في ضوء النقاشات العالمية والإقليمية الجارية تحضيراً لوضع خطة التنمية لما بعد عام 2015. وهو يركز بشكل خاص على الحاجة إلى اعتماد نهج يعتبر الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي حقاً من حقوق الإنسان.

الاسكوا

بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
صندوق بريد: ٨٥٧٥-١١، بيروت، لبنان
هاتف: ٩٨١٣٠١ ١ ٩٦١+، فاكس: ٩٨١٥١٠ ١ ٩٦١+
www.escwa.un.org

Copyright © ESCWA 2014

Printed at ESCWA, Beirut

E/ESCWA/SDPD/2013/4
United Nations Publication
13-0333 – June 2015